التقرير السنوي 2021

بنك الاردن
Bank of Jordan

bankofjordan.com

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

مجلس الإدارة	8
كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
تقرير مجلس الإدارة 2021	14
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021	48
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2021	208
الحاكمية المؤسسية	246
شبكة فروع بنك الأردن	286

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960, سجل تجاري رقم 13.

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140, عمان 11181 الأردن, هاتف: 5609200 6 962+ فاكس: 5696291 6 962+

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Contact Center: +962 6 580 7777

حضرة صاحب الجلالة الملك عبداللّـه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ ولي العهد الأمير حسين بن عبداللّـه الثاني

رؤيتنا الاستراتيجية

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا الاستراتيجية

بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

الأعضاء
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا/ ممثل شركة الإقبال فور جنرال انفستمنت
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطا الله المجالي/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار
السيد حسام راشد رشاد مناع/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة
السيد وليد محمد جميل الجمل/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
السيد يوسف جان جوزيف شمعون
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري

المدير العام
السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات
السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

إلى السيدات والسادة مساهمي وعملاء
مجموعة بنك الأردن الكرام،
إلى فريق موظفي مجموعة بنك الأردن،
إلى شركائنا في الدول التي نعمل بها،

جاء أداء البنك في عام 2021 متوافقاً مع النهج الاستراتيجي الشامل الذي يستهدف تحقيق مستويات أداء مستدامة على كافة الأصعدة، ومواكباً للتغيرات والتحولات في بيئة الأعمال والتي ما زالت تشهد تحديات جائحة كورونا، كما استمر البنك بدوره المحوري في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأسواق التي يعمل بها، ويتطلع بثقة نحو فرص الأعمال الواعدة بجهود فريقه المثابر على تحقيق النجاحات.

السادة الكرام،،،

يواجه التعافي الاقتصادي العالمي تحديات متعددة مع دخول جائحة كورونا عامها الثالث، فعلى الرغم من زخم النمو الذي تحقق بالنصف الأول من عام 2021، إلا أن الاقتصاد العالمي عاد للتباطؤ مع ظهور المتحورات الجديدة، ولا تزال الاقتصادات تواجه انقطاع سلاسل الإمداد ونقص العمالة وضغوطات ناجمة عن قوة الطلب وارتفاع أسعار الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات الدين القياسية وتصاعد معدلات التضخم مع توقعات ارتفاع أسعار الفائدة تقيّد قدرة الكثير من البلدان على التصدي لتجدد الاضطرابات، ومن المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي وفقاً لصندوق النقد الدولي 4.4% لعام 2022، وهو أقل من التوقعات السابقة والتي بلغت 4.9%، مقابل توقع تحقيق نمو بمعدل 5.9% لعام 2021.

كنا نأمل أن تكون مرحلة التعافي من جائحة كورونا خلال عام 2021، ولكن الأزمة لا تزال مستمرة، وهو ما يجعل من الصعوبة تكوين رؤية واضحة حول ما ستؤول إليه الأمور خلال الفترة المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر البنك بدعم عملائه للتعامل مع جائحة كورونا ومواجهة تداعياتها السلبية ورفع منعة الاقتصاد الوطني والاقتصادات التي يعمل فيها.

السادة الكرام،،،

حقق بنك الأردن أرباحاً صافية، بعد الضرائب والمخصصات العائدة لحقوق مساهمي البنك، بمبلغ 36 مليون دينار لعام 2021، محققاً نمواً بنسبة 0.6% مقارنة بنهاية عام 2020، وحافظ على قاعدة رأسمالية قوية، حيث بلغت حقوق مساهمي البنك حوالي 473.4 مليون دينار بنمو بلغ 4.1%، وسجل العائد على متوسط الأصول 1.3% في نهاية عام 2021، محافظاً على مستواه المتحقق في عام 2020، كما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 7.8% لعام 2021 مقارنة بما نسبته 8.24% لعام 2020، وتعد هذه من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وسجلت أصول البنك 2.7 مليار دينار محققة نمواً بنسبة 1%، حيث ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة إلى حوالي 1.5 مليار دينار بنمو بلغ 19.4 مليون دينار وبنسبة 1.3%، كما حافظت ودائع العملاء تقريباً على نفس مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020، فبلغت 1.9 مليار دينار، مما أسهم في تلبية متطلبات التمويل والسيولة للمجموعة، حيث سجلت نسبة السيولة القانونية للمجموعة 128% ونسبة تغطية السيولة 195%.

وفي جانب مؤشرات المتانة والملاءة المالية للبنك، فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.2%، وهي أعلى من النسبة المقررة حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية، كما تجاوزت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة 100% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وعلى صعيد الإيراد التشغيلي، فقد سجل صافي إيراد الفوائد والعمولات نمواً بمبلغ 1.5 مليون دينار وبنسبة 1.1% لتصل إلى 129.2 مليون دينار، كما استمر البنك بتعزيز مخصصاته وبنائها وفقاً لنموذج التوقعات الائتمانية والاقتصادية المستقبلية، حيث بلغت المخصصات التي تم رصدها 16.1 مليون دينار لعام 2021، مقابل 31.9 مليون دينار لعام 2020، بانخفاض بلغت نسبته 49.6% عن عام 2020.

السادة الكرام،،،

استمر البنك بتطبيق استراتيجيته الهادفة إلى النمو والتوسع في نموذج أعماله، والتوجه لأسواق جديدة، والارتقاء بالخدمات الإلكترونية والرقمية، واليوم اتسع تواجد بنك الأردن ليغطي كل من فلسطين وسورية والبحرين، وسيتم افتتاح فرع للبنك في العراق خلال النصف الثاني من عام 2022، كما يعمل البنك حالياً على دراسة الفرص المتاحة للنمو والتوسع التي تزخر بها المنطقة العربية، وتحديداً دول الإقليم والتي يشهد اقتصادها نمواً متسارعاً.

وعلى صعيد موازٍ، استمر العمل على المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بإدارة المخاطر، والارتقاء بأنظمة وقواعد البيانات، إضافة إلى تبني أحدث نماذج العمل الإلكتروني للارتقاء بالخدمات الرقمية وسرعة إطلاق الخدمات الجديدة للعملاء، لا سيما في ظل استمرار تبعات جائحة كورونا والتي ساهمت بتسريع إنجاز المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية.

السادة الكرام،،،

إن الرقمنة تدخل ضمن الأولويات الاستراتيجية للبنك؛ فلا يمكن تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء بسرعة وبطريقة آمنة دون استخدام التطورات الرقمية، ولذلك عمل البنك على الارتقاء بالعمليات ومستوى الخدمات المقدمة وأتمتتها، بما يؤدي كذلك إلى تخفيض التكلفة وإدارة جيدة وأفضل للمخاطر، وأصبحت غالبية الخدمات التي تقدم في الفروع متاحة من خلال القنوات الإلكترونية والرقمية.

من الجدير ذكر أن البنك قام بتأسيس مختبر الابتكار، الأمر الذي ساهم بالارتقاء بالخدمات الرقمية وسرعة إطلاق الخدمات الجديدة للعملاء عبر تطبيق BOJ Mobile بما يحقق الإبداع والرشاقة في تقديم الخدمات Innovation & Agility، كما عمل أيضاً على تطوير وتنويع وسائل وطرق الدفع من خلال القنوات الإلكترونية والرقمية وبما يسهم في تنويع الخيارات المتاحة للعميل، كما يعمل البنك على إطلاق نظام آلي لإدارة النقد وعمليات التجارة الدولية Online Platform لعملاء البنك (الشركات والتجارية) بما يتيح لهم طلب الخدمات والحصول عليها دون زيارة دوائر البنك المختصة، الأمر الذي سيسهم في زيادة كفاءة الأعمال وتقليل الوقت والجهد المطلوب من العملاء والبنك على حد سواء.

السادة الكرام،،،

ينظر البنك برؤية استراتيجية نحو التطور في الصناعة المصرفية والتي باتت لا تعتمد التواجد الجغرافي لتقديم الخدمات المصرفية، حيث استفاد القطاع المصرفي من التطورات في صناعة التكنولوجيا الرقمية مما مكنه من تقديم الخدمات المصرفية رقمياً متجاوزاً حدود الزمان والمكان، ولذلك فإن بنك الأردن يعمل على مراجعة نموذج الأعمال Operating Model، ويسعى إلى تأسيس شركة لتوطين شركات التكنولوجيا المالية FinTech، من أجل تقديم خدمات تواكب التطور في البيئة المصرفية وتكون ذات قيمة مضافة لكل قطاعات الأعمال.

كما إن خطط التحول الرقمي التي ينفذها البنك تدعمها المشاريع الاستراتيجية التي يطبقها والتي شارفت على الانتهاء، وأبرزها تطوير البنية التحتية لأنظمة الإدارة المالية من خلال مشروع Enterprise Performance Management Framework، وتعزيز إدارة المخاطر بمفهوم شمولي من خلال مشروع تطوير منظومة إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المجموعة (Enterprise Risk Management) ومشاريع تطوير العملية الائتمانية، إلى جانب الارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. هذا وسيواصل البنك دوره المحوري في تقديم التمويل للقطاعات الواعدة بما يدعم النمو الاقتصادي محلياً وإقليمياً في الأسواق التي يعمل بها، وسيعمل بكل طاقاته وجهوده لتطبيق أفضل نماذج الأعمال لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة لعملائه، ومواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال.

السادة الكرام،،

فيما يتعلق بتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين، فإن مجلس إدارة بنك الأردن يوصى للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأسمال البنك وبمبلغ 36 مليون دينار.

وفي الختام، أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم ودعمهم لتحقيق رفعة ومكانة البنك كمؤسسة رائدة في الأسواق التي يعمل فيها، ولمساهمينا وعملائنا على ثقتهم بمؤسسة بنك الأردن.

وكل التقدير لفريق موظفي البنك على جهودهم وعطائهم في تقديم أفضل مستويات الخدمات للعملاء، والشكر موصول للبنك المركزي الأردني لدوره ودعمه لكافة القطاعات الاقتصادية، في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2021

الأداء الاقتصادي 2021

الأنشطة والإنجازات 2021

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2021

أهداف خطتنا المستقبلية 2022

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2021

الأداء الاقتصادي 2021

استمر الاقتصاد العالمي خلال العام 2021 بالتأثر بحالة عدم اليقين المرتفعة والتي سادت منذ بداية جائحة كورونا والقت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية, حيث بدا فعلياً ارتفاع أسعار السلع الأولية وبوتيرة أسرع كثيراً مما كان متوقعاً بفعل اضطراب وتذبذب سلاسل التوريد. في حين عادت معظم دول العالم الصناعية للعمل بطاقة إنتاجية مرتفعة, رافق ذلك مواصلة أسعار النفط ارتفاعها وبنسب كبيرة مقارنة بمستوياتها الأساسية المنخفضة التي سادت في بدايات جائحة كورونا, ويتوقع ايضا مواصلة أسعار السلع الأولية غير النفطية ارتفاعها, وذلك انعكاسا للارتفاعات بالغة القوة في سعر المعادن والمواد الغذائية. وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم عالمياً واقليمياً ومحلياً وهو ما سيضغط على البنوك المركزية حول العالم للموازنة بين التضخم والنمو في قراراتها بخصوص أسعار الفوائد واتجاهاتها.

وحول النمو الاقتصادي فمن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره 5.9% في 2021 و4.9% في 2022, ويعكس تخفيض التوقعات لعام 2021 الانخفاض المتعلق بالاقتصادات المتقدمة والذي يرجع جزئيا إلى الانقطاعات في سلاسل الإمداد – وكذلك المتعلق بالبلدان النامية منخفضة الدخل, الذي يرجع في معظمه إلى تفاقم ديناميكية الجائحة. في حين لا يزال تعافي الاقتصاد العالمي مستمراً, لكن زخمه السابق أصابه الضعف وارتفع مستوى عدم اليقين, في وقت تشهد فيه الجائحة موجات عدوى جديدة. ويبدو أن التصدعات التي أحدثها مرض كوفيد-19 ستستمر لفترة أطول مما كان متوقعاً.

Global Economic Outlook 2021 -2022 - GDP %

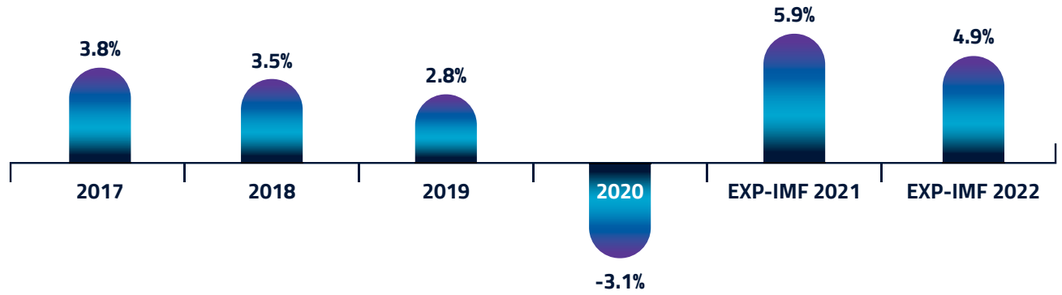

Emerging Market & Developing Economies - GDP % 2021-2022

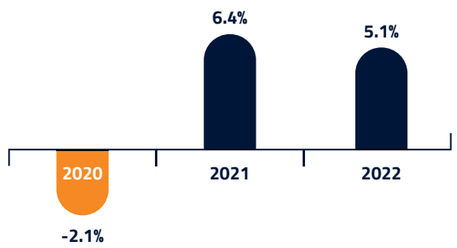

Middle East & North Africa - GDP % 2021-2022

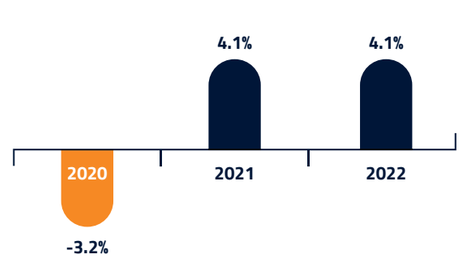

Advanced Economies - GDP % 2021-2022

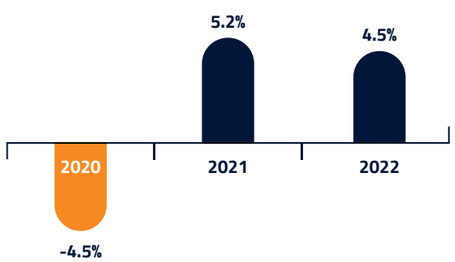

وعلى المستوى المحلي فقد استمر تأثر معظم القطاعات الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا وان كان بوتير اقل ضرراً من السنة السابقة 2020, حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2021 نمواً بلغت نسبته 2.1% مقارنة بتراجع بلغت نسبته 1.5% في الفترة ذاتها من عام 2020. ومن المتوقع حسب (IMF) ان يحقق الاقتصاد الاردني نمواً بنسبة 2% حتى نهاية العام 2021 وليرتفع الى 2.7% في العام 2022.

GDP Growth - Jordan

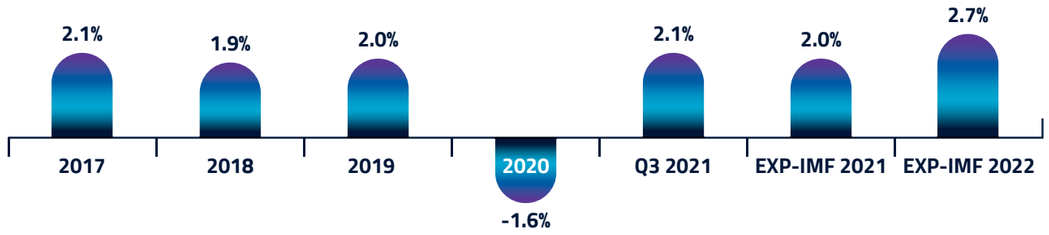

ابرز مؤشرات الاقتصاد الأردني:

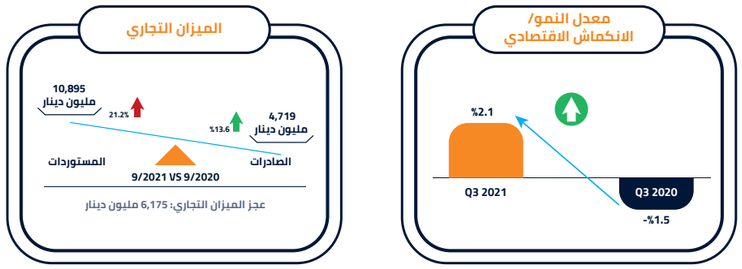

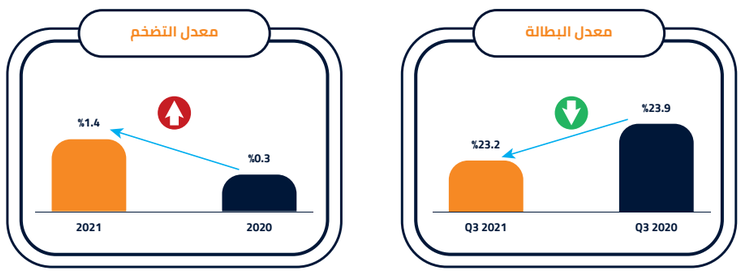

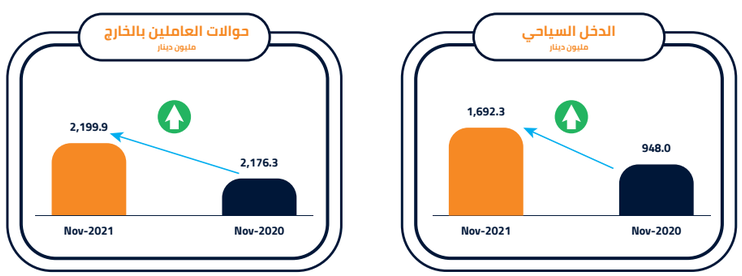

إجمالي ودائع القطاع المصرفي

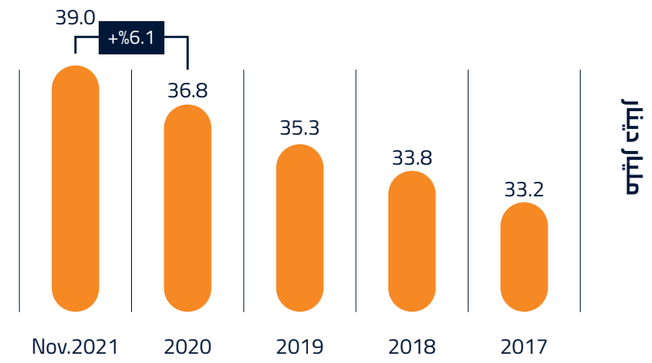

إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي

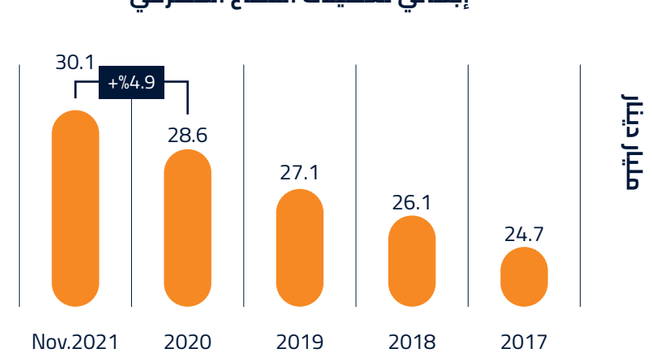

الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال الثلاثة أرباع الاولى من عام 2021 نمواً بنسبة 2.1% مقارنة مع تراجع بلغ 1.5% في الفترة ذاتها من عام 2020. جاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لتحقيق معظم القطاعات الاقتصادية نمواً إيجابياً في الأداء خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2021. حيث سجل قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً بنسبة 10.1%, كما سجل قطاع خدمات المال والتأمين نمواً بنسبة 4.1%, في حين سجل كل من قطاع الزراعة والانشاءات نمواً بنسبة 3.0% لكل منهما, كذلك قطاع تجارة الجملة والتجزئة, وقطاع المطاعم والفنادق قد سجلو نمواً بنسبة 2.0% لكل منهما, أما قطاع الصناعات التحويلية فقد حقق نمواً بنسبة 2.1%, كما ونما قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 1.8%, وقطاع الكهرباء والمياه بنسبة 1.6%. في حين حقق قطاع منتجو الخدمات الحكومية نمواً بنسبة 1.4%.

مقارنة نمو القطاعات الاقتصادية خلال الثلاثة أرباع الأولى من 2021 مقارنة بالثلاثة أرباع الأولى من 2020

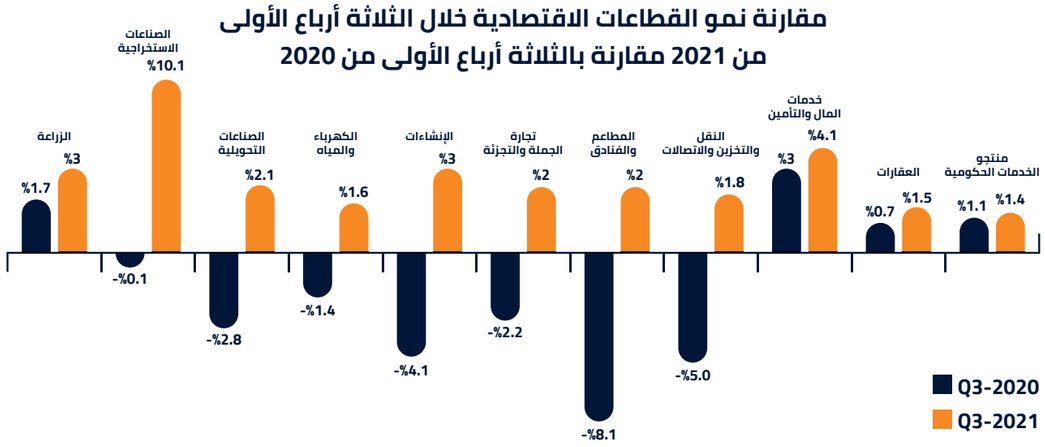

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) خلال عام 2021 فقد سجل ما نسبته 1.4% مقابل 0.30% خلال عام 2020. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة النقل, اللحوم والدواجن, والتبغ والسجائر والزيوت والدهون, في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة, والفواكه والمكسرات, إضافة الى الملابس.

المالية العامة:

ارتفع إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية للحكومة المركزية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2021 ليسجل ما مقداره 6.1 مليار دينار مقابل 5.3 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2020 أي بإرتفاع مقداره 822.4 مليون دينار أو ما نسبته 15.5%, وبلغت المنح الخارجيـــة خـــلال التسعة شـــهور الأولـــى من عام 2021 ما مقداره 570.7 مليون دينار مقابل 628.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2021 ما مقداره 5.5 مليار دينار مقابل 4.67 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2020, أي بإرتفاع مقداره 880.3 مليون دينار أو ما نسبته 18.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2020. وقد جاء الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة الارتفاع في حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 531.3 مليون دينار وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحـوالي 349 مليون دينار. في حين بلغ إجمالي الإنفاق خلال التسعة شهور الأولى من عام 2021 حوالي 7.1 مليار دينار مقابل 6.6 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2020 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 453.3 مليون دينار أو ما نسبته 6.8%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 247.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.0%, وارتفاع النفقات الرأسـمالية بحوالي 205.5 مليون دينار أو ما نسبته 49.2% خلال ذات فترة المقارنة.

وبذلك فقد اسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المساعدات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2021 بحوالي 958.9 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 1,328 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020. وعلى صعيد العجز في الموازنة قبل المساعدات فقد بلغ 1,529.6 مليون دينار في نهاية التسعة شهور الأولى من عام 2021 مقابل عجز بلغ 1,956.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020. هذا ويذكر ان نسبة تغطية الإيرادات المحلية لإجمالي النفقات الجارية قد بلغت حوالي 86% في نهاية شهر أيلول 2021 مقابل 75.2% خلال نفس الفترة من عام 2020.

مؤشرات المالية العامة

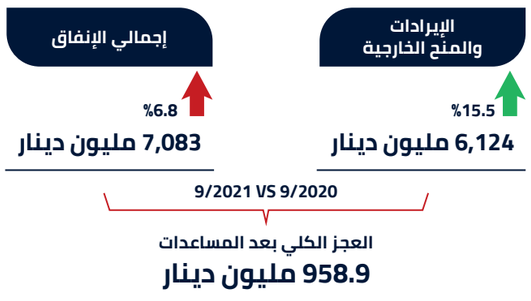

نسبة % عجز الموازنة العامة بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي

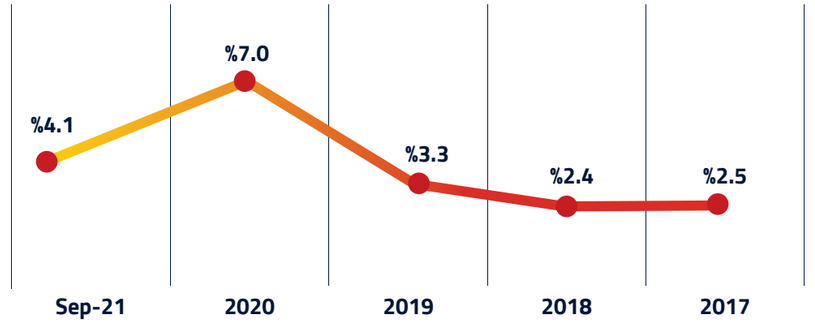

وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر أيلول من عام 2021 نحو 34.4 مليار دينار أو ما نسبته 107.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر أيلول من عام 2021 مقابل 33.0 مليار دينار او ما نسبته 106.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020. علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 7.9 مليار دينار في نهاية شهر أيلول 2021. وفيما يتعلق بإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما يحملة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي فقد بلغ 27.4 مليار دينار أو ما نسبته 86% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر أيلول من عام 2021 مقابل بلوغه حوالي 26.5 مليار دينار أو ما نسبته 85.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020.

القطاع النقدي والمصرفي:

عمل القطاع المصرفي الأردني بكل كفاءة وحصافة وبنهج تشاركي مع البنك المركزي الأردني من أجل التخفيف على القطاعات الاقتصادية ودعم العملاء للتعامل مع جائحة كورونا ومواجهة تداعياتها السلبية ورفع منعة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات التي أطلقها البنك المركزي الأردني أبرزها: إطلاق برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 700 مليون دينار مكنت القطاع الخاص من المحافظة على استدامة أعماله بشراء مدخلات الإنتاج ودفع رواتب العاملين ضمن تسهيلات مصرفية بفوائد 2%، وتأجيل الأقساط للعملاء، وضخ سيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير ولأجل من 7% إلى 5%، والتعديل على برنامج تمويل القطاعات الاقتصادية بتخفيض كلف التمويل. وعلى صعيد مواز ٍقام القطاع المصرفي الأردني بالعام 2021 بإطلاق صندوق رأس المال والاستثمار الأردني برأسمال قدره 275 مليون دينار كأكبر شركة تُؤسّس في تاريخ المملكة من حيث رأس المال وهو مملوك بالكامل من قبل البنوك الأردنية. حيث سيعمل هذا الصندوق على الاستثمار في شركات وطنية واعدة ومساعدتها على النمو والتوسع والتطور، ومستهدفاً قطاعات حيوية أبرزها في الصناعات الغذائية والدوائية والكيماوية وتكنولوجيا المعلومات. هذا وتمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على معدل قوي لنسبة كفاية رأس المال التنظيمي حيث بلغت 18.3% كما في نهاية النصف الأول 2021؛ وارتفعت معدلات الربحية لمستويات جيدة وقريبة من مستويات ما قبل جائحة كورونا، حيث بلغ العائد على حقوق المساهمين ما نسبته 9.5% في نهاية النصف الأول 2021، مرتفعاً من 5.1% في نهاية عام 2020، وارتفع معدل العائد على الموجودات ليسجل 1.2% في نهاية النصف الأول 2021 مقارنة بنسبة 0.6% في نهاية عام 2020، كما ونمت الودائع بنسبة 6.1% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2021 ونمت التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.9%، لذلك سيستمر رأس المال الوقائي الضخم للبنوك الأردنية في مساعدتها على امتصاص أية خسائر ائتمان إضافية. ومع بدء انحسار الجائحة فمن المتوقع أن يشتد السلوك التنافسي بين البنوك، وبالتالي استمرار الضغط على هوامش صافي الفائدة في التأثير على ربحية البنوك، وكذلك التكلفة المرتفعة للمخاطر.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن	نهاية عام 2020	النصف الأول 2021
نسبة كفاية رأس المال تعتبر النسبة أعلى من متطلبات السلطات الرقابية	%18.3	%18.3
نسبة السيولة القانونية الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني 100%	%136.5	%136.2
نسبة الديون غير العاملة لإجمالي التسهيلات تعتبر النسبة منخفضة وضمن المستويات الآمنة	%5.5	%5.3

وحول أداء مؤشرات القطاع المصرفي خلال العام 2021 في ظل كافة المعطيات السابق ذكرها، فقد سجلت السيولة المحلية حتى نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 5.5% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية عام 2020 لتصل إلى حوالي 39.1 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بحوالي 2.2 مليار دينار وبنسبة 6.1% في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 مقارنةً مع نهاية عام 2020 لتصل إلى 39.0 مليار دينار، حيث كان معظم الارتفاع في ودائع الدينار بحوالي 1.97 مليار دينار وبنسبة 7.0% لتبلغ قيمتها حوالي 30.2 مليار دينار. فيما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بمبلغ 262.9 مليون دينار لنفس الفترة وبنسبة 3.1% لتبلغ حوالي 8.8 مليار دينار.

إجمالي موجودات القطاع المصرفي	60.2 مليار دينار	+%5.5 مقارنة بنهاية العام 2020
إجمالي ودائع القطاع المصرفي	39.0 مليار دينار	+%6.1 مقارنة بنهاية العام 2020
إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي	30.1 مليار دينار	+%4.9 مقارنة بنهاية العام 2020

أما التسهيلات الائتمانية خلال الأحد عشر شهراً الأولى 2021 فقد سجلت نمواً بمبلغ 1.4 مليار دينار وبنسبة 4.9% مقارنةً برصيدها في نهاية عام 2020 لتصل إلى حوالي 30.1 مليار دينار. وعلى صعيد أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو المتحقق والبالغ 1.4 مليار دينار فقد نما قطاع أخرى (الأفراد) بمبلغ 665.1 مليون دينار وبنسبة 10.2% مقارنة بنهاية عام 2020، وقطاع الانشاءات الذي نما بمبلغ 553.8 مليون دينار وبنسبة 7.6% مقارنة بنهاية عام 2020، ، ومن ثم قطاع خدمات ومرافق عامة الذي نما بمبلغ 363.9 مليون دينار وبنسبة 8.3%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفـي لتصل إلى حوالي 60.2 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 5.5% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2020.

وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد في السوق المصرفي، فقد شهد انخفاضاً خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع لأجل ما نسبته 3.45%، أي بإنخفاض 20 نقطة اساس لودائع الأجل مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020. كما انخفضت على القروض والسلف بمقدار 17 نقطة أساس ليصل إلى 7.00% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2020.

نشاط السوق المالي:

اتسم أداء بورصة عمان في العام 2021 بإتخاذه المسار التصحيحي مقارنة بعام 2020، حيث ارتفع حجم التداول بنسبة 87.2% في نهاية العام 2021 مقارنة بنهاية العام 2020، وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد ارتفعت إلى 15.5 مليار دينار أي بنسبة ارتفاع 20.1% مقارنةً مع القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام 2020. كما وارتفع الرقم القياسـي العـام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 4,005.3 نقطة مقارنة بـ 3,049.6 نقطة خلال العام 2020، أي بنسبة ارتفاع بلغت 31.3%. وبلغت نسبة مساهمة غير الاردنيين في الشركات المدرجة في البورصة خلال العام 2021 ما نسبته 48.1% منخفضة عن نسبة المساهمة المسجلة في نهاية عام 2020 والبالغة 51.1%.

تطور ابرز مؤشرات بورصة عمان بالمليون دينار 2019 - 2021

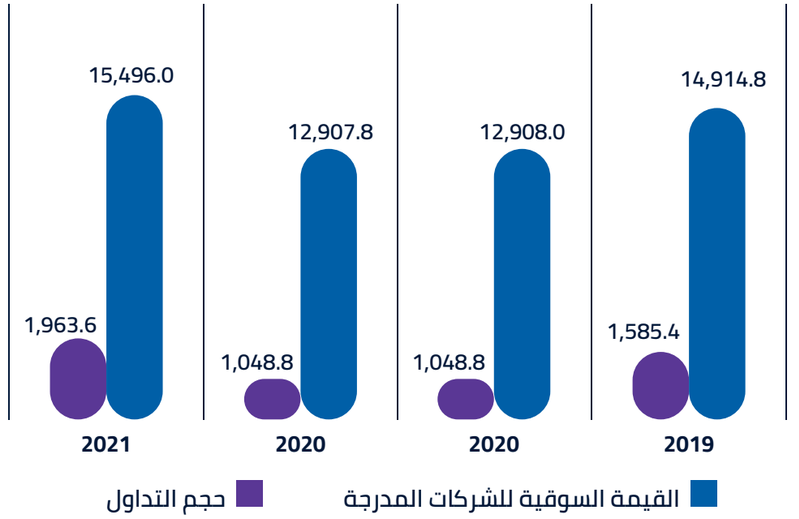

التجارة الخارجية:

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 2.5 مليار دينار وبما نسبته 19.7% مقارنة مـع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى حوالي 15.2 مليار دينار. حيث سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بحوالـي 583.8 مليون دينار وبنسبة 15.8% خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 4.3 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 26.7% من إجمالي الصادرات الوطنية, تلاها السوق السعودي بنسبة 13.2% والسوق الهندي بنسبة 12.7%. أما مستوردات المملكة خلال فترة التسعة شهور الأولى من عام 2021 فقد ارتفعت بمبلغ 1.9 مليار دينار وبما نسبته 21.2% لتصل إلى حوالي 10.9 مليار دينار.

وقد استحوذ سـوق المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 14.6% من إجمالي المستوردات, يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 14.5% والسوق الامريكية بنسبة 6.6%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام ومشتقاته على ما نسبته 9.9% من إجمالي المستوردات, يليه وسائط النقل وقطعها بنسبة 7.8% من إجمالي المستوردات, ومن ثم مستوردات الخيوط النسيجية ومنتجاتها بنسبة 5.3% من إجمالي المستوردات, ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميـزان التجـاري إلـــى 6.2 مليار دينار وبنسبة 19.7% مقارنة بنفس الفترة من عام 2020.

آفاق الأداء الاقتصادي 2022:

على الرغم من استمرار جائحة كورونا بالتأثير السلبي على الاقتصاد العالمي خلال العام 2021, وازدياد حالة عدم اليقين بسبب انتشار المتحورات الجديدة. الأمر الذي زاد من صعوبة الاختيار بين بدائل السياسات النقدية والمالية امام الاقتصادات العالمية نظرا لما يواجه هذا الاختيار من تحديات متعددة الأبعاد, أبرزها ضعف نمو الوظائف, وارتفاع معدلات التضخم, وانعدام الأمن الغذائي نتيجة اضطراب سلاسل التوريد, فقد توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره 4.9% في عام 2022 وليستقر عند 3.3% في المدى المتوسط بعد العام 2022. مستنداً في ذلك التقدير لإفتراض تباين أداء الاقتصادات بين الارتفاع والانخفاض نتيجة فعالية حملات التطعيم وانتشار اللقاحات وبالتالي تسريع وتيرة الإنتاج وزخم النمو في الاقتصادات التي نجحت في نشر اللقاحات على نطاق واسع, في حين يشير الى قتامة المشهد في الاقتصادات الغير فعالة في نشر اللقاحات وعدم القدرة على إعادة اقتصاداتها إلى مسار النمو.

وعلى الصعيد المحلي فقد جاءت توقعات الاقتصاد الأردني ضمن مشروع قانون الموازنة العامة بأن يحقق الاقتصاد الأردني نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 2.7% في 2022, و3.1% في 2023, و3.3% في 2024, وبلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو 2% في 2022 و2.5% في 2023 و2.5% في 2024. واستند أيضا إلى توقع نمو الصادرات الوطنية بنسبة 7% في 2022 ونحو 5.4% في 2023 ونحو 4.4% في 2024.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الموازنة العامة للحكومة المركزية والوحدات المستقلة للسنة المالية المقبلة 2022, فقد قدرت الإيرادات العامة بمبلغ 9.8 مليار دينار, تتوزع على إيرادات محلية بمبلغ 8.8 مليار دينار, فيما قدرت المنح الخارجية بمبلغ 943.1 مليون دينار. وفي بند النفقات العامة قدر حجم مشروع الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة إجمالي الانفاق بمبلغ 12.2 مليار دينار, إذ تتوزع النفقات العامة على النفقات الجارية التي تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي النفقات بمبلغ 10.1مليار دينار والجزء الآخر لبند النفقات الرأسمالية والتي قدرت في مشروع الموازنة العامة للعام 2022 بمبلغ 2.1 مليار دينار. كما وقدر العجز بعد المنح والمساعدات بمبلغ 2.4 مليار دينار. وفي ضوء التقدم الذي حققته المملكة في تعزيز الوضع المالي والتعافي الاقتصادي بعد الجائحة, فقد رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني توقعاتها لتصنيف الأردن الائتماني من نظرة سلبية إلى نظرة مستقرة.

الأنشطة والإنجازات 2021

واصل بنك الأردن خلال عام 2021 العمل على تعزيز مكانته المرموقة كبنك رائد في القطاع المصرفي الأردني, وذلك من خلال سعي البنك المتواصل لاستحداث خدمات ومنتجات مصرفية جديدة وتطوير المنتجات القائمة بما يسهم في الارتقاء بتجربة العملاء ويعزز تطلعاتهم. كما يعمل البنك على تبسيط إجراءاته وتطوير سير العمليات وأتمتتها لغايات تسهيل المعاملات المصرفية للعملاء. كذلك فقد حرص البنك على مواكبة آخر التطورات التكنولوجية في التطبيقات الالكترونية والقنوات البديلة حيث كان لبنك الأردن بصمته في التكنولوجيا والتحول الرقمي في سبيل تحقيق الكفاءة التشغيلية, والقابلية للتوسع بمرونة. كما يواصل البنك تركيزه على إدارة مصادر واستخدامات الأموال بالكفاءة المطلوبة بهدف تعظيم هامش الربح.

وخلال عام 2021 استمر البنك بتطبيق استراتيجيته الهادفة إلى النمو والتوسع في نموذج أعماله, والتوجه لأسواق جديدة, والارتقاء بالخدمات الإلكترونية والرقمية. واليوم اتسع تواجد بنك الأردن ليغطي كل من فلسطين وسورية والبحرين, وسيتم افتتاح فرع للبنك في العراق في نهاية الربع الأول من عام 2022. كما ويعمل البنك حالياً على دراسة الفرص المتاحة للنمو والتوسع التي تزخر بها المنطقة العربية وتحديداً دول الإقليم والتي يشهد اقتصادها نمواً متسارعاً, إضافة لذلك, فقد استمر العمل على مجموعة من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية المتعلقة بإدارة المخاطر, والارتقاء بأنظمة وقواعد البيانات, إضافة الى تبني أحدث نماذج العمل الإلكتروني للارتقاء بالخدمات الرقمية وسرعة إطلاق الخدمات الجديدة للعملاء, لا سيما في ظل استمرار تبعات جائحة كورونا والتي سرعت من إنجاز المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. كما وتم خلال عام 2021 الانتهاء من مشروع تجزئة العملاء "Segmentation " حيث تم بناء شرائح العملاء Value Propositiong انطلاقاً من فهم توقعات العملاء وتحليلها وتحويلها إلى احتياجات ومن ثم رغبات, وبالتالي تحديد آلية ممنهجة لاستقطاب العملاء والحفاظ عليهم والعمل على تنمية العلاقة معهم.

ونتيجة للتحديات الاقتصادية الناتجة عن أزمة فايروس كورونا التي ألقت بظلالها على الأسواق التي يعمل بها البنك فقد استمر البنك بتطبيق نهج التخطيط التشغيلي (قصير المدى) من خلال الإدارة بالأهداف لاستكمال الإنجاز خلال عام 2021 خاصة على مستوى المشاريع الاستراتيجية وذات الأولوية العالية, واعتبار التحديات الناتجة عن الأزمة كفرصة من أجل العمل على إعادة تنظيم وترتيب الأعمال ومعالجة التحديات الداخلية. حيث تم تحليل متطلبات الإنجاز للمشاريع الاستراتيجية وإعادة جدولتها وإشراك كافة الأطراف المعنية وتقديم خطط عمل جديدة والتي أسفرت عن تحقيق التقدم المستهدف في هذه المشاريع.

النتائج المالية:

جاء أداء البنك بالعام 2021 متوافقاً مع النهج الاستراتيجي الشامل الذي يستهدف تحقيق مستويات أداء مستدامة وعلى كافة الأصعدة, ومواكباً للتغيرات والتحولات في بيئة الأعمال والتي ما زالت تشهد تحديات جائحة كورونا. واستمر البنك بدوره المحوري في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأسواق التي يعمل بها.

حيث سجل إجمالي الأصول 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2021 بارتفاع بلغت نسبته 1.0% مقارنة بنهاية عام 2020, كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 473.4 مليون دينار, وعلى صعيد توظيفات واستثمارات مصادر الأموال, فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالتكلفة المطفأة) 1.49 مليار دينار بارتفاع بنسبة 1.3% مقارنة بعام 2020, وذلك نتيجة لنمو التسهيلات الموجهة لقطاع الأفراد بمبلغ 38.5 مليون دينار وبنسبة 6.9%, كما نمت التسهيلات الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 13.0 مليون دينار وبنسبة 5.3%, فيما تراجعت تسهيلات قطاع الشركات الكبرى بمبلغ 52.0 مليون دينار وبنسبة 13.8% عن نهاية عام 2020.

وعلى صعيد مصادر الأموال, فقد حافظت ودائع العملاء على نفس مستواها المتحقق تقريباً في العام الماضي 2020 لتسجل 1.9 مليار دينار في نهاية عام 2021, وبما يكفل تلبية متطلبات العملاء التمويلية واحتياجات السيولة للبنك, حيث ارتفعت ودائع التوفير لتصل إلى 915.4 مليون دينار, وارتفعت ودائع الطلب إلى ما قيمته 575.1 مليون دينار, فيما انخفضت ودائع الأجل لتصل إلى 394.2 مليون دينار, كذلك انخفضت شهادات الإيداع لتسجل 23.4 مليون دينار.

تطور بنود المركز المالي

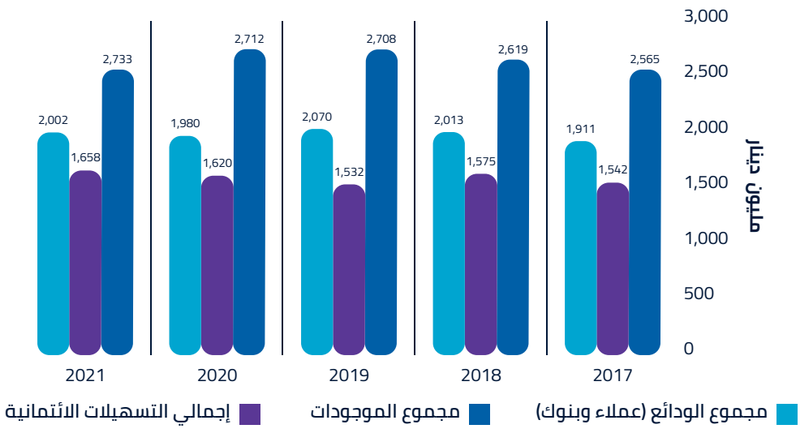

كما استثمر البنك بتعزيز مخصصاته وبنائها وفقاً لنموذج التوقعات الائتمانية والاقتصادية المستقبلية, حيث سجل مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ما قيمته 16.1 مليون دينار مقابل 31.9 مليون دينار لعام 2020, في ضوء ذلك, وعلى صعيد صافي الربح العائد لمساهمي البنك فقد بلغ 36.0 مليون دينار في نهاية عام 2021 وبنسبة نمو 0.6% مقارنة بنهاية العام 2020, كما ونما الربح التشغيلي للبنك بنسبة 1.1% ليسجل 129.2 مليون دينار.

تطور صافي الربح للبنك قبل الضريبة

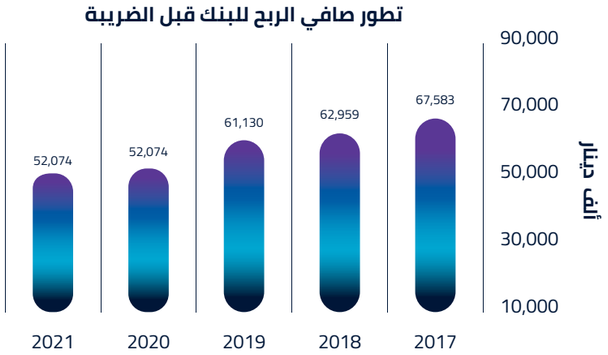

كما بلغت نسبة تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة (بالصافي) ما يقارب 96.5%. وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي، وعلى صعيد مؤشر السيولة, فإن البنك يمتلك مستويات سيولة مريحة تفوق النسب المطلوبة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل بها, فقد وصلت نسبة السيولة القانونية 128% كما في نهاية عام 2021, وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال التنظيمي, فقد بلغت 19.20% وهي أعلى من النسبة المقرّة والبالغة 14.50% حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية وأعلى من متوسط القطاع المصرفي البالغ 18.3% كما في نهاية النصف الأول 2021.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه التنافسي بين البنوك في الأسواق التي يعمل بها, كما واصل تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة, ووفقاً لمتغيرات السوق. هذا وقد بلغت الحصة السوقية لبنك الأردن - الأردن لودائع العملاء في نهاية تشرين الثاني 2021 ما نسبته 3.75%, في حين سجلت في جانب التسهيلات الائتمانية ما نسبته 4.04%, أما الحصة السوقية لبنك الأردن - فلسطين مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني فقد سجلت في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية تشرين الثاني 2021 ما نسبته 3.73% و4.15% على التوالي, وفي بنك الأردن - سورية فقد بلغت الحصة السوقية من إجمالي البنوك الخاصة التقليدية في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية أيلول 2021 (حسب أحدث بيانات صادرة) مقارنة بنهاية العام السابق ما نسبته 4.98% و4.06% على التوالي.

قطاعات الأعمال:

الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الرقمية وقنوات التواصل:

الخدمات المصرفية للأفراد:

واصل البنك عملياته التطويرية للارتقاء بالمنتجات والخدمات المقدمة لقطاع عملاء الأفراد وتصميمها بشكل يحاكي متطلباتهم وتطلعاتهم. وكذلك الأمر استمر البنك بتوفير حلول رقمية حديثة وتحسين تجربة العملاء بما يواكب المستجدات في الصناعة المصرفية.

عمل البنك خلال عام 2021 على تنفيذ خططه في مجال إطلاق مجموعة منوعة من المنتجات والحملات والبرامج بما يلبي ويواكب احتياجات العملاء المختلفة. حيث أطلق البنك حملة حساب التوفير تحت عنوان "أكبر جائزة يومية", وتتضمن هذه الحملة تقديم جائزة بقيمة 9,999 ديناراً يومياً لرابح واحد, بالإضافة إلى جائزة كبرى بقيمة 100,000 دينار. كما أطلق البنك منتج حسابات التوفير Smart Saver والذي يحقق للعملاء أعلى العوائد الشهرية بالإضافة إلى العديد من الامتيازات.

وذلك بما يعزز ثقافة الادخار لدى عملائه ومكافأتهم على ولائهم وثقتهم. وقد تم إطلاق هذا الحساب من خلال تطبيق BOJ Mobile. وبهدف تعزيز تنافسية البنك في السوق المصرفي وتوفير منتجات ادخارية متنوعة للعملاء, تم إعادة تفعيل منتج شهادات الإيداع بالدينار وبآجال مختلفة وبأسعار فائدة تنافسية.

وبهدف تعزيز مفاهيم الثقافة المالية لجيل المستقبل, جدّد بنك الأردن حملة حساب توفير "سنابل", والتي تتيح للأهل فرصة الادخار لمستقبل أبنائهم بسرعة وسهولة. وتشمل الحملة جوائز مميزة وقيّمة, بالإضافة إلى فرصة دخول السحب على جوائز حسابات التوفير.

وعلى صعيد قروض السيارات فقد أطلق بنك الأردن حملة "قروض السيارات الصديقة للبيئة", والتي تعد الأولى من نوعها على مستوى المملكة. وقد استهدفت الحملة تمويل شراء السيارات الكهربائية وسيارات الهايبرد بمزايا تنافسية وشروط ميسرة. كما تـم تجديد حملة 30/70 خـلال عـام 2021 الخـاصة بالسيارات الجديدة/الوكـالات, بالإضافة إلى العديد من الحملات مع الوكالات التجارية للسيارات منها (MG, رينو, هوندا, وكيا).

هذا وواصل بنك الأردن تقديم الحلول المالية المتميزة للأفراد من خلال تجديد وتطوير برنامج شراء القروض السكنية من البنوك المنافسة وبرنامج إعادة تمويل القروض السكنية بما يعزز تنافسية البنك في هذا المنتج، بالإضافة إلى تجديد حملة برنامج "بيتنا"، والذي يمكّن العملاء من شراء منزل الأحلام أو تجديد المنازل الحالية بمزايا تنافسية.

وفي إطار سعي البنك لتقديم عروض قيمة ومميزة لعملائه لتواكب أسلوب حياتهم وتلبي احتياجاتهم، واصل بنك الأردن خلال عام 2021 إثراء برنامجي النقاط وأقساطي الخاص بالبطاقات الائتمانية من خلال إطلاق أكثر من 40 حملة، بالإضافة إلى توسيع نطاق برنامج الخصومات الخاص ببطاقات الدفع المباشر لتصل لأكثر من 90 جهة متنوعة.

وعلى صعيد فروع فلسطين، فقد استمر العمل على تطوير المنتجات والخدمات بما يلبي حاجات العملاء وتوقعاتهم، ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال، تجديد حملة القروض الشخصية بمزايا جديدة وتنافسية. كما تم إطلاق حملة حصرية مع شركة قرش الدولية للسيارات – (وكلاء شيفروليه)، وحملة مع الشركة المتحدة للسيارات، بمزايا متعددة وسهولة إجراءات التنفيذ. أما في جانب القروض العقارية، أطلق البنك حملتين، حملة القروض العقارية في مدينة روابي، وحملة القروض العقارية مع شركة بريكو لتمويل الشقق السكنية في ضاحية الغدير. بالإضافة إلى تجديد حملة شراء القروض العقارية بمزايا فريدة، وذلك ضمن السعي الدائم لخدمة العملاء ليحققوا رغباتهم وأحلامهم بشروط سهلة وميسّرة، كما عمل البنك على إطلاق مجموعة من الحملات الترويجية والبرامج على البطاقات في فروع فلسطين، بالإضافة إلى إطلاق حملات تشجيعية لتحميل واستخدام تطبيق الموبايل البنكي BOJ Mobile Palestine. وعلى صعيد دعم البنك لاستراتيجية الاشتمال المالي الوطنية في فلسطين فقد تم إطلاق حساب الشمول المالي لتمكين الأفراد وأصحاب الأعمال الحرة - وفقاً لمعايير محددة - من الوصول للخدمات المصرفية من خلال مختلف قنوات تقديم الخدمة التقليدية والإلكترونية والرقمية. إلى جانب إطلاق حملة لتحديث البيانات بما يوفر قاعدة بيانات متكاملة عن عملاء البنك.

الخدمات الرقمية وقنوات التواصل:

في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى تبني أحدث التكنولوجيا الرقمية على صعيد الصناعة المصرفية وتوظيفها، واصل بنك الأردن تحديث خدماته الرقمية والتي تشمل الخدمات الرقمية، وطرق التعامل بالإضافة إلى خدمات الاتصال المرئية، وذلك ضمن سعي البنك الدائم للاستمرار في تحسين تجربة العملاء وتبسيط العمليات المصرفية لهم وللارتقاء بسلسلة خدماته المصرفية نحو آفاق جديدة من التميز.

هذا وواصل البنك تنويع طرق التعامل والخدمات الرقمية من خلال:

- تطبيق BOJ Mobile والذي يتضمن باقة واسعة من الحلول البنكية الرقمية التي تتيح لعملاء البنك إنجاز الكثير من المعاملات المصرفية عبر الإنترنت من خلال الهواتف الذكية وأجهزة التابلت ضمن أعلى مستويات السهولة والأمان. هذا بالإضافة إلى توفير خدمة فتح الحسابات الجديدة من خلال تطبيق BOJ Mobile دون الحاجة إلى زيارة الفرع وبكل سهولة ويسر مما يوفر وقت وجهد العملاء.
- خدمة الرسائل القصيرة SMS والتي تتيح للعملاء البقاء على اتصال مباشر مع معظم الحركات المالية التي تتم على حساباتك أولاً بأول، وذلك عبر إرسال رسائل قصيرة SMS على هاتفك الخلوي.
- خدمات الصراف الآلي التفاعلي والتي تتيح للعملاء إجراء العديد من المعاملات والخدمات المصرفية بطريقة سهلة ومتطورة وآمنة وبتقنية بصرية تفاعلية مبتكرة عبر دمج الاتصال بالصوت والصورة من خلال التواصل مع موظف خدمة العملاء لحظة بلحظة لما بعد مواعيد العمل الرسمية.
- مركز الخدمة الهاتفية والبنك الناطق: وفر بنك الأردن خدمتي البنك الناطق ومركز الخدمة الهاتفية بأعلى المعايير التقنية لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء والمتعاملين مع البنك، والتي تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع دون الحاجة إلى تقديم طلب أو مراجعة الفرع.
- الخدمات المصرفية عبر ZOOM: حيث تمكن هذه الخدمة العميل من فتح حساب بنكي من خلال زيارة الموقع الالكتروني للبنك واختيار خاصية فتح الحساب عبر ZOOM وله الخيار بإتمام هذه العملية عن طريق موظفي الفروع أو مركز الخدمة الهاتفية من خلال خاصية تسجيل المكالمة واستكمال الشروط لفتح الحساب دون الحاجة لزيارة الفرع.

- الفروع والصرافات الآلية: يعمل البنك دائماً على استكشاف فرص للنمو والتوسّع من خلال افتتاح فروع وتركيب أجهزة صراف آلي جديدة في المناطق الحيوية والتجارية لخدمة العملاء.

التواجد الجغرافي لبنك الأردن من خلال فروعه الخارجية وشركاته التابعة:

بنك الأردن – فروع الأردن

83 فرع

183صراف آلي

تم افتتاح 3 فروع جديدة
- فرع سوق باب المدينة مول / الزرقاء
- فرع دابوق – شارع الإكرام
- فرع دابوق – شارع الحجاز

بنك الأردن – فروع فلسطين

17 فرع

46 صراف آلي

تم افتتاح 1 فروع جديدة
- فرع الخضر/ بيت لحم

بنك الأردن – سورية (شركة تابعة للبنك)

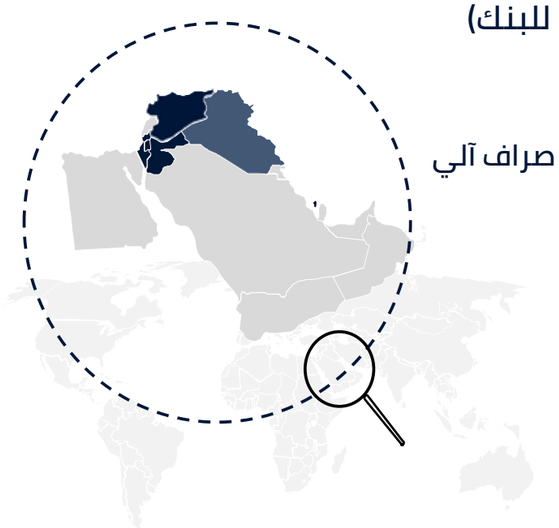

12 فرع

12 صراف آلي

بنك الأردن – البحرين

١ فرع

فرع بنك الأردن – العراق (جاري تجهيز أعمال الفرع لإطلاق خدماته في العراق)

إن الرقمنة تدخل ضمن الأولويات الاستراتيجية للبنك حتى قبل تفشي جائحة كورونا؛ فلا يمكن تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء بسرعة وبطريقة آمنة دون استخدام التطورات الرقمية. ولذلك عمل البنك على الارتقاء بالعمليات ومستوى الخدمات المقدمة وأتمتتها, بما يؤدي إلى تخفيض التكلفة وإدارة جيدة وأفضل للمخاطر. وأصبحت أغلبية الخدمات التي تقدم في الفروع تتم من خلال القنوات الإلكترونية. هذا وارتفع عدد العملاء المشتركين في تطبيق BOJ Mobile بنسبة 38% في نهاية عام 2021 مقارنةً بعام 2020. ويشكلون ما نسبته 71% من العملاء المؤهلين للاشتراك في BOJ Mobile.

ومن الجدير ذكره أن البنك قام بتأسيس مختبر الابتكار, الأمر الذي أسهم بالارتقاء بالخدمات الرقمية وسرعة إطلاق الخدمات الجديدة للعملاء عبر تطبيق BOJ Mobile ومن خلال عدد من الإصدارات. ومن أبرز الخدمات التي تم إضافتها و/ أو تطويرها: فتح حساب Smart Saver عن طريق BOJ Mobile, دفع فواتير من خلال البطاقة الائتمانية, عرض سجل الحوالات المنفذة عبر كليك, تأكيد وصول الحوالات المنفذة عبر كليك, إضافة أيقونة خدمة BOJ Pay إلى صفحة الدخول, إدارة المستفيدين لخدمة كليك, إضافة أكثر من اسم مستعار عبر خدمة كليك, إظهار سقف التحويل المتاح (تحسين تجربة العملاء), فتح الودائع عن طريق التطبيق, احتساب الودائع بشكل افتراضي, إظهار رصيد الحساب عند اختيار حساب الخصم للخدمات: تسديد الفواتير, تسديد البطاقة الائتمانية, التحويل عبر كليك, إضافة إمكانية اختيار حساب الدولار كحساب تابع على بطاقة الصراف الآلي, تعديل على صيغة رسائل OTP, وحذف رقم القيد من متطلبات التسجيل في تطبيق بنك الأردن BOJ Mobile عند التسجيل من خلال معلومات الحساب وبيانات الهوية, إضافةً إلى تحسينات عامة على التطبيق.

وعلى صعيد تطبيق BOJ Mobile Palestine فقد تم إضافة مجموعة من الخدمات والتحسينات يذكر منها: دفع الفواتير من خلال شركة PalPay, تعديلات على خدمات التحويل, إضافة خاصية تسجيل الفواتير, تحديد سقف دفع الفواتير المدفوعة لاحقاً ب 100 شيكل يومياً, قيد العمولة بشكل آلي للفواتير المدفوعة لاحقاً, إضافةً إلى تحسينات عامة على التطبيق.

ومن الجدير ذكره أن البنك يعمل وبشكل مستمر على تطوير وتنويع وسائل وطرق الدفع وأبرزها منتج BOJ Pay Sticker للبطاقات المدينة حيث يتم إلصاقها على الأجهزة مثل الجهاز الخلوي أو المحفظة ليتمكن العميل من إجراء حركات المشتريات على أجهزة نقاط البيع POS المدعمة بخاصية Contactless محلياً ودولياً, وخدمة السحب النقدي دون بطاقة Cardless من خلال تطبيق BOJ Mobile, وخدمة الدفع الفوري CliQ من خلال تطبيق BOJ Mobile والذي يتيح للعملاء تحويل واستقبال الأموال من البنوك المحلية المفعلة للخدمة, وباستخدام أكثر من خيار: رقمIBAN , الاسم المستعار, رقم الهاتف, وخدمة الدفع اللاتلامسية دون رقم سري على البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً وبطاقات BOJ Sticker .

وتماشياً مع سعي البنك الدائم نحو تقديم أحدث الخدمات للعملاء وحرصاً منه على المحافظة على السلامة العامة فقد تم إطلاق العديد من الخدمات ليتم تقديمها عبر تطبيق Zoom من خلال مركز الاتصال المباشر Contact Center وهي: طلب فتح حساب سنابل, ربط وديعة لأجل, كسر وإغلاق وديعة لأجل, تحديث البيانات للعملاء المتواجدين خارج الأردن.

خدمات الشركات:

يحرص بنك الأردن على تقديم حلول مصرفية متميزة لقطاع الشركات من خلال مجموعة شاملة من البرامج التمويلية والخدمات التي تناسب متطلبات عملاء الشركات وتلبي احتياجاتهم, وتمكن قطاع الشركات في عام 2021 من استقطاب وبناء علاقات واسعة مع العملاء, بالإضافة إلى تعزيز العلاقات القائمة مع التركيز على جودة المحفظة الائتمانية من خلال السياسة الائتمانية الحصيفة المتبعة. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2021 قطاع التجارة, الصناعة, الخدمات, الطاقة (الكهرباء والمياه).

كما يحرص البنك على جاهزية مدراء العلاقة لمواجهة تحديات السوق وتطوير قدراتهم في كافة الجوانب, بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم التسويقية من خلال اعتماد منهجية ووسائل تسويقية حديثة, بهدف المنافسة بقوة والحفاظ على حصة البنك السوقية.

ومن الجدير ذكره أن تواجد بنك الأردن من خلال فرع البحرين عمل على تعزيز تواجد البنك إقليمياً وأتاح بناء شراكات جديدة والتوسع في تقديم باقة من الحلول المالية ومنتجات التمويل التجاري للصناديق السيادية والشركات والمؤسسات المالية وذلك من خلال المشاركة بقروض التجمع البنكي واستثمارات الأوراق المالية في دول الخليج العربي ومصر. الأمر الذي يعزز مركز البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويقوي علاقاته مع المؤسسات المالية والمصرفية على حدٍ سواء.

واستكمل البنك خلال عام 2021 تأسيس دائرة المعاملات البنكية بهدف تطوير الخدمات المقدمة لقطاع الشركات والتي تُعنى بشكل رئيس بتطوير خدمة إدارة النقد وتمويل عمليات التجارة الخارجية, وتطوير الخدمات المقدمة من خلال القنوات الرقمية لعملاء الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال. بالإضافة إلى تقديم المنتجات والمعاملات البنكية لإدارة النقد والتمويل والتبادل التجاري وخدمات الأوراق المالية. هذا ويعمل البنك على إطلاق نظام آلي لإدارة النقد وعمليات التجارة الدولية Online Platform لعملاء البنك (الشركات والتجارية) بما يتيح لهم طلب الخدمات والحصول عليها دون زيارة دوائر البنك المختصة, الأمر الذي سيسهم في زيادة كفاءة الأعمال وتقليل الوقت والجهد المطلوب من العملاء والبنك على حد سواء.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

يدرك بنك الأردن أهمية تمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة باعتباره قطاع مهم في تحفيز وتنمية الاقتصادات, ومحركاً أساسياً في توفير فرص العمل في الأردن وفلسطين على حدٍ سواء. واستمر البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال حلول مصرفية متكاملة تتناسب مع أنشطة العملاء من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة وفي المحافظات الفلسطينية. حيث يعمل مدراء العلاقة في هذه المراكز على التواصل المستمر مع العملاء وتوفير الخدمات بمستوى عالي. كما قام البنك في تأسيس منهجية للتعامل مع كافة القطاعات لا سيما التي تأثرت بجائحة كورونا مع السعي لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في منح الائتمان. هذا إلى جانب الاستمرار بدعم الشركات المتوسطة والصغيرة لمواجهة جائحة كورونا من خلال المشاركة ببرنامج البنك المركزي الأردني.

هذا وقد تم تطوير استراتيجية جديدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواكب التغير السريع في بيئة العمل بمستوى عالي من الجودة, وتعمل على الوصول إلى جميع القطاعات, ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2021 كانت قطاع الأنشطة العقارية وقطاع التجارة, قطاع المطاعم, وقطاع الزراعة والصناعات التحويلية. وفي فلسطين, فقد تم تقديم الخدمات الائتمانية لقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الأنشطة العقارية.

وضمن إطار السعي الدؤوب لتصميم منتجات تحاكي متطلبات وتطلعات العملاء الجدد والقائمين, تم إطلاق منتج جديد "محطات الوقود" بهدف تمويل إنشاء محطات جديدة أو الاستحواذ عليها, بالإضافة إلى تمويل مصاريف التوسعات والإصلاحات. كما تم إطلاق منتج "إيجارتي" والذي يستهدف العملاء الجدد والقائمين على اختلاف قطاعاتهم الاقتصادية. حيث يتم منح تمويل على عقود إيجارات (تجاري وسكني) لعقارات مؤجرة للفئات المستهدفة التي تضم: البنوك, المؤسسات والهيئات الحكومية, السفارات والبعثات الدبلوماسية, شركات الاتصالات, الشركات العالمية العاملة في الأردن, وكبرى الشركات المساهمة العامة.

خدمات التأجير التمويلي:

استمر البنك بتقديم خدمات التأجير التمويلي التي تقوم على أساس الإجارة المنتهية بالتملّك, وذلك تلبية لاحتياجات عملائه ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية. وقد استطاعت خدمات التأجير التمويلي توسيع مجموعة الخدمات المقدّمة من خلالها لتشمل كافة عمليات شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الآليات والأجهزة والمعدّات. ومن خلال شركة الأردن للتأجير التمويلي, يقوم البنك بتقديم خدمة التأجير التمويلي للعقارات للأفراد والشركات من كافة القطاعات. كما أن خدمة التأجير التمويلي متاحة للأفراد والمؤسسات والشركات في قطاعات عديدة تشمل: القطاع الطبّي والصناعي والعقاري وقطاعات النقل والتعليم والسياحة والمقاولات والاتصالات والخدمات الأخرى.

التنظيم والعمليات والبنية التقنية:

استمر بنك الأردن في تطوير بيئة عملياته وأنظمته التكنولوجية ومواكبة متطلباته الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة, بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك. هذا وقد قام البنك بتوفير كل الدعم المطلوب من موارد بشرية داخلية وخارجية لتسريع إنجاز المشاريع الاستراتيجية وذات الأهمية العالية.

تم العمل خلال عام 2021 على إعداد دراسات تنظيمية وتطوير عدد من الإدارات واستحداث دوائر وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية وبما يمكن البنك من الارتقاء في أعماله وتطوير بيئة خدماته. وأبرز الإنجازات في هذا المجال شملت الارتقاء بقطاع أعمال الخزينة على مستوى مجموعة بنك الأردن ووضع الأسس لإدارة أعمال الخزينة على مستوى مجموعة بنك الأردن, والعمل جارٍ على استكمالها. كما يعمل البنك على تأسيس دائرة مبيعات الخزينة ومنتجاتها, بما يدعم أعمال دوائر قطاعات الأعمال في البنك. وبهدف إعادة تنظيم قطاع أعمال الشركات في البنك للارتقاء بالحصة السوقية وتحقيق النمو المطلوب وفقاً لـ Risk Appetite للبنك, فقد تم إعادة تنظيم قطاع تنمية أعمال الشركات إلى دائرة تنمية أعمال الشركات الكبرى, ودائرة تنمية أعمال الشركات. كما تم إعداد دراسات تنظيمية لدائرة تنمية الأعمال التجارية حيث تم استحداث وحدة استشارات استناداً لأفضل التجارب العالمية في هذا السياق وبما يحقق المفاهيم العلمية الحديثة بتحويل الفكر البيعي التقليدي في البيع ليصبح بما يعرف بالبيع الاستشاري. وتم ضم وحدة المقاولين تحت مظلة دائرة تنمية الأعمال التجارية بدلاً من دائرة تنمية أعمال الشركات بما يحقق أهداف البنك ومتطلبات العمل. هذا وتم إلغاء مركز SME جبل الحسين نظراً لتغطية منطقة جبل الحسين من مراكز قريبة أخرى ومنها مركز الشميساني وتم تعديل الهيكل التنظيمي للدائرة بما يعكس هذه المستجدات.

هذا وقد تم إعداد عدة دراسات تنظيمية لدائرة الامتثال وتعديل الهيكل التنظيمي بما يواكب أفضل الممارسات في سبيل الارتقاء بإدارة الامتثال في البنك. كما تم العمل على تطوير الهيكل التنظيمي لدائرة الأنظمة الآلية بما يواكب أفضل الممارسات العالمية وبما يلبي طموحات البنك ويحقق الأهداف الاستراتيجية ويرفع من سرعة وكفاءة الخدمات المقدمة. هذا وقد تم إجراء دراسة تنظيمية لوحدة أمن وحماية المعلومات لغاية دراسة أفضل الممارسات المطبقة من حيث الدور المطلوب منها وتعزيزه لخدمة أهداف البنك, حيث تم تحويلها إلى دائرة أمن وحماية المعلومات وتعديل الهياكل التنظيمية المرتبطة بذلك. وتم العمل أيضاً على تعديل الهيكل التنظيمي للإدارة الإقليمية

لفروع فلسطين ولبنك الأردن – سورية بما يعكس التطور والتغيير الحاصل وفقاً للدراسات التي تم تنفيذها وأفضل الممارسات في هذا المجال. وقام البنك في عام 2021 بمراجعة وتعديل جميع الإجراءات والنماذج الحالية بما يتناسب مع الهيكل التنظيمي لفرع العراق ونطاق عمله الحالي وإعداد صفحة خاصة بفرع العراق على نظام IGRAFIX لتحميل الإجراءات والنماذج المطلوبة. هذا إلى جانب إعداد وتهيئة البنية التحتية التقنية والأنظمة والبرامج اللازمة لأعمال الفرع، وتجهيز مقر الإدارة الإقليمية وفرع بغداد والأمور التنظيمية المرتبطة بتعيين الكادر الوظيفي.

وبهـدف رفـع كفـاءة العمليـات المنفـذة ورفـع مسـتوى الخدمـة قـام البنـك بإطـلاق نظـام تجربـة عمـلاء الخدمـات التجاريـة والشـركات CX – Corporate & SME. ويتيح النظام الاطلاع على التسهيلات والضمانات وخطط إدارة العلاقة للعملاء ضمن مجموعة ائتمانية واحدة وإدارة حسابات تلك المجموعة. وعمل البنك على استحداث مسار عملية إعداد وتطوير المنتجات (الشركات والتجارية) والذي يوضح جميع المعلومات المطلوبة من كافة الدوائر المعنية لغايات إطلاق منتج مطور يخص عملاء الشركات والتجارية. كما تم تحديث نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتطبيق النهج المبني على المخاطر RBA وتوظيف خاصية Risk Score.

وعلى مستوى تطوير منظومة إدارة المخاطر والارتقاء بأمن المعلومات فقد استمر البنك بتطبيق الممارسات الفضلى في عمليات مراقبة وإدارة المخاطر. وفي هذا السياق فقد استهدف البنك تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن من خلال استكمال المرحلة الثانية من تنفيذ المشروع الشمولي ERM (Enterprise Risk Management Framework) والذي يهدف للارتقاء بكافة عناصر إدارة الائتمان والمخاطر على المستوى المؤسسي وبالتعاون مع شركة موديز. هذا وقد تم استكمال العمل على السياسات الائتمانية للأفراد، وسياسة الائتمان التجاري على مستوى مجموعة بنك الأردن.

وحرصاً على تعزيز الارتقاء بمنظومة أمن وحماية المعلومات على مستوى مجموعة بنك الأردن، فقد تم تطوير سياسات الأمن السيبراني والتي تتوافق مع أفضل الممارسات الأمنية والرقابية العالمية، كما تم تقييم مخاطر الأمن السيبراني والتأكد من تطبيق الضوابط الرقابية والأمنية التي تعالج وتخفف من المخاطر الأمنية التي قد تواجه البنك. كما تم تطبيق منظومة إدارة الأمن السيبراني على مستوى بنك الأردن، والامتثال للمعيار PCI DSS وللمعيار ISO27001. وفي هذا الجانب تم تطبيق متطلبات الضوابط الأمنية الخاصة بـ (SWIFT CSP). هذا وقد تم الانتهاء من تطبيق تعليمات النظام الأوروبي العام لحماية البيانات (GDPR) وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية. هذا ويستمر العمل على المراقبة الدورية للأنظمة والخوادم على مستوى (قواعد البيانات، التطبيقات، ونظم التشغيل) من خلال منظومة Managed Security Services التي تتضمن نظام SOC (Security Operations Center)، إضافةً إلى مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات.

أما بالنسبة لمشروع إدارة الأداء المالي المؤسسي فجاري العمل على تنفيذه، حيث يستهدف تقييم النموذج المطبق حالياً لإدارة وقياس الأداء لقطاعات الأعمال وتصميم نماذج أعمال تناسب متطلبات البنك الحالية والمستقبلية على المستوى المالي والمنتجات والعملاء والقنوات المتنوعة وصولاً إلى نضج عمليات التسعير لموجودات ومطلوبات البنك واحتساب الربحية للمنتجات والخدمات على مستوى المجموعة، بما يعكس رؤية البنك للمخاطر والكلف الفعلية وتطوير مؤشرات الأداء.

وضمن هذا السياق جاري العمل على استكمال مشروع إدارة المحتوى المؤسسي Electronic Content Management (ECM) والذي يعد من أهم المشاريع على مستوى قطاع العمليات وعلى مستوى استراتيجية البنك، والذي يشمل عدة أنظمة وممارسات وسيعمل على تحقيق نقلة نوعية بآليات العمل (BPM)، التعامل مع الوثائق (EDM)، أتمتة العمليات (RPAs)، القراءة الإلكترونية للوثائق، ولكل قطاعات البنك من أعمال، مخاطر، وعمليات.

وتحقيقاً لرؤية البنك بالارتقاء بمنظومة الدفع الإلكتروني، وضرورة مواكبة التطور العالمي في أنظمة الدفع الإلكتروني والرقمي، وتقديم خدمة ذات كفاءة عالية تحقيقاً لمستوى تطلعات العملاء يعمل البنك على تطبيق نظام لإدارة البطاقات الائتمانية حيث سيتم طرح منتجات جديدة ومبتكرة، إضافة إلى تطبيق تقنية FAST technology.

وفي إطار الاهتمام بملاحظات وشكاوى العملاء فقد استمر البنك في إدارة الشكاوى التي ترد إليه من خلال قنوات الاتصال التي يوفرها، حيث يتم التعامل مع هذه الشكاوى وحلها وإبلاغ العميل بذلك من قبل الوحدة المختصة ووفقاً للسياسة المعتمدة لهذه الغاية.

ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (الدعامة الأولى والثانية)، فقد تم الانتهاء من إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP عن البيانات المالية كما في 31/12/2020. هذا وأظهرت نتائج عملية التقييم بأن البنك يحتفظ بقاعدة رأسمالية مناسبة لتغطية كافة أنواع المخاطر التي من الممكن أن تواجهه، وليست فقط تلك التي تم احتسابها ضمن الدعامة الأولى.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية، فقد أولى المجلس كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

الموارد البشرية:

يحرص بنك الأردن على تنمية الموارد البشرية بوصفها عاملاً أساسياً من عوامل النجاح، وذلك إدراكاً من البنك بأن القدرات والكفاءات المصرفية المؤهلة والمتخصصة هي ركيزة أساسية للارتقاء بالأداء ومستوى الخدمات المقدمة للعملاء. كما يحرص البنك على ترسيخ منظومة التميز وتعزيز البيئة التنافسية والتي تدفع بالأداء الفردي والجماعي إلى مستويات عالية من الجودة والإبداع تحقيقاً لرؤية البنك. وخلال عام 2021، قام البنك بإعداد خطة عمل متكاملة لتطوير الموارد البشرية على مستوى التعلم والتطور، شراكة الأعمال، الإجراءات والسياسات، إدماج الموظفين والاحتفاظ بالكفاءات، كما استمر البنك بتطبيق دورات وبرامج تدريبية وورشات عمل كانت مزيجاً من التدريب الوجاهي والإلكتروني، حيث قام البنك بتوفير حوالي 10,677 فرصة تدريبية خلال العام.

عمل البنك خلال عام 2021 على إطلاق حملة للتوعية بسرطان الثدي للموظفين في شهر تشرين الأول، حرصاً منه على صحتهم وسلامتهم وبهدف توعيتهم. وخلال الحملة أقام البنك عدة نشاطات وفعاليات منها عقد محاضرة توعوية حول أهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، وعيادة للفحص المبكر في مبنى الإدارة العامة، بالإضافة الى إقامة معرض لـ "دكان الخير" Hope Shop التابع لمؤسسة الحسين للسرطان، وتوزيع الشرائط الوردية على الموظفين. كما تم الاحتفاء بمناسبة يوم المرأة العالمي، وذلك من خلال توزيع الهدايا على الموظفات بهذه المناسبة.

واستمر البنك بتطبيق برنامج مهنتي الذي يهدف إلى إتاحة الفرصة لطلاب الجامعات والمدارس للاطلاع على بيئة العمل وبما يضمن جاهزية الطلاب للانخراط في سوق العمل. كما استمر البنك بتوفير بيئة عمل صحية كفلت تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة في الإدارة العامة وكافة فروعه، إلى جانب اتخاذه كافة الإجراءات الاحترازية التي من شأنها الحد من تفشي وباء كورونا داخل أماكن العمل. هذا بالإضافة إلى الاستمرار بنشر تعاميم التوعية بضرورة التقيد بالإجراءات حفاظاً على صحة وسلامة موظفيه ومتعامليه.

وشارك البنك في معرض سبارك الأردن للتوظيف والذي أقيم في فندق لاندمارك، وذلك في إطار مساعي البنك المستمرة للتواصل مع الخريجين وتعريفهم بفرص العمل المتاحة بما يتناسب مع مؤهلاتهم وتطلعاتهم. كما يوفر البنك نافذة توظيف خاصة على موقعه الإلكتروني يمكن من خلالها الراغبون بالعمل لدى البنك التقدم بطلباتهم من خلالها.

عدد الموظفين

التوزيع الجندري

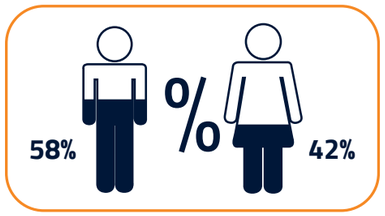

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لعام 2021

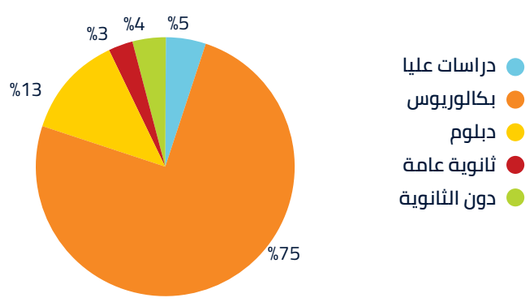

المسؤولية المجتمعيّة:

تحظى المسؤولية المجتمعية على اهتمام كبير من إدارة بنك الأردن, والمنبثقة من رسالة وتوجهات البنك بهدف تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الوطنية والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني, لتحقيق الغاية السامية والتي تتجلى في تطوير وتقدم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية, والمستمدة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر, وبناءً على ذلك واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات والبرامج والمشاريع التي تُعنى في تنمية المجتمع المحلي وازدهاره خلال عام 2021.

509,253 — **مبلغ التبرعات**

17,111 مستفيد — **عدد المستفدين**

▪ المبادرات التعليمية والثقافية

يدرك البنك أهمية تقديم الدعم اللازم للمبادرات التعليمية, والذي يعتبر الركيزة الأساسية في تقدّم المجتمعات, إلى جانب دعم المبادرات الثقافية, وذلك من خلال تقديم الدعم للمبادرات التالية:

▪ برامج المنح الدراسية والتي تشمل ما يلي:
- الاستمرار بتقديم الدعم لطالبين متفوقين في مدارس King's Academy.
- الاستمرار بتقديم الدعم اللازم للمنح الدراسية الجامعية التي تم المباشرة بتنفيذها منذ عام 2020 بالتعاون مع مؤسسة جمعية إيليا نقل.

▪ مبادرة سعادة رئيس مجلس الإدارة الخاصة بتقديم أربعة منح دراسية جامعية سنوياً لأبناء الموظفين المتفوقين في نتائج الثانوية العامة.
▪ تقديم الدعم لبرنامج "تأسيس الشركة" بالتعاون مع مؤسسة إنجاز بهدف تدريب طلاب الجامعات بطريقة عملية على إقامة وتنظيم المشاريع الريادية.
▪ الاستمرار بتقديم الدعم المادي للبرنامج الوطني لنشر الثقافة المالية المجتمعية, بالتعاون مع البنك المركزي الأردني.
▪ تجديد الشراكة مع مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال تقديم الدعم لبرنامج "تطوير الصناديق التعليمية" الخاص بمتحف الأطفال الأردن والذي يعزز مفاهيم الثقافة المالية "الاستثمار, الإنفاق, الادخار" من خلال تصميم وإعداد لعبة تم تطويرها خلال عام 2021 وسيتم توزيعها على الأطفال في مختلف محافظات المملكة خلال عام 2022.
▪ تقديم الرعاية البرونزية للجمعية الملكية للفنون الجميلة / المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة.
▪ تجديد عضوية البنك لدى مؤسسة التعاون في فلسطين, والتي تُعنى بتقديم وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع على مدار العام في مجالات (التعليم, الثقافة, رعاية الأيتام وبرنامج القدس لإعمار البلدات القديمة).

▪ المبادرات المجتمعية

استمر بنك الأردن في أداء دوره الريادي في خدمة المجتمع المحلي من خلال تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية, وذلك بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة لمفاهيم المسؤولية المجتمعية التي يقدمها. وفي هذا السياق, قام البنك بتقديم الدعم المادي لكل من المبادرات التالية:

▪ مبادرات شهر رمضان المبارك:
- تم خلال شهر رمضان المبارك تجديد الشراكة الاستراتيجية بين بنك الأردن وتكية أم علي من خلال كفالة 20 أسرة ضمن برنامج الطرود الغذائية الشهرية بالإضافة إلى توزيع 2200 وجبة إفطار بمشاركة فريق من موظفي البنك.
- توزيع طرود غذائية بالتعاون مع الجمعية الأردنية للتنمية والإنتاجية الاجتماعية في محافظة الكرك.

▪ مبادرات بمناسبة العودة إلى المدارس:
- تم تقديم الدعم لجمعية خطوات بهدف تنفيذ حملة "توزيع 1000 حقيبة مدرسية" على الطلاب في مختلف محافظات المملكة.

▪ مبادرات خاصة بدعم المؤسسات الوطنية:

- احتفاءً بمئوية الدولة الأردنية؛ وانطلاقاً من استراتيجية بنك الأردن في تعزيز التعاون المشترك مع مؤسسات القطاع العام بما يرتقي بالخدمات المقدمة للمواطنين ضمن مبادرة هي الأولى من نوعها في الأردن, فقد وقع بنك الأردن ومديرية الأمن العام مذكرة تفاهم بهدف دعم سلسلة من المراكز والمحطات الأمنية الذكية التي تعكف المديرية لتنفيذها ضمن خطة تطوير المراكز الأمنية في الأردن, ولدعم أفكار مركز الابتكار والإبداع التابع لمديرية الأمن العام.

▪ مبادرات خاصة بدعم الجمعيات الخيرية:

- تم الانتهاء من مشروع صيانة وتحديث مبنى مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب في محافظة إربد بدعم من بنك الأردن, بهدف تمكين سيدات المحافظة من حضور الورشات التدريبية والدورات التدريبية المختلفة التي تقدمها المؤسسة.
- تم تقديم الدعم لجمعية الأسرّة البيضاء/ منتدى الرواد الكبار لاستكمال مشروع "متحف رواقنا خزانة ذاكرتنا الجميلة", بالإضافة إلى تنفيذ فعالية بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن المقيمين ضمن دار الضيافة للمسنين تكريماً وتقديراً لهم وبمشاركة فريق من موظفي بنك الأردن.

- بهدف تشجيع الأطفال فاقدي السند الأسري المقيمين داخل قرى الأطفال الأردنية SOS/ عمان لتبني نمط حياة صحي وبهدف منحهم الفرصة لقضاء أوقات ممتعة ومسلية داخل القرية, قدم بنك الأردن دعمه لمشروع تحديث وصيانة ملعب كرة القدم داخل القرية.
- تم خلال العام تقديم الدعم للعديد من الجمعيات الخيرية بهدف تمكينها من تحقيق أهدافها والنهوض بالمجتمعات المتواجدة فيها, نذكر منها "جمعية رابطة أهالي كفرعانة, جمعية الملتقى الوطني للتوعية والتطوير, جمعية فلسطين الدولية للتنمية, جمعية حماية القدس الشريف وجمعية أبناء الأغوار للأيتام ورعاية كبار السن".
- تم تقديم الدعم لعدة جهات تُعنى بالقطاع الصحي نذكر منها:
- دعم برنامج "التسمية والتشريف" الخاص بمؤسسة ومركز الحسين للسرطان وذلك من خلال تجهيز وحدة العلاج الكيماوي للمرأة ضمن عيادات سرطان الثدي.
- دعم عيادة القلب والشرايين ومستلزمات المختبر الطبي المتواجد ضمن عيادات الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.

▪ المبادرات الرياضية ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة:

حرصاً من بنك الأردن على تنمية المواهب الرياضية المختلفة ومساعدة الفئات الأقل حظاً من ذوي الاحتياجات الخاصة, قدّم بنك الأردن الدعم اللازم للعديد من الأنشطة نذكر منها:

- دعم لاعبين من لاعبي الاتحاد الأردني للملاكمة بهدف تمكينهم من المشاركة في أولومبيك 2021.
- دعم ورشة تدريب الفتيات الصم على صناعة الصابون الطبي والتي يقيمها النادي الأردني للصم لتمكين الفتيات من إيجاد مصدر دخل لهن ومساعدة عائلاتهن.
- قام البنك بتقديم الدعم المادي في فلسطين للعديد من المبادرات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة والتي كان لها الأثر الكبير في نفوس المستفيدين نذكر منها:

- تقديم الدعم لتشغيل مركز عبدالرحمن نغنيش لتقديم برامج عناية وتأهيل الأطفال المصابين بالتوحد بالتعاون مع المعهد الفلسطيني للطفولة التابع لجامعة نجاح الوطنية.
- التعاون مع نادي شباب رام الله بهدف تنفيذ حملة توزيع "كسوة عيد الأضحى المبارك" على الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- شراء وتوزيع خمسة كراسي كهربائية لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع محافظة رام الله والبيرة.

▪ المبادرات البيئية:

يسعى بنك الأردن على دعم الجمعيات التي تُعنى بالقضايا البيئية والمحافظة عليها, بالإضافة إلى اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات الداخلية التي من شأنها تخفيف الأثر البيئي الناتج عن أعمال البنك, نذكر منها:

- تم خلال عام 2021 زراعة 500 شجرة مثمرة بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة ضمن برنامج "القافلة الخضراء" بهدف زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر, إلى جانب تحقيق أمن غذائي وتوفير مصدر دخل للأسر العفيفة.
- تقديم الدعم اللازم لمشروع تدريب سيدات المناطق الأقل حظاً على تربية النحل بالتعاون مع جمعية أصدقاء البيئة الأردنية, ويهدف المشروع إلى مساعدة السيدات وتمكينهن من إيجاد مصدر دخل لهن ولعائلاتهن, وسيتم تنفيذه خلال عام 2022.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2021

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,740.2 مليون دينار في نهاية سنة 2021 مقابل 2,712.4 مليون دينار في نهاية سنة 2020 بنسبة نمو بلغت 1%, واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن, وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة, وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي, ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبة %	
	2021	2020	2021	2020
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	607.3	629.8	%22.2	%23.2
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,486.1	1,466.7	%54.2	%54.1
محفظة الموجودات المالية	461.2	448.1	%16.8	%16.5
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	67.7	60.9	%2.5	%2.2
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	117.9	106.9	%4.3	%3.9
مجموع الموجودات	2,740.2	2,712.4	%100	%100

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2021

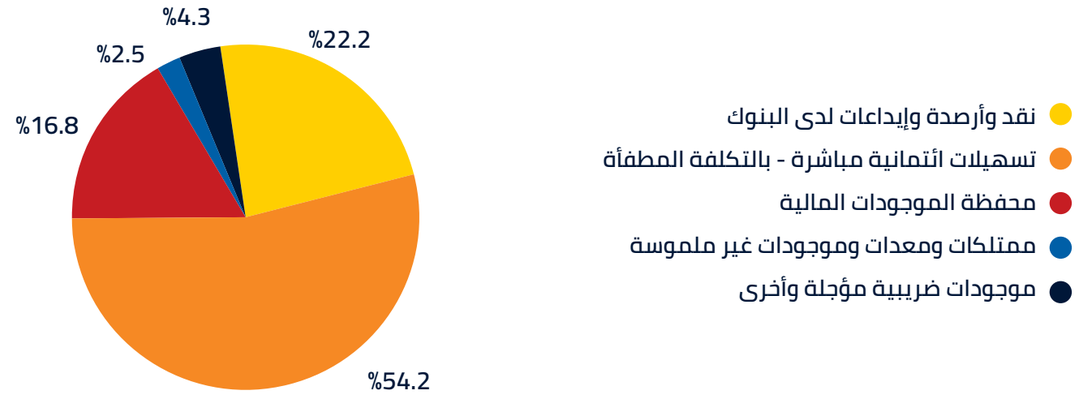

المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2020	2021	2020
ودائع عملاء	1,908.0	1,909.2	%69.6	%70.4
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	93.8	70.8	%3.4	%2.6
تأمينات نقدية	112.7	119.8	%4.1	%4.4
مخصصات ضريبة الدخل ومتنوعة	25.2	25.2	%0.9	%0.9
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0.051	0.049	%0.002	%0.002
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	114.4	125.0	%4.2	%4.6
حقوق الملكية - مساهمي البنك	473.4	454.8	%17.3	%16.8
حقوق غير المسيطرين	12.7	7.6	%0.5	%0.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,740.2	2,712.4	%100	%100

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2021

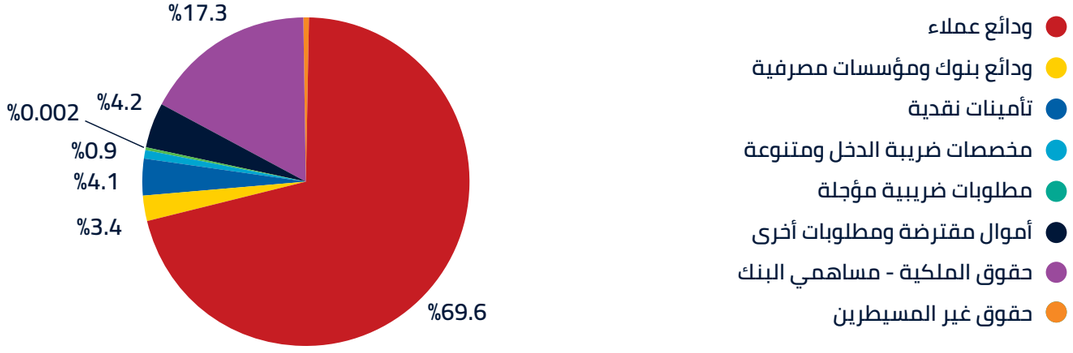

التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة:

نمت إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفئة في سنة 2021 بمبلغ 38.6 مليون دينار وبنسبة 2.4% عن سنة 2020 لتصل الى 1,658.2 مليون دينار, حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية, في ضوء تخفيض أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات, وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك في ظل جائحة كورونا, والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية, إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 8% مقابل 7.8% لسنة 2020 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية منخفضة التأثر من الجائحة, وتمويل قطاع الأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام, بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2020	2021	2020
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	596,2	557.7	%36.0	%34.4
القروض العقارية	273,2	259.1	%16.5	%16.0
تسهيلات الشركات الكبرى	323,8	375.8	%19.5	%23.2
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	258,6	245.6	%15.6	%15.2
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	206,3	181.4	%12.4	%11.2
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,658.2	1,619.6	%100	%100

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2021

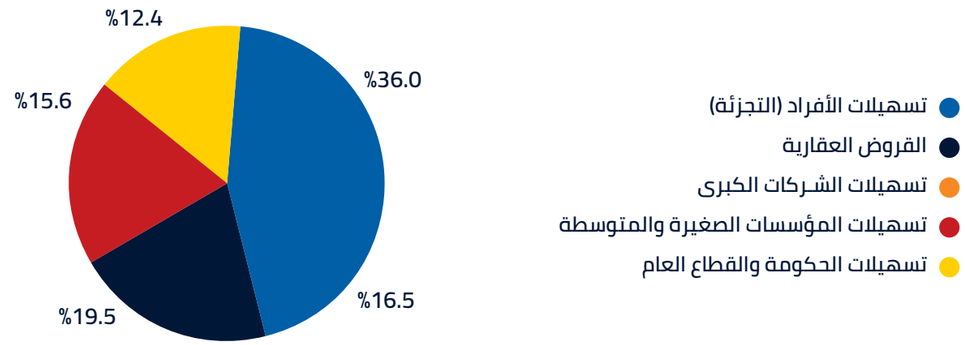

مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

استمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط في منهجية احتساب الخسائر المتوقعة, وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة, بما يتناسب مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص, وتعزيزا للمركز المالي, فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 96.5% لسنة 2021 مقابل 95.6 لسنة 2020, وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانيـة 479 مليون دينار مقابـل 529 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بحوالي 13.1 مليون دينار سنة 2021 وبحوالي 2.9% عن سنة 2020. حيث انخفضت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 22.4 مليون دينار وبنسبة 26.5%. كما ارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 35.4 مليون دينار وبنسبة 10.2%, وهي تمثل استثمارات البنك في أدوات الدين والتي تشمل أذونات/ سندات حكومية محلية وأجنبية وسندات قرض بنوك وشركات. في حين ارتفعت الموجودات المالية من خلال قائمة الربح أو الخسارة بمبلغ 0.1 مليون دينار.

محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2020	2021	2020
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	15.2	15.2	%3.3	%3.4
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	62.2	84.5	%13.5	%18.9
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	383.8	348.5	%83.2	%77.8
المجموع	461.2	448.1	100%	100%

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2021

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,908 مليون دينار في نهاية سنة2021 مقارنة بمبلغ 1,909.1 مليون دينار في نهاية سنة 2020 وبتراجع مقداره 1.2مليون دينار وبنسبة 0.1%. واستمر العمل على استقطاب ودائع التوفير بالحملات المستمرة والمحافظة على الودائع الثابتة وذات الكلف الأقل, وتوسيع قاعدة المودعين, حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2021 بنسبة 7.1% عن سنة 2020 وكذلك الأمر بالنسبة الحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 3.6%, في حين انخفضت ودائع لأجل وشهادات الإيداع بنسبة 16.3%, كما بلغت الودائع التي لم تحمل فوائد 767.1 مليون دينار مقابل 702.4 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2020	2021	2020
حسابات جارية وتحت الطلب	569	549.1	%29.8	%28.8
ودائع التوفير	916.4	855.3	%48.0	%44.8
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	399.2	470.3	%20.9	%24.6
شهادات إيداع	23.2	34.4	%1.2	%1.8
المجموع	1,908	1,909.2	%100	%100

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2021

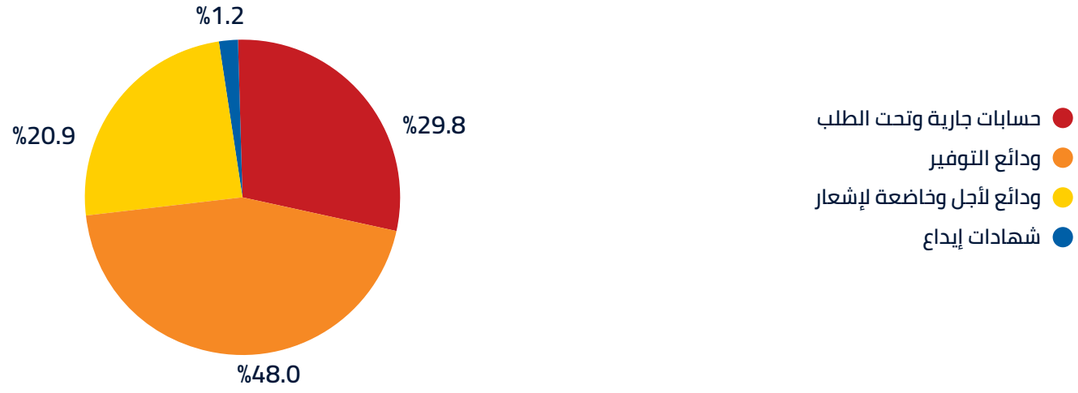

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 473.4 مليون دينار سنة 2021 بارتفاع مقداره 18.6 مليون دينار وبنسبة 4.1%, حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2021 إلى 104.7 مليون دينار بزيادة مقدارها 5.2 مليون دينار وبنسبة 5.2%, فيما انخفض احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 2.1 مليون دينار وبنسبة 34.7% عن السنة السابقة 2020. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال ليعادل المبلغ المقترح توزيعه 36 مليون دينار, وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.20% سنة2021 مقابل 19.08% سنة 2020, وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14%, كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية 18.9% (CET1) لسنة 2021 مقابل 18.6% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 160مليون دينار سنة 2021 مقابل 182.3 مليون دينار للسنة الماضية بانخفاض بلغت نسبته 12.2%, حيث بلغ إجمالي الدخل 139.3 مليون دينار مقابل 153.4 مليون دينار في سنة 2020 مسجلاً انخفاضا بنسبة 9.21%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 129.2 مليون دينار محققاً نمواً بحوالي 1.15% مقارنةً بسنة 2020, وذلك يعود بسبب رئيسي لوجود إيرادات غير مكررة ساهمت في نمو إيرادات عام 2020 بمبلغ 18.7 مليون دينار.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 68.2 مليون دينار سنة 2021 مقابل 84.4 مليون دينار سنة 2020. وقد تم اقتطاع مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ومصروف العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 36.3 مليون دينار لسنة 2021 مقابل 35.4 مليون دينار سنة 2020 بارتفاع بلغت نسبته حوالي 2.4%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغير
	2021	2020	2021
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	68.2	84.4	(16.2)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	16.1	31.9	(15.8)
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	-0.3	(0.4)	0.1
مخصصات متنوعة	0.5	0.8	(0.3)
الأرباح الصافية قبل الضريبة	51.9	52.1	(0.2)
مصروف ضريبة الدخل	15.6	16.6	(1.2)
صافي الربح بعد الضريبة	36.3	35.5	0.8

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2020	2021	2020
الفوائد المقبوضة	128.9	136.7	%80.6	%75.0
صافي إيرادات العمولات	21	19.8	%13.1	%10.9
أرباح الموجودات المالية	1.6	19.2	%1.0	%10.5
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	8.5	6.5	%5.3	%3.6
المجموع	160	182.3	100%	100%

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2021

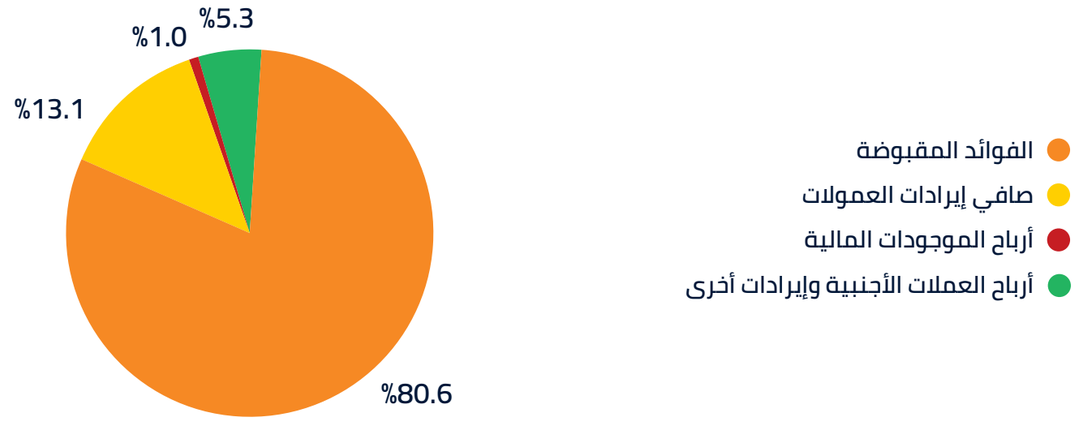

المصروفات والمخصصات:

انخفض إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2021 لتصل إلى 87.5 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت حوالي 13.8% مقارنة بسنة 2020. وكان ذلك محصلة للانخفاض في مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 15.8 مليون دينار, وارتفاع بند الاستهلاكات والاطفاءات بمبلغ 1.2 مليون دينار وبنسبة 13.5%. في حين انخفضت نفقات الموظفين بمبلغ 724.3 ألف دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 1.52 مليون دينار نظراً لإرتفاع كلف التأمين والأنظمة وصيانتها..

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2021 فقد بلغت حوالي 2.2 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 141.4 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 2.3 ألف دينار, ولشركة تفوق للاستثمارات المالية بلغت 4 ألف دينار, ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 4.5 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2020	2021	2020
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	16.1	31.9	%18.4	%31.4
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك ومخصصات متنوعة	0.2	0.4	%0.2	%0.4
نفقات الموظفين	30.3	31.0	%34.6	%30.5
مصاريف أخرى	30.4	28.9	%34.8	%28.5
استهلاكات وإطفاءات	10.5	9.3	%12.0	%9.1
المجموع	87.5	101.4	%100	%100

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2021

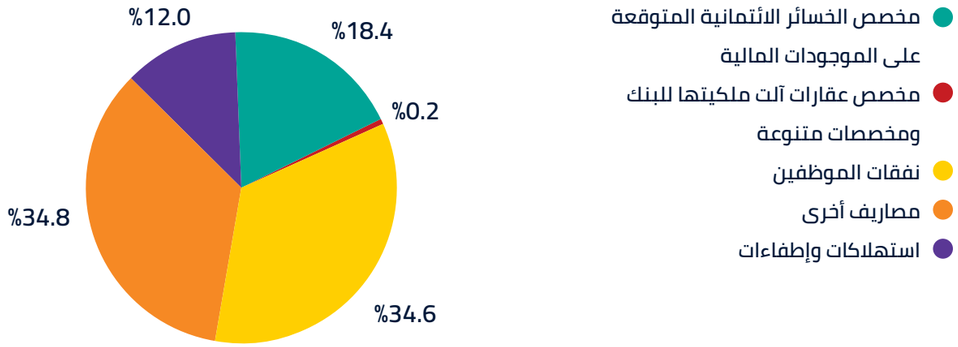

أهم النسب المالية	2021	2020
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%7.66	%8.24
العائد على رأس المال	%18.2	%17.7
العائد على متوسط الموجودات	%1.33	%1.31
ربحية الموظف بعد الضريبة	17,728دينار	17,134دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%4.73	%5.04
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.76	%0.71
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%3.97	%2.66
نسبة تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة (بالصافي)	%96.5	%95.6
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%8.00	%7.80

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2017 - 2021)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الموجودات	2,565,132	2,619,080	2,708,102	2,712,413	2,740,204
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,541,582	1,575,119	1,531,540	1,619,616	1,658,186
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,910,697	2,013,035	2,070,343	1,979,950	2,001,826
حقوق الملكية - مساهمي البنك	433,665	411,891	414,333	454,758	473,407
حقوق غير المسيطرين	5,491	5,566	5,774	7,649	12,658
صافي الربح قبل الضريبة	67,583	62,959	61,130	52,074	51,894

تطور المركز المالي

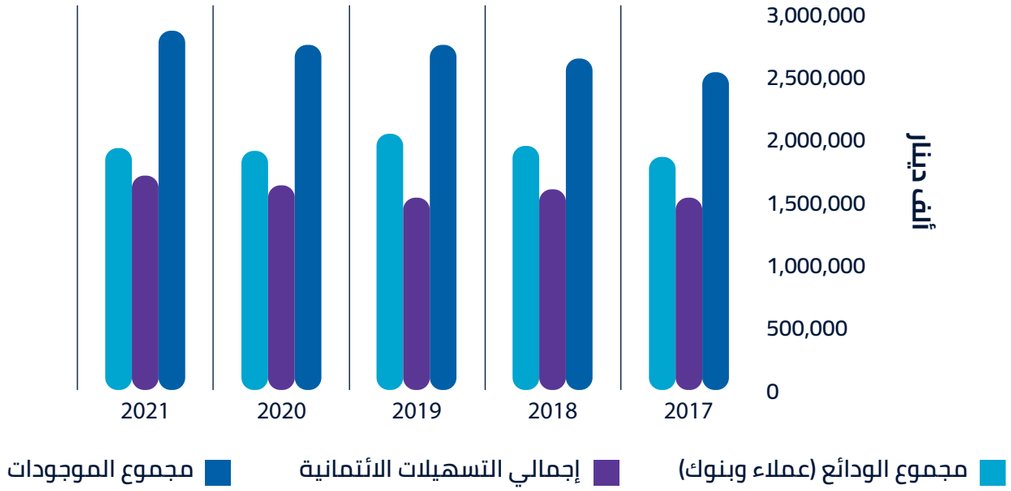

تطور حقوق المساهمين والأرباح

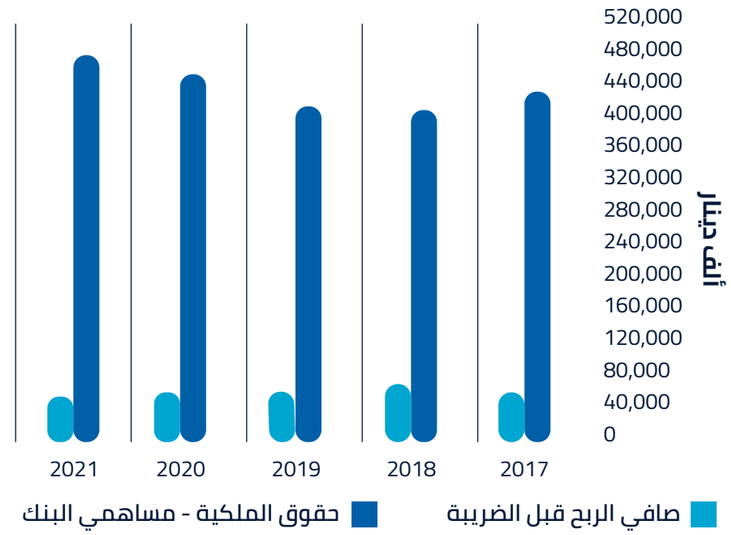

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2022

تتطلع مجموعة بنك الأردن خلال عام 2022 الى الاستمرار في تقديم خدمات وحلول مالية مبتكرة، وسرعة تقديم الخدمات الرقمية والالكترونية من خلال الارتقاء بخطط التحول الرقمي التي تساهم في تقليل الجهد المبذول من العملاء. والعمل على ترشيق أعمال البنك ورفع جاهزية البنك التقنية لغايات لتحقيق أداء متوازن ومستدام لتعظيم القيمة لمساهمينا وشركائنا. مع الاستمرار في متابعة التغيرات والتطورات في الأسواق محليًا وإقليمًا وعالميًا.

▪ المحور الإستراتيجي

- النمو والتنويع في أعمال البنك من خلال استكمال تأسيس أعمال فرع العراق وإطلاق عملياته من خلال فرع بغداد. ودراسة الفرص المتاحة للتوسع بالمنطقة والتي يشهد اقتصادها نمواً متسارعاً.
- إعادة تنظيم قطاع أعمال الشركات بهدف الارتقاء بالحصة السوقية للبنك وتحقيق النمو المطلوب وفقاً لـ Risk Appetite.
- الارتقاء بقطاع أعمال الخزينة ووضع الأسس لإدارة أعمال الخزينة على مستوى مجموعة بنك الأردن.

▪ المحور المالي

استناداً إلى بيئة الأعمال المتوقعة ومعدلات النمو الاقتصادي والتحديات في الواقع المنظور ودراسة المحافظ وخصوصية كل سوق يعمل به البنك فقد استهدف البنك تعزيز مركزه المالي من خلال تنمية أعماله على مستوى مصادر واستخدامات الأموال وتنمية الإيرادات وضبط التكاليف، مع المحافظة على النسب / المؤشرات التالية:

- نسبة العائد على متوسط الأصول 1.48% (ROA)لعام 2022 مقابل 1.33% لعام 2021.
- نسبة العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك8.97% (ROE) مقابل 7.76% لعام 2021.
- نسبة سيولة قانونية لا تقل عن 100%.
- نسبة كفاية رأسمال للمجموعة لا تقل عن 14.5%.

▪ محور السوق والعملاء

- تطبيق نتائج مشروع تجزئة السوق وعكسه على عملية الاستقطاب وتطوير المنتجات والتواصل مع العملاء ضمن استراتيجية عمل متكاملة.
- الارتقاء والتميز بالخدمات الرقمية والالكترونية لقطاعي الأفراد وتنمية الأعمال (الشركات والتجارية) وتنويع الخدمات المقدمة من خلال القنوات الالكترونية والرقمية. وذلك استناداً إلى خطط التحول الرقمي التي ينفذها البنك.
- إطلاق وتطوير المنتجات والبرامج والحملات المستهدفة بما يلبي ويواكب تطلعات العملاء، وتنسيق كافة الجهود مع قطاعات العمليات والمخاطر والدوائر الرقابية.
- تعزيز الصورة الإيجابية لمجموعة بنك الأردن من خلال ربط مبادرات المسؤولية المجتمعية التي سيتم تنفيذها خلال العام مع أهداف التنمية المستدامة التي سيتم التركيز عليها بالعام 2022.

▪ محور العمليات الداخلية

- إكمال العمل على المشاريع الاستراتيجية خلال عام 2022، وبما ينعكس على تطوير الأعمال وتعزيز موقع البنك التنافسي.
- الارتقاء بإدارة قطاع العمليات وترشيق أعمال البنك ورفع جاهزية البنك التقنية وتطوير الأنظمة، بما يعكس توجه البنك نحو الخدمات الرقمية والإلكترونية، وتقديم الدعم اللازم لخطط التفرع الخارجي.
- إعداد خطة الامتثال على مستوى المجموعة، لدعم قطاعات الأعمال ودوائر البنك في تنفيذ خطط تطوير المنتجات والتحول الرقمي والمشاريع الاستراتيجية في البنك، إلى جانب تلبية متطلبات الجهات الرقابية.
- تطوير إدارة قطاع المخاطر من خلال استكمال وتطبيق المنهجيات وآليات العمل التي تم تطويرها ضمن مشروع إدارة المخاطر المؤسسية ERM.
- الارتقاء بأمن المعلومات في البنك وإدارة المخاطر السيبرانية من خلال تطوير المنهجية المطبقة لإدارة مخاطر الأمن السيبراني للبنك وبما يتوافق مع Cyber Security Framework وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يلبي متطلبات البنك المركزي الأردني.
- بناء منظومة رقابية شاملة (Risk Engine) لمراقبة الأنشطة والعمليات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية وحسب إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية باستخدام مجموعة من مؤشرات المخاطر، تضم: (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والسيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر الأمن السيبراني، مخاطر الامتثال، المخاطر المالية).

▪ محور التعلم والتطور

- مواصلة الارتقاء بإدارة الموارد البشرية من خلال التركيز على طرح مبادرات داخلية لتعزيز التواصل فيما بين الموظفين والإدارة وبما يسهم في الاحتفاظ بالموظفين.
- تعزيز " التعلم والتطور " على مستوى مجموعة بنك الأردن بما يتوافق مع توجهات البنك الاستراتيجية، وأهداف القطاعات والدوائر، مع التركيز على بناء القدرات الداخلية.
- تطوير عملية إدارة المواهب في البنك ضمن نهج استراتيجي لتحديد فئات الموظفين الموهوبين وتطبيق ممارسات متعددة ومختلفة لتطويرهم والحفاظ عيلهم.

البيانات والإيضاحات المالية 2021

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن
(شركة مساهمة عامة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن وشركاته التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١، وكل من قوائم الربح أو الخسارة الموحدة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١ وأدائه المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، وفقا لاجتهادنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور:

١ - **كفاية مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية**

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
تعتبر التسهيلات الإئتمانية من الاصول الهامة للبنك، كما ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية .	تضمنت إجراءات التدقيق المتبعة مراجعة وفهم لطبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ، وتقييم السياسة الائتمانية للبنك ونظام الرقابة الداخلية المعتمد في منح ومراقبة الائتمان وتقييم مدى امتثالها لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقارنة النتائج مع تعليمات السلطات الرقابية.

© ٢٠٢٢ شركة كي بي ام جي فخري وشركاه شركة تضامن أردنية مسجلة تحت الرقم (٢٢٦) وهي عضو في شبكة الشركات المستقلة التابعة لشركة كي بي ام جي العالمية المحدودة بالضمان . جميع الحقوق محفوظة
اسم وشعار كي بي ام جي هما علامتان تجاريتان مسجلتان أو علامتان تجاريتان لشركة كي بي ام جي العالمية

إن احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ودقته يتطلب من إدارة البنك وضع افتراضات وتعريفات و إجتهادات عديدة منها "احتمالية التعثر" و"الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان" وغيرها ، كما تستلزم استخدام التقديرات حول تصنيف التسهيلات الإئتمانية على المراحل المختلفة ومدى كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية ، إن مثل هذه الأمور تجعل من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للتدقيق . يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١,٤٨٦ مليون دينار والتي تمثل ٥٤ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (١,٤٦٧مليون دينار والتي تمثل ٥٤ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠)، هذا وبلغ مخصص الخسائر الإئتمانية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ما قيمتهُ ١٦٦ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (١٥١ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).	كما قمنا بفهم المنهجية المتبعة من قبل البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال الإستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً وتقييم نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي تضمن ما يلي: مراجعة المنهجية المتبعة من قبل البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ومتطلبات البنك المركزي بهذا الخصوص. مراجعة إعداد منهجية الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مستوى النماذج. تصنيف مراحل التعرض لمخاطر الائتمان ومعقولية هذه المخاطر وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. مراجعة صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية الإحتساب ومكوناته (احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ونسبة الفائدة الفعالة والاستحقاقات ذات العلاقة). مراجعة إفتراضات النظرة المستقبلية و عوامل الإقتصاد الكلي. مراجعة إحتساب مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة. مراجعة إكتمال المعلومات المستخدمة في عملية إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومراجعة تقارير التحقق والوثائق الداعمة لذلك. قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني مع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) وقيام المجموعة بتسجيل أيهما أشد وفقا لكل مرحلة. مراجعة إجراءات الحاكمية الخاصة بإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة. كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات المرفقة.

٢ - ترجمة العملات الإجنبية وإستثمار البنك في الشركة التابعة العاملة في إقتصاد ذات تضخم مرتفع

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
بسبب طبيعة انتشار الفروع والشركة التابعة الخارجية للبنك في عدة دول وتعامله بعملات اجنبية مختلفة فان ذلك قد يعرض البنك الى مخاطر تذبذب اسعار العملات نظراً للأوضاع السائدة في بعض تلك البلدان، وعليه تعتبر ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج من العملة المحلية (الأساسية) إلى الدينار الاردني من الامور الهامة في تدقيقنا وذلك للوقوف على ما إذا كانت هذه الشركات تعمل في إقتصادات ذات تضخم مرتفع وبالتالي إعادة عرض قوائمها المالية بوحدة القياس الجارية وما يتضمنها من تقديرات محاسبية وإجهادات لتحديد ذلك.	شملت اجراءات التدقيق اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بتقييم الإقتصادات التي يعمل فيها فروع البنك وشركتها التابعة الخارجية فيما إذا كانت إقتصادات ذات تضخم مرتفع ، إضافة إلى تحديد اسعار الصرف للعملات الأجنبية المعتمدة من قبل الادارة و مراجعة عينة من اسعار العملات الاجنبية المعتمدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني واعادة احتساب عينة من الفروقات الناجمة عن ترجمة تلك العملات والظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر . كما قمنا بتقييم متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ " التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع" على الدول التي يوجد للبنك فروع وشركة تابعة فيها ، وعند إنطباق ذلك فقد قمنا بمراجعة الإجراءات والتقديرات المتبعة من قبل الإدارة لتحديد وحدة القياس الجارية بالإعتماد على المؤشر العام للاسعار وأسعار صرف العملة، إضافة إلى مراجعة إجراءات البنك لإعادة عرض القوائم المالية للشركة التابعة بإستخدام وحدة القياس الجارية وإعادة الإحتساب وذلك من خلال الإستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً . كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ " التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع" في الإيضاحات المرفقة.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكّ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.
- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

القواسمي وشركاه
KPMG

حاتم القواسمي
إجازة رقم (٦٥٦)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
١٠ شباط ٢٠٢٢

شركة القواسمي وشركاه
KPMG
Kawasmy & Partners Company

قائمة المركز المالي الموحدة

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن		31 كانون الأول	
	إيضاح	2021	2020
الموجودات		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	7	382,035,460	349,537,989
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8	136,002,180	190,722,330
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	9	89,249,477	89,525,567
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	10	15,234,423	15,157,042
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	11	62,163,227	84,526,410
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	12	1,486,114,693	1,466,739,098
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	13	383,830,120	348,454,969
ممتلكات ومعدات - بالصافي	14	59,663,986	53,993,594
موجودات غير ملموسة	15	8,012,000	6,872,445
موجودات ضريبية مؤجلة	21	24,556,699	21,808,399
موجودات أخرى	16	93,342,183	85,076,144
مجموع الموجودات		2,740,204,448	2,712,413,987
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	17	93,795,838	70,762,354
ودائع عملاء	18	1,908,030,640	1,909,187,576
تأمينات نقدية	19	112,659,076	119,819,309
مخصصات متنوعة	20	5,156,233	5,302,150
مخصص ضريبة الدخل	21	20,055,494	19,881,866
مطلوبات ضريبية مؤجلة	21	51,871	48,946
أموال مقترضة	22	72,139,327	84,582,326
مطلوبات أخرى	23	42,250,993	40,422,412
مجموع المطلوبات		2,254,139,472	2,250,006,939
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به	24	200,000,000	200,000,000
الإحتياطي القانوني	25	104,362,505	99,190,875
الإحتياطي الإختياري	25	49,406	46,537
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	25	4,102,021	2,804,326
إحتياطي خاص	25	5,849,743	5,849,743
فروقات ترجمة عملات أجنبية	26	(13,009,685)	(12,855,521)
إحتياطي القيمة العادلة	27	(3,979,324)	(6,092,218)
أرباح مدورة	28	176,032,362	165,814,735
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		473,407,028	454,758,477
حقوق غير المسيطرين		12,657,948	7,648,571
مجموع حقوق الملكية		486,064976	462,407,048
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,740,204,448	2,712,413,987

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة (ب)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 دينار	2020 دينار
الفوائد الدائنة	30	128,897,646	136,687,914
ينزل: الفوائد المدينة	31	20,671,112	28,779,524
صافي إيرادات الفوائد		108,226,534	107,908,390
صافي إيرادات العمولات	32	20,992,547	19,847,212
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		129,219,081	127,755,602
ارباح عملات أجنبية	33	3,299,358	2,642,709
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	34	90,269	15,056,222
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	11	548,236	510,741
أرباح الإعتراف بموجودات مالية	11	-	3,652,011
أرباح بيع موجودات مالية - أدوات دين		975,577	-
ايرادات اخرى	35	5,213,417	3,865,275
إجمالي الدخل		139,345,938	153,482,560
نفقات الموظفين	36	30,256,003	30,980,308
استهلاكات وإطفاءات	15g14	10,500,387	9,254,938
مصاريف أخرى	37	30,424,012	28,881,388
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	38	16,058,119	31,868,913
(المسترد من) تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	16	(269,856)	(357,796)
مخصصات متنوعة	20	483,284	781,231
إجمالي المصروفات		87,451,949	101,408,982
الربح قبل الضرائب		51,893,989	52,073,578
ينزل: ضريبة الدخل	21	15,586,756	16,606,516
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		36,307,233	35,467,062
ويعود إلى :			
مساهمي البنك		36,008,748	35,794,598
حقوق غير المسيطرين		298,485	(327,536)
الربح للسنة		36,307,233	35,467,062
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
مخفض / أساسي	39	0.180	0.179

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة (ج)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 دينار	2020 دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	36,307,233	35,467,062
بنود الدخل الشامل الآخر :		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة :		
أرباح بيع أدوات دين مدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(618,992)	-
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	(397,243)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	1,432,201	4,167,292
	813,209	**3,770,049**
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة:		
أرباح بيع أدوات ملكية مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	2,337,257
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	2,731,886	725,655
	2,731,886	3,062,912
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)	39,852,328	42,300,023
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى :		
مساهمي البنك	38,823,806	40,502,256
حقوق غير المسيطرين	1,028,522	1,797,767
	39,852,328	**42,300,023**

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة (د)

بنك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الاردن		الاحتياطيات							
البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة قبل تعديل أثر تطبيق المعيار رقم (29)	200,000,000	99,190,875	46,537	2,804,326	5,849,743	(12,855,521)	(6,092,218)	165,814,735	454,758,477	7,648,571	462,407,048
أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) - إيضاح (2)	-	-	-	-	-	-	-	3,824,745	3,824,745	3,980,855	7,805,600
الرصيد في بداية السنة المعدل بعد تطبيق أثر المعيار رقم (29)	200,000,000	99,190,875	46,537	2,804,326	5,849,743	(12,855,521)	(6,092,218)	169,639,480	458,583,222	11,629,426	470,212,648
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(23,269)	(23,269)	-	-	(154,164)	-	902,866	702,164	730,037	1,432,201
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	36,008,748	36,008,748	298,485	36,307,233
أرباح متحققة من بيع أدوات مالية مدرجة	-	-	-	-	-	-	(618,992)	-	(618,992)	-	(618,992)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	2,731,886	-	2,731,886	-	2,731,886
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(23,269)	(23,269)	-	-	(154,164)	2,112,894	36,911,614	38,823,806	1,028,522	39,852,328
المحول إلى الإحتياطيات	-	5,194,899	26,138	1,297,695	-	-	-	(6,518,732)	-	-	-
الأرباح الوزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(24,000,000)	(24,000,000)	-	(24,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	104,362,505	49,406	4,102,021	5,849,743	(13,009,685)	(3,979,324)	176,032,362	473,407,028	12,657,948	486,064,976

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020											
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	94,065,645	134,165	2,196,491	5,849,743	(12,268,120)	24,954,157	99,400,640	414,332,721	5,774,304	420,107,025
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(87,628)	(87,628)	(16,828)	-	(587,401)	-	2,821,474	2,041,989	2,125,303	4,167,292
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	35,794,598	35,794,598	(327,536)	35,467,062
أرباح متحققة من بيع أدوات ماليةمدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(31,374,787)	33,712,044	2,337,257	-	2,337,257
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	(397,243)	-	(397,243)	-	(397,243)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	725,655	-	725,655	-	725,655
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(87,628)	(87,628)	(16,828)	-	(587,401)	(31,046,375)	72,328,116	40,502,256	1,797,767	42,300,023
المحول إلى الإحتياطيات	-	5,212,858	-	624,663	-	-	-	(5,914,021)	(76,500)	76,500	-
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	99,190,875	46,537	2,804,326	5,849,743	(12,855,521)	(6,092,218)	165,814,735	454,758,477	7,648,571	462,407,048

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 19 نيسان 2021 تقرر توزيع ما مقداره 12% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 24.000.000 دينار.

* بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 24,556,699 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (21,808,399 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2021, لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً, إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 439,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (439,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .

- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية, كما يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 813,437 دينار, كما في 31 كانون الأول 2021 (813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني والناتجة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الاردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي الاردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2021	2020
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		دينار	دينار
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)		51,893,989	52,073,578
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	15g14	10,500,387	9,254,938
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	38	16,058,119	31,868,913
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	35	(81,073)	(717,916)
(أرباح) خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير متحققة	34	(77,381)	(14,988,346)
أرباح الإعتراف بموجودات مالية	11	-	(3,652,011)
تأثير تغير في أسعار الصرف	33	(3,134,263)	(2,530,549)
مخصصات متنوعة	20	483,284	781,231
(المسترد من) مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	16	(269,856)	(357,796)
فروقات عملات أجنبية		(344,212)	3,808,660
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		75,028,994	75,540,702
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) النقص في أرصدة مقيدة السحب		(2,779,920)	10,617,369
النقص في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		282,000	118,685,314
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		-	460,020
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		(36,367,338)	(92,428,376)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(8,569,993)	(3,026,481)
الزيادة (النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		282,000	(80,000,000)
(النقص) في ودائع العملاء		(1,156,936)	(9,910,531)
(النقص) في تأمينات نقدية		(7,160,233)	(774,612)
(النقص) الزيادة في أموال مقترضة		(12,498,535)	60,135,362
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى		739,930	(3,013,214)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(66,655,215)	744,851
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		8,373,779	76,285,553
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	20	(521,180)	(415,042)
الضرائب المدفوعة	21	(18,161,428)	(22,692,105)
صافي (الإستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		(10,308,829)	53,178,406
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(83,031,689)	(138,276,286)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		47,879,329	61,855,877
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(270,626)	-
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		24,937,771	2,900,734
مشتقات مالية		(232,806)	276,515
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(4,357,171)	(6,877,093)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		194,744	900,708
(شراء) موجودات غير ملموسة	10	(2,623,664)	(2,124,672)
صافي (الإستخدامات النقدية في) عمليات الإستثمار		(17,504,112)	(81,344,217)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		1,432,201	4,167,292
أرباح موزعة على المساهمين		(24,479,143)	(56,800)
صافي (الإستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التمويل		(23,046,942)	4,110,492
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	33	3,134,263	2,530,549
صافي (النقص) في النقد وما في حكمه		(47,725,620)	(21,524,770)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	40	412,918,196	434,442,966
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	40	365,192,576	412,918,196

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنـك شـركة مسـاهمة عامـة اردنيـة مركزهـا الرئيسـي فـي عمـان – المملكـة الاردنيـة الهاشـمية تأسـس خـلال عـام 1960 تحـت رقـم (1983) بتاريـخ 3 آذار 1960 طبقـاً لاحـكام قانـون الشـركات رقـم 33 لسـنة 1962 برأسـمال مقـداره 350 ألـف دينـار أردنـي مـوزع علـى 70 ألف سـهم بقيمـة اسـمية مقدارهـا خمسـة دنانيـر للسـهم الواحـد, وقـد تـم زيـادة رأس مـال البنـك عـدة مـرات كان آخرهـا بموجـب اجتمـاع الهيئـة العامـة غيـر العـادي والمنعقـد بتاريـخ 9 نيسـان 2016, حيـث تقـرر رفـع رأس مـال البنـك مـن 155/1 مليـون دينـار إلـى 200 مليـون دينـار وذلـك عـن طريـق رسـملة 13,702,858 دينـار مـن الإحتياطـي الإختيـاري ورسـملة 31,197,142 دينـار مـن الأربـاح المـدورة , وقـد تـم إسـتكمال كافـة الإجـراءات القانونيـة المتعلقـة بزيـادة رأس المـال بتاريـخ 19 نيسـان 2016.
- يقـوم البنـك بتقديـم جميـع الأعمـال المصرفيـة والماليـة المتعلقـة بنشـاطه مـن خـلال مركـزه وفروعـه داخـل المملكـة وعددهـا (83) فرعـاً وفروعـه فـي فلسـطين وعددهـا (17) فـرع وفـرع البنـك فـي مملكـة البحريـن والشـركات التابعـة لـه فـي سـورية والأردن (بنـك الأردن - سـورية وشـركة تفـوق للإسـتثمارات الماليـة وشـركة الأردن للتأجيـر التمويلـي).
- حصـل البنـك علـى كافـة الموافقـات اللازمـة مـن البنـك المركـزي الأردنـي والسـلطات الرقابيـة فـي العـراق علـى تأسـيس فـرع للبنـك فـي جمهوريـة العـراق ومـا زال فـي مرحلـة التأسـيس.
- تـم إقـرار القوائـم الماليـة الموحـدة مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك فـي جلسـته رقـم (637) بتاريـخ 27 كانـون الثانـي 2022 وهـي خاضعـة لموافقـة البنـك المركـزي الأردنـي .

2. أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تـم اعـداد القوائـم الماليـة الموحـدة للبنـك وفقـاً للمعاييـر الصـادرة عـن مجلـس معاييـر المحاسـبة الدوليـة والتفسـيرات الصـادرة عـن لجنـة تفسـيرات التقاريـر الماليـة الدوليـة المنبثقـة عـن مجلـس معاييـر المحاسـبة الدوليـة كمـا تـم إعتمادهـا مـن البنـك المركـزي الأردنـي.
- إن الفروقـات الأساسـية بيـن المعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة كمـا يجـب تطبيقهـا ومـا تـم اعتمـاده مـن قبـل البنـك المركـزي الأردنـي تتمثـل فـي مـا يلـي:
- - يتـم تكويـن مخصصـات الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة وفقـا لتعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي رقـم (2018/13) "تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة (9)" تاريـخ 6 حزيـران 2018 ووفقـاً لتعليمـات السـلطات الرقابيـة فـي البلـدان التـي يعمـل فيهـا البنـك أيهمـا أشـد, أن الفروقـات الجوهريـة تتمثـل فيمـا يلـي:
  - تسـتثنى أدوات الديـن الصـادرة عـن الحكومـة الأردنيـة أو بكفالتهـا بحيـث تتـم معالجـة التعرضـات الائتمانيـة علـى الحكومـة الأردنيـة وبكفالتهـا دون خسـائر ائتمانيـة.
  - عنـد إحتسـاب الخسـائر الإئتمانيـة مقابـل التعرضـات الإئتمانيـة فإنـه يتـم مقارنـة نتائـج الإحتسـاب وفقـا للمعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (9) مـع تعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي رقـم (2009/47) تاريـخ 10 كانـون الأول 2009 لـكل مرحلـة علـى حـدا ويتـم إعتمـاد النتائـج الأشـد.
- يتـم تعليـق الفوائـد والعمـولات علـى التسـهيلات الائتمانيـة غيـر العاملـة الممنوحـة للعمـلاء وفقـاً لتعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي ووفقـا لتعليمـات السـلطات الرقابيـة فـي البلـدان التـي يعمـل فيهـا البنـك أيهمـا أشـد.
- تظهـر الموجـودات التـي آلـت ملكيتهـا للبنـك فـي قائمـة المركـز المالـي الموحـدة ضمـن موجـودات أخـرى وذلـك بالقيمـة التـي آلـت ملكيتهـا للبنـك أو القيمـة العادلـة أيهمـا أقـل, ويعـاد تقييمهـا فـي تاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة بشـكل إفـرادي, ويتـم قيـد أيـة تدنـي فـي قيمتهـا كخسـارة فـي قائمـة الربـح أو الخسـارة الموحـدة ولا يتـم تسـجيل الزيـادة كإيـراد يتـم أخـذ الزيـادة اللاحقـة فـي قائمـة الربـح أو الخسـارة الموحـدة إلـى الحـد الـذي لا يتجـاوز قيمـة التدنـي الـذي تـم تسـجيله سـابقاً. كمـا تـم اعتبـارا مـن بدايـة العـام 2015 احتسـاب مخصـص تدريجـي لقـاء العقـارات المسـتملكة لقـاء ديـون والتـي مضـى علـى اسـتملاكها فتـرة تزيـد عـن 4 سـنوات اسـتناداً لتعميـم البنـك المركـزي الأردنـي رقـم 4076/1/15 تاريـخ 27 آذار 2014 ورقـم 2510/1/10 تاريـخ 14 شـباط 2017. علمـاً بـأن البنـك المركـزي الأردنـي قـد أصـدر تعاميـم لاحقـة فيمـا يخـص تأجيـل احتسـاب المخصـص والتـي كان اخرهـا تعميـم رقـم 13246/3/10 بتاريـخ 12 ايلـول 2021 بحيـث يتـم اسـتكمال اقتطـاع المخصصـات المطلوبـة اعتبـاراً مـن العـام 2022 بواقـع 5% مـن قيمتهـا الدفتريـة سـنوياً وبحيـث يتـم الوصـول إلـى النسـبة المطلوبـة البالغـة 50% مـن القيمـة الدفتريـة لتلـك العقـارات مـع نهايـة العـام 2030.
- يتـم احتسـاب مخصصـات إضافيـة فـي البيانـات الماليـة الموحـدة مقابـل بعـض الاسـتثمارات الخارجيـة للبنـك فـي بعـض الـدول المجـاورة ضمـن الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة.
- ان صافـي محصلـة الفروقـات بيـن متطلبـات البنـك المركـزي الأردنـي والمعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة تتمثـل فـي قيـام البنـك برصـد مخصصـات إضافيـة ليتماشـى مـع هـذه المتطلبـات.
- تـم إعـداد القوائـم الماليـة الموحـدة وفقـاً لمبـدأ التكلفـة التاريخيـة باسـتثناء الكلفـة المعدلـة لتعكـس أثـر التضخـم فـي حالـة الشـركات التـي تـزاول أنشـطتها فـي الإقتصاديـات ذات التضخـم المرتفـع والموجـودات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الربـح أو الخسـارة والموجـودات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الدخـل الشـامل والمشـتقات الماليـة التـي تظهـر بالقيمـة العادلـة بتاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة , كمـا تظهـر بالقيمـة العادلـة الموجـودات والمطلوبـات الماليـة التـي تـم التحـوط لمخاطـر التغيـر فـي قيمتهـا العادلـة.

أصبح اقتصاد الجمهورية العربية السورية يعاني من ارتفاع في معدلات التضخم في العام 2021 .ونتيجة لذلك, فقد تم إعداد المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة التابعة للمجموعة في الجمهورية العربية السورية (بنك الاردن – سورية) من حيث وحدة القياس في تاريخ القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29) الخاص بالتقارير المالية في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع لأغراض القوائم المالية الموحدة للبنك, إن الطرق المستخدمة في قياس القيمة العادلة والتعديلات التي أجريت على الشركة التابعة التي تزاول أنشطتها في بيئة اقتصادية ذات معدلات تضخم مرتفعة مبينة في السياسات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة.

لاحظ البنك في العام 2021 أن اقتصاد الجمهورية العربية السورية, التي يعمل بها شركة تابعة للبنك (بنك الاردن – سورية), بانه يعاني من ارتفاع في معدلات التضخم إعتباراً من العام 2021 وذلك استناداً إلى أن معدل التضخم التراكمي لثلاث سنوات يتجاوز نسبة 100% في ذلك الوقت إضافة لعوامل أخرى, حيث تم الإفصاح عن معدلات التضخم الخاصة بالعام 2020 في نهاية العام 2021. غير أن معيار المحاسبة الدولي رقم (29) الخاص بالتقارير المالية في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع لا يحدد معدلاً مطلقاً لتعريف إرتفاع معدلات التضخم, كما أنه ينص على أن تحديد توقيت ضرورة إعادة عرض القوائم المالية بموجب هذا المعيار هي مسألة خاضعة للإجتهاد. وإضافة إلى ذلك , لاحظ البنك أن التقرير الصادر من الجهات الرسمية السورية لسنة 2020 في نهاية العام 2021 يشير إلى أن معدل التضخم للعام 2020 يقارب 114% وأن معدل التضخم المتوقع للعام 2021 المحتسب وفقاً لأسعار الصرف على الدولار الأمريكي يقارب 69%, بالإضافة إلى الإعلان عن إعتبار الجمهورية العربية السورية من الدول ذات التضخم المرتفع في بداية العام 2022, وبالتالي فإن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) خلال العام 2021 تأكد حدوثه في العام 2021.

بناءً على تقديرات الإدارة, تمت المحاسبة عن الشركة التابعة للمجموعة في الجمهورية العربية السورية على أنها منشأة تعمل في اقتصاد يعاني من ارتفاع في معدلات التضخم منذ العام 2021, تستند مؤشرات الأسعار العامة المستخدمة في تعديل النتائج والتدفقات النقدية والمركز المالي للشركة التابعة – بنك الاردن سورية والمبينة أدناه إلى مؤشر أسعار المستهلك الذي نشره مكتب الإحصاء السوري كما يلي:

عامل التغير	المؤشر	العام
1	3,251	2021
1.69	1,920	2020
3.63	896	2019
4.11	790	2018
4.15	783	2017
4.90	663	2016
7.24	449	2015
10.03	324	2014
12.29	265	2013
15.89	205	2012
21.84	149	2011
22.88	142	2010
23.88	136	2009
24.55	132	2008

بناء على ما تقدم, قام البنك بتحديد صافي الربح النقدي بالعملة المحلية بما يعادل 7,805,600 دينار أردني كما في أول كانون الثاني 2021 تم قيده على الأرباح المدورة كون العام 2021 هي السنة الأولى لتطبيق معيار الحاسبة الدولي رقم (29), ولم يكن هنالك أثر جوهري على قائمة الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

3. العملة الوظيفية وعملة العرض

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة, كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة, وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها, ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري, ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل, ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري, كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعاميم لاحقة فيما يخص تاجيل احتساب المخصص والتي كان اخرها تعميم رقم 13246/3/10 بتاريخ 12 ايلول 2021 بحيث يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة اعتباراً من العام 2022.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة والتي يتم خصمها لتحديد قيمتها الحالية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (43).

تقييم نموذج الأعمال
يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا , وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان
يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى , أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير , يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدرة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (43).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة
عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي , يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة , درجة مخاطر الائتمان , نوع الضمانات, تاريخ الاعتراف الأولي , الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق , الصناعة , الموقع الجغرافي للمقترض, الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان, تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ
يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر , أو العكس , ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة
يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح رقم (43). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج , والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية
يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد, إن أمكن وكان مناسبًا, في تاريخ كل قائمة المركز المالي الموحدة. وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية, يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1), يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة
في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة , يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية.

ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق , إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية , فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج. الأدوات المالية المشتقة
يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار, تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:
- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة, حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة, تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية, تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

عقود الإيجار:
يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود, ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار , تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد, أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة
فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة , يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر
تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة , والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر
تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها, مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم
عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك , بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) , يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.
خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام سعر إعادة الخصم ومنحنى العائد, طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

نعتقد بأن تقديراتنا المعتمدة في اعداد القوائم المالية الموحدة معقولة ومتماثلة مع التقديرات المعتمدة في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 20.20

التضخم المرتفع

يمارس البنك بعض الأحكام والتقديرات الهامة لتحديد بداية ارتفاع معدلات التضخم في البلدان التي يزاول فيها أعماله, وما إذا كانت العملة الرئيسية لشركته التابعة هي عملة اقتصاد تضخم مرتفع, كما يمارس البنك بعض التقديرات في تحديد معدلات التضخم الغير منشورة من قبل جهات رسمية بإستخدام أسعار صرف العملات على الدولار الأمريكي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (29) .

يؤخذ في عين الإعتبار العديد من خصائص البيئة الإقتصادية لكل بلد. تشتمل هذه الخصائص على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ما إذا كان عامة الناس يفضلون الإحتفاظ بثرواتهم على هيئة موجودات غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبياً.
- ما إذا كانت الأسعار معلنة بعملة أجنبية مستقرة نسبياً.
- ما إذا كانت أسعار المبيعات والمشتريات تأخذ في الحسبان الخسائر المتوقعة للقوة الشرائية خالل فترة ائتمان قصيرة.
- ما إذا كانت معدالت الفائدة والأجور والأسعار مرتبطة بمؤشر أسعار؛ و
- ما إذا كان معدل التضخم التراكمي لثلاث سنوات يقارب أو يزيد عن 100%.

تمارس الإدارة بعض الأحكام الهامة عندما يكون إعادة إصدار القوائم المالية لإحدى الشركات التابعة أمراً ضروريا.

5. التغير في السياسات المحاسبية

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2021 او بعد ذلك التاريخ , في اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك, والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة , علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

المعايير أو التعديلات الجديدة	تاريخ التطبيق
تعديل معيار أسعار الفائدة – المرحلة الثانية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39, والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 , والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 , والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16)	1 كانون الثاني 2021
امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد 19 لما بعد 30 حزيران 2021 - تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16	1 نيسان 2021

ان اتباع المعايير المعدلة أعلاه لم يؤثر على المبالغ أو الافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة.

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

هنالك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية والتغيرات التي حدثت ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة ولم يتم تطبيقها بعد وتفاصيلها كما يلي:

المعايير أو التعديلات الجديدة	تاريخ التطبيق
العقود الخاسرة (عقد تكون فيه التكلفة الإجمالية المطلوبة للوفاء بالعقد أعلى من المنفعة الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها منه) - تكلفة تنفيذ العقد (تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم 37)	1 كانون الثاني 2022
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 – 2020	1 كانون الثاني 2022
الممتلكات والمعدات: المتحصل قبل الاستخدام المطلوب أو المقصود من الممتلكات والمعدات (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16)	1 كانون الثاني 2022
المرجع إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 3)	1 كانون الثاني 2022
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية	1 كانون الثاني 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) – السياسات المحاسبية, والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية	1 كانون الثاني 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) (الضرائب - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة)	1 كانون الثاني 2023
تصنيف الالتزامات الى التزامات متداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1)	1 كانون الثاني 2023
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين» و التعديلات على المعيار الدولي للتقاريير المالية رقم 17 «عقود التأمين»	1 كانون الثاني 2023
بيع أو منح الأصول بين المستثمر وشركة الحليفة أو مشروع مشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28)	متاح للتطبيق الاختياري / تاريخ التطبيق مؤجل إلى أجل غير مسمى

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق ألأولي.

6. أهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 باستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2021 والواردة في الإيضاح (5 – أ).

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (المنشآت التابعة له), وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك :

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمَر به؛
- تتعرض للعوائد المتغيرة , أو له الحق في العوائد المتغيرة, الناتجة من ارتباطاته مع المنشأة المستثمَر بها؛
- له القدرة على استعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمَر بها.

ويعيد البنك تقديراته بشأن ما إذا كان يسيطر على المنشآت المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها , فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى؛

- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت أخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى ؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك , أو لا يترتب عليه , مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة , بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة, وبالتحديد, ان نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها او التي تم استبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين, يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة الى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وان كان هذا التوزيع سيؤدي الى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة, عند الضرورة, لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

ويتم استبعاد جميع الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات والأرصدة فيما بين البنك والمنشآت التابعة عند التوحيد.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت, إن حصص المساهمين غير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكيهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على الشراء, الأصول, يتم اختيار القياس على أساس الاستحواذ. يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئيًا بالقيمة العادلة. بعد الحيازة, فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية, يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة, يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أوالمستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة, يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في قائمة الربح أو الخسارة بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) , مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين, يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة, تعتبر القيمة العادلة للاستثمار الذي يتم الاحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم)9(الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار , أو تكلفة الإعتراف المبدئي بالإستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2021 الشركات التابعة التالية

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3,5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن - سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للأعوام 2021 و 2020 كما يلي:

اسم الشركة	31 كانون الأول 2021		للعام 2021	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	7,085,780	1,366,254	300,505	228,000
بنك الاردن - سورية *	69,137,668	52,123,757	2,171,596	1,586,327
شركة الأردن للتأجير التمويلي	30,335,963	4,351,323	1,635,761	542,714

اسم الشركة	31 كانون الأول 2020		للعام 2020	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	5.828.061	181.040	311.221	233.138
بنك الاردن - سورية *	47.376.307	32.379.107	1.408.044	2.050.271
شركة الأردن للتأجير التمويلي	29.359.260	4.467.660	1.877.867	464.067

* نظراً لأن لدى البنك السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سوريا, تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة , علماً وبانه ولاغراض البيانات المالية الموحدة تم تعديل إجمالي الموجودات للعام 2021 على مستوى البيانات المالية الموحدة بقيمة 7,805,600 دينار اردني بموجب وحدة القياس الجارية بنهاية فترة القوائم المالية اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29).

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل الادارة التنفيذية وصناع القرار في البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصروفات فوائد " في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة, كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو, عند الإقتضاء, لفترة أقصر, إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية, كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية, وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً , تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً , فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة, وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد , يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة , وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد, كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات
يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال, كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض, وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15), في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة
يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة, لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة, بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة الموحدة:
يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة, لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في هذا السطر, بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة", ومع ذلك , وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة , تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الربح أو الخسارة كبند متحوط له , وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار, تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط, بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إيراد توزيعات الارباح
تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات, وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة, وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم, أي:
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة , تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة , تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية
الاعتراف المبدئي والقياس:
يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة, وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية, أو خصمها منها , حسب الضرورة, عند الاعتراف المبدئي , كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي, فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:
- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق , فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى , تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف الأولي, سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس منطقي, فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية
الإعتراف المبدئي
يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني, ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة, يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القياس اللاحق
يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:
- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية, والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين , والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة , أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

ومع ذلك, يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:
- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) , في الدخل الشامل الآخر
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI), فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي, قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين), تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود, ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى, بالإضافة إلى هامش الربح, يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي، إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة، كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى. يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر ؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. في المقابل , بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية الموحدة .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم, يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي, يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية), وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة, اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة, ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط, عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة, مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية, يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالاسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير, وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة , فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة ا الربح أو الخسارة الموحدة, كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل , يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء, يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات , أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي") , يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة , وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها, يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء)
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي الموحدة خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة)

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.
باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) , يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ, ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي, وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى , تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان, يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية, مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة, يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل, بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد, أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا
يعتبر الأصل المالي " متدني إئتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي, يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة, تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد , على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام البنك بنمح المقترض , لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض , تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد, وبدلا من ذلك , قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية , يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير, لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات, تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي , ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز , فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً , ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني , وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح , يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد, يشمل تعريف التخلف عن السداد

إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر, وعلى الرغم من ذلك , فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً
يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي, وبخصوص هذه الموجودات, يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة , وتستدرك أي تغييرات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد
يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة, يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة, لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول, وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني, يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية, وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل, وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات, فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود, وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة, إن المؤشرات الكمية, مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل, هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل, كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي أُطَورداخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان
يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي , إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان, سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان , نتيجةً لذلك , يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي, يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة , عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم, بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له, بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة, سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد, إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة. بالنسبة إلى تمويل الشركات, تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك, والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة , بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة, وبخصوص تمويل الافراد, تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية , خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة , بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد, يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية, وتعد

المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب، ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة، وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، وبشأن إقراض الافراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة .

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييرًا معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي، يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي، بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) . يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد، يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة، تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات، ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقًا لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ ، إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف ، سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا، ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل، يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف , يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف , فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة , وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية , بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة، إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة، وعمومًا، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) , ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر، أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها، أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد , مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك، يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة , ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة , يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة , والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة، ومع ذلك , يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب , ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين، يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب، تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به , أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

القروض والسلف

تتضمن "القروض والسلف" المدرجة في بيان المركز المالي الموحدة ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ والتي يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على انها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛ و
- ذمم الإيجار
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سوريا وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد.
- يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم) , يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الاعتراف بالأصل في القوائم المالية الموحدة للبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها, يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة, بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين, لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية, إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار, تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل, وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة , يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي , يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما , والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة , وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك , وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات , ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة , ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة, يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الربح او الخسارة الموحدة من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

ومع ذلك, فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر , ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة, وبدلاً من ذلك , تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة, تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى, بما في ذلك الودائع والقروض, مبدئيًا بالقيمة العادلة , بعد خصم تكاليف المعاملة, وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة, إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي, أو , عند الاقتضاء , فترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك, كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً , فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة, وبالمثل , يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد, ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة , بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة, ومخاطر الائتمان, ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية, تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية, ومقايضات أسعار الفائدة, ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات , ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد, يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط, وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على طبيعة علاقة التحوط, يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية, تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا, كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة
يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا, تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي
عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها, وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي , يتم قياسها لاحقاً :
- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك, أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق
تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة, وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , فإنها تُقاس لاحقاً :
- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك , أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

المشتقات المالية
مشتقات مالية للمتاجرة
يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة, عقود الفائدة المستقبلية, عقود المقايضة, حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة, وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم, ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

محاسبة التحوط
يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء, كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي, لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة, بالإضافة لذلك , لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39) , أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط, يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له, بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة, علاوة على ذلك, عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر, يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له , والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:
- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة, في مثل هذه الحالات , قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط , على سبيل المثال , قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءًا من علاقة التحوط , وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءًا من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء , فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى,

في بعض علاقات التحوط , يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط, وفي هذه الحالة , يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر , على مدى فترة التحوط , إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية, لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية , وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية, مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال , وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط .

في بعض علاقات التحوط , لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة, ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الربح او الخسارة الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر, عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح او الخسارة الموحدة, فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له, لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت), يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي, كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

في بعض علاقات التحوط , يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات , في هذه الحالة , تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات, وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى , بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية, وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات, عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف , فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر,

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة
يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, وفي هذه الحالة, يُعترف به في الدخل الشامل الآخر, لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الربح او الخسارة الموحدة, وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة, ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الربح او الخسارة الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر, عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح او الخسارة الموحدة, فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له, لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت), يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي, كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي
يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية , وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر , محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة , في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك, إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة , فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن, إن وجدت), ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة , ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي, تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة, عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع , فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية
تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية, ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الربح او الخسارة الموحدة بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص
يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مداره لصالح العملاء
تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك, يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

القيمة العادلة
تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس, بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر, وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات, يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس, يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس, وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك, تُصنف قياسات القيمة العادلة, لأغراض إعداد التقارير المالية, إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل, وهي محددة كما يلي:

مدخلات المستوى (1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات, سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة

المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

منافع الموظفين
منافع الموظف قصيرة الأجل
يتم اثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة, يتم إثبات الإلتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على البنك إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة,

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل
صافي إلتزامات البنك فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة, يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية, يتم إثبات إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي نشأت فيها.

ضريبة الدخل
تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة,

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة , وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية,
تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك,

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها, يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة
تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعاميم لاحقة فيما يخص تاجيل احتساب المخصص والتي كان اخرها تعميم رقم 13246/3/10 بتاريخ 12 ايلول 2021 بحيث يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة اعتباراً من العام 2022 بواقع 5% من قيمتها الدفترية سنوياً وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة 50% من القيمة الدفترية لتلك العقارات مع نهاية العام 2030.

الموجودات المالية المرهونة
وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح اطراف اخرى مع وجود حق للطرف الاخر بالتصرف فيها (بيع او اعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

عقود إعادة الشراء أو البيع
يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها, ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة, (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع او اعادة رهن) فيجب اعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند

الأموال المقترضة, ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية,

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة, وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها , وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال , ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها, ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

	%
مباني	2–15
معدات وأجهزة وأثاث	9-15
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الربح او الخسارة الموحدة.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام, فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لايعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

الشهـــرة

يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة الحليفة او التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك , يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة, أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة / وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها, أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة, ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة, كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

برامج الحاسوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء , ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً .

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني, وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات, في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات, يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات, المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر, يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة, بالنسبة للموجودات الأخرى, يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة, يُعبر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك, وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعه للبنك, وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها , تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات, وفي تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة, يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ, كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة, لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءًا من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) , والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحدة ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة, يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي, كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة, ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة, وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات, كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة, إن وجدت, في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند استبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية, أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا), فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

بالإضافة لذلك, فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة, تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة), فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عقود الايجار

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار, يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال, فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك, فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم, يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019, يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:
- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة ؛
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) "الإيجارات".
تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير, على مدى مدة عقد الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار, قام البنك بإجراء تقييم شامل حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل الى حد كبير المخاطر والمنفعة من استخدام الأصل الى المستأجر. اذا هذا كان هذا هو الحال, فيكون عقد الإيجار عقدًا تمويليًا, وما غير ذلك اعتبر ايجاراً تشغيلياً. كجزء من في هذا التقييم, اخذ البنك في عين الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزء كبير من عمر الأصل الإنتاجي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة, حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار, يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل, إذا كان هذا هو الحال, فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك, فهو عقد إيجار تشغيلي, كجزء من هذا التقييم, يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد الإيجار, يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019, يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:
- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة ؛
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) "الإيجارات", تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك, تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار, وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير, على مدى مدة عقد الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي,
لتصنيف كل عقد إيجار, قام البنك بإجراء تقييم شامل حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل الى حد كبير المخاطر والمنفعة من استخدام الأصل الى المستأجر, اذا هذا كان هذا هو الحال, فيكون عقد الإيجار عقدًا تمويليًا, وما غير ذلك اعتبر ايجاراً تشغيلياً, كجزء من في هذا التقييم, اخذ البنك في عين الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزء كبير من عمر الأصل الإنتاجي.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر, وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية, ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة, ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

7. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــــــون الاول 2021 دينار	2020 دينار
نقد في الخزينة	81,776,632	66,521,033
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
- حسابات جارية وتحت الطلب	108,725,417	78,251,193
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	97,867,760	112,910,906
- شهادات إيداع	-	282,000
- متطلبات الاحتياطي النقدي	93,783,314	91,663,345
	382,153,123	349,628,477
ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(117,663)	(90,488)
	382,035,460	**349,537,989**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك المركزية 300,376,491 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (283,107,444 دينـــار كما في 31 كانون الأول 2020)، هذا وتوزعت الأرصدة وفقا للمراحل الائتمانية حسب النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2021 المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2020 الإجمالي
رصيد بداية السنة	283,107,444	-	-	283,107,444	312,229,080
الأرصدة الجديدة خلال السنة	66,767,233	-	-	66,767,233	50,576,970
الأرصدة المسددة	(43,311,962)	-	-	(43,311,962)	(79,698,606)
	306,562,715	-	-	306,562,715	283,107,444
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,365,443	-	-	4,365,443	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(10,551,667)	-	-	(10,551,667)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	300,376,491	-	-	300,376,491	283,107,444

البند	كما في 31 كانون الأول 2020 المرحلة الأولى مستوى افرادي	مستوى تجميعي	المرحلة الثانية مستوى افرادي	مستوى تجميعي	مستوى مؤسسي	المرحلة الثالثة مستوى افرادي	مستوى تجميعي	مستوى مؤسسي	المجموع
تركز إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب درجات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما يلي:									
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:									
1	-	210,313,853	-	-	-	-	-	-	220,427,349
2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-	-	-	-
6	-	90,062,638	-	-	-	-	-	-	62,680,095
7	-	-	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	300,376,491	-	-	-	-	-	-	283,107,444

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:	كما في 31 كانون الأول 2021						
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		المجموع	المجموع
رصيد بداية السنة	90,488	-	-	-	-	90,488	256,615
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	28,856	-	-	-	-	28,856	21,966
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	-	-	-	-	-	-	(54,503)
	119,344	-	-	-	-	119,344	224,078
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	6,539	-	-	-	-	6,539	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(8,220)	-	-	-	-	(8,220)	(133,590)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**117,663**	**-**	**-**	**-**	**-**	**117,663**	**90,488**

- بلغ الاحتياطي النقدي 93,783,314 دينـار كما فـي 31 كانون الأول 2021 (91,663,345 دينار كما في 31 كانون الاول 2020).
- بلغـت الأرصـدة مقيـدة السحـب بإستثنـاء الاحتياطـي النقــدي 2,232,760 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الاول 2021 (2,275,906 دينار كما في 31 كانون الاول 2020).
- تشمل الودائع لآجل وخاضعة لإشعار 10,635,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2021 (10,635,000 دينار كما في 31 كانـون الاول 2020).
- لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

8. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	بنـوك ومؤسسـات مصرفيـة محليـة		بنـوك ومؤسسـات مصرفيـة خارجيـة		المجمـوع	
	31 كانـون الاول					
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021 دينـار	2020 دينـار	2021 دينـار	2020 دينـار	2021 دينـار	2020 دينـار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	132,426,724	172,137,756	132,426,724	172,137,756
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	-	15,000,000	3,580,650	3,588,480	3,580,650	18,588,480
		15,000,000	136,007,374	175,726,236	136,007,374	190,726,236
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(69)	(5,194)	(3,837)	(5,194)	(3,906)
	-	14,999,931	136,002,180	175,722,399	136,002,180	190,722,330

توزع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:	كما في 31 كانون الأول 2021						كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		المجموع	المجموع
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	76,760,495	-	-	-	-	76,760,495	121,274,657
3	29,184,586	-	-	-	-	29,184,586	60,366,896
4	24,736,477	-	-	-	-	24,736,477	5,464,250
5	97,219	-	-	-	-	97,219	69,967
6	5,128,417	-	-	-	-	5,128,417	3,448,318
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	99,315	99,315	101,097
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	865	865	1,051
المجموع	135,907,194	-	-	-	100,180	136,007,374	190,726,236

- توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	190,624,088	-	-	-	102,148	190,726,236	188,326,285
الأرصدة الجديدة خلال السنة	43,932,398	-	-	-	339	43,932,737	70,375,920
الأرصدة المسددة	(95,963,027)	-	-	-	(1,781)	(95,964,808)	(64,324,977)
	138,593,459	-	-	-	100,706	138,694,165	194,377,228
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	625
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(586,568)	-	-	-	-	(586,568)	(1,186,955)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2,099,697)	-	-	-	(526)	(2,100,223)	(2,464,662)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**135,907,194**	**-**	**-**	**-**	**100,180**	**136,007,374**	**190,726,236**

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	2,855	-	-	-	1,051	3,906	2,958
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,625	-	-	-	339	2,964	702
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(68)	-	-	-	-	(68)	(282)
	5,412	-	-	-	1,390	6,802	3,378
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص -كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	678
التغيرات الناتجة عن تعديلات	299	-	-	-	-	299	1,589
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,381)	-	-	-	(526)	(1,907)	(1,739)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**4,330**	**-**	**-**	**-**	**864**	**5,194**	**3,906**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 60.085.908 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (50,413,347 دينار كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 3.740.876 دينار كما في 31 كانون الاول 2021 (3,037,779 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) .

9. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الاول					
	2021	2020	2021	2020	2021	2020
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-	-	282,000	564,000	282,000	564,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر الى 9 أشهر	-	-	-	-	-	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر الى سنة	45,000,000.00	-	-	-	45,000,000	-
إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	44,000,000	89,000,000	-	-	44,000,000	89,000,000
	89,000,000	89,000,000	282,000	564,000	89,282,000	89,564,000
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(32,507)	(38,428)	(16)	(5)	(32,523)	(38,433)
	88,967,493	**88,961,572**	**281,984**	**563,995**	**89,249,477**	**89,525,567**

توزع إجمالي الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	282,000	-	-	-	-	282,000	-
3	74,000,000	-	-	-	-	74,000,000	74,000,000
4	15,000,000	-	-	-	-	15,000,000	15,000,000
5	-	-	-	-	-	-	-
6	-	-	-	-	-	-	564,000
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**89,282,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**89,282,000**	**89,564,000**

- توزعت الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	89,564,000	-	-	-	-	89,564,000	208,249,314
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	564,000
الأرصدة المسددة	-	-	-	-	-	-	(109,249,314)
	89,564,000	-	-	-	-	89,564,000	99,564,000
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-	(10,000,000)
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(282,000)	-	-	-	-	(282,000)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**89,282,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**89,282,000**	**89,564,000**

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	38,433	-	-	-	-	38,433	125,549
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	6,103
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(2,489)	-	-	-	-	(2,489)	(106,995)
	35,944	-	-	-	-	35,944	24,657
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,419)	-	-	-	-	(3,419)	13,776
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2)	-	-	-	-	(2)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**32,523**	**-**	**-**	**-**	**-**	**32,523**	**38,433**

- لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2021 و 2020 .

10. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2021	2020
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	100,384	32,883
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*	134,039	124,159
حق استلام موجودات مالية بالقيمة العادلة **	15,000,000	15,000,000
	15,234,423	**15,157,042**

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

** يمثل هذا البند موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة متمثلة في حق مشروط لإستلام موجودات مالية تم الإعتراف بها من قبل البنك بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) و تطبيقاً للإتفاقية الموقعة بتاريخ 23 كانون الأول 2018 و التي تعتبر إمتداد لها و جزءً لا يتجزء منها و المتعلقة ببيع موجودات رأسمالية , هذا وقد تم تقييم هذه الموجودات بالقيمة العادلة لها بتاريخ القوائم المالية الموحدة و الذي نتج عنها أرباح تقييم بنفس القيمة للعام 2020.

11. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2021	2020
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	5,072,478	4,587,610
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة *	2,615,116	2,455,669
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	7,697,826	5,411,781
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة *	46,777,807	46,726,887
مجموع أدوات الملكية	62,163,227	59,181,947
سندات	-	25,344,463
مجموع أدوات الدين	-	25,344,463
	62,163,227	**84,526,410**

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 548,236 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 (510,741 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020) .

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لما يلي:
- طريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها
- وفقاً لأسلوب المضاعفات والتي تعتبر من طرق المستوى الثالث وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) بإستخدام مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها

قام البنك خلال العام 2020 بالإستثمار في موجودات مالية غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة نتج عنها أرباح عند الإعتراف الأولي تماشياً مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بمبلغ 3,652,011 دينار.

- توزع إحدى أوراق الدين ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	المرحلة الأولى خسائر إئتمانية متوقعة لمدة 12 شهر	المرحلة الثانية خسائر إئتمانية متوقعة لمدة العمر الزمني للأداة - مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة خسائر إئتمانية متوقعة لمدة العمر الزمني للأداة - مستوى إفرادي	المجموع	كما في 31 كانون الأول 2020 المجموع
فئات التصنيف الائتماني الداخلي على نظام التصنيف الائتماني [ستاندرد اند بورز]					
1	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	18,129,573
5	-	-	-	-	7,214,890
6	-	-	-	-	-
7	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	25,344,463

إن الحركة على أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال السنة كانت على النحو الآتي:					
البند	كما في 31 كانون الأول 2021				كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
القيمة العادلة كما في بداية السنة	25,344,463	-	-	25,344,463	25,909,988
الاستثمارات الجديدة خلال السنة					-
الاستثمارات المستحقة خلال السنة	(25,344,463)	-	-	(25,344,463)	-
					25,909,988
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	(565,525)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**25,344,463**

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر:					
البند	كما في 31 كانون الأول 2021				كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
رصيد بداية السنة	212,204	-	-	212,204	77,271
خسارة التدني على الإستثمارات الجديدة خلال السنة					-
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	(212,204)	-	-	(212,204)	-
					77,271
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	134,933
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**212,204**

* لـم يتـم إدراج مخصـص الخسـائر الإئتمانيـة أعـلاه فـي قائمـة المركـز المالـي الموحـدة لأن القيمـة الدفتريـة للاسـتثمار فـي السـندات بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل يمثـل قيمتهـا العادلـة.

12. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2021	2020
	دينار	دينار
الافراد (التجزئة)	596,242,926	557,702,675
حسابات جارية مدينة	15,491,270	13,786,902
قروض وكمبيالات *	551,973,514	518,981,439
بطاقات الائتمان	28,778,142	24,934,334
القروض العقارية	273,211,954	259,123,143
الشركات :	582,433,426	621,426,028
الشركات الكبرى	323,849,300	375,831,841
حسابات جارية مدينة	36,336,526	65,042,272
قروض وكمبيالات *	287,512,774	310,789,569
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	258,584,126	245,594,187
حسابات جارية مدينة	51,616,408	50,666,441
قروض وكمبيالات *	206,967,718	194,927,746
الحكومة والقطاع العام	206,297,647	181,364,510
المجمـــوع	**1,658,185,953**	**1,619,616,356**
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(158,630,986)	(141,725,555)
ينزل: فوائد معلقة	(13,440,274)	(11,151,703)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**1,486,114,693**	**1,466,739,098**

* صافـي بعـد تنزيـل الفوائـد والعمـولات المقبوضـة مقدمـــاً البالغـــة 14,591,914 دينـــار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2021 (16,427,772 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2020).

- بلغـت تسـهيلات المرحلـة الثالثـة 144,312,640 دينـار أي مـا نسـبته (8/7%) من رصيد التسـهيلات الإئتمانية المباشـرة للسـنة (137,962,291 دينـار أي مـا نسبتــه (8/5%) في نهاية السـنة السـابقة) .

- بلغـت تسـهيلات المرحلـة الثالثـة بعـد تنزيـل الفوائـد المعلقـة 130,872,366 دينـار أي مـا نسـبته (8/0%) مـن رصيـد التسـهيلات الإئتمانيـة المباشـرة بعـد تنزيـل الفوائـد المعلقـــة للسـنة (126,812,522 دينـار أي مـا نسـبته (8/7%) فـي نهاية السـنة السـابقة).

- بلغـت التسـهيلات الإئتمانيـة الممنوحـة للحكومـة الأردنيـة وبكفالتهـا 2,528,026 دينـار أي مـا نسـبته (16/0%) مـن إجمالـي التسـهيلات الإئتمانيـة المباشـرة للسـنة (12,813,252 دينـار أي مـا نسـبته (79/0%) فـي نهايـة السـنة السـابقة) , كمـا بلغـت التسـهيلات الممنوحـة للقطـاع العـام فـي فلسـطين 62,344,097 دينـار (57,511,269 دينـار فـي نهايـة السـنة السـابقة) بالإضافـة إلـى تسـهيلات ممنوحـة إلـى حكومـات أجنبيـة بمبلـغ 24,785,586 دينـار (20,158,288 دينـار فـي نهايـة السـنة السـابقة).

- تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	672,800,674	725,428,348	67,873,963	15,551,080	137,962,291	1,619,616,356
التسهيلات الجديدة خلال السنة	95,341,420	143,732,744	9,430,824	1,295,474	4,987,841	254,788,303
التسهيلات المسددة	(121,818,018)	(63,597,600)	(4,040,451)	(1,871,645)	(10,264,194)	(201,591,908)
	646,324,076	805,563,492	73,264,336	14,974,909	132,685,938	1,672,812,751
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	16,844,763	8,769,045	(16,685,918)	(7,043,386)	(1,884,504)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(82,030,638)	(24,632,687)	82,039,367	25,589,198	(965,240)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,183,952)	(7,094,929)	(390,341)	(2,507,834)	16,177,056	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	3,520,201	(917,496)	(14,018,397)	(816,590)	304,349	(11,927,933)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	36,089,222	(20,667,796)	(10,666,108)	(270,401)	(1,018,936)	3,465,981
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(107,709)	(107,709)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(3,544,992)	(179,398)	(1,447,651)	(6,782)	(878,314)	(6,057,137)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**611,018,680**	**760,840,231**	**112,095,288**	**29,919,114**	**144,312,640**	**1,658,185,953**

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	1,804,197	3,718,047	10,368,829	5,452,368	120,382,114	141,725,555
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	136,948	200,729	12,588,339	13,322	5,709,598	24,384,129
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(249,684)	(306,114)	(251,787)	(2,213,907)	(9,428,982)	(12,450,474)
	1,691,461	3,612,662	22,705,381	3,251,783	116,662,730	147,924,017
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	199,284	1,132,147	(72,544)	(62,581)	(1,196,306)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(289,167)	(128,354)	290,116	683,557	(556,152)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(15,283)	(49,013)	(12,626)	(23,559)	100,481	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين						
المراحل الثلاث خلال السنة	(185,956)	(1,120,994)	5,990,318	(509,293)	11,717,126	15,891,201
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(820,656)	(2,354,884)	(199,320)	(8,824)	(1,108,507)	(4,492,191)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(86,312)	(86,312)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(7,647)	(1,483)	(21,085)	(1,030)	(574,484)	(605,729)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**572,036**	**1,090,081**	**28,680,240**	**3,330,053**	**124,958,576**	**158,630,986**

- تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	663,999,644	619,153,135	100,655,921	33,100,561	114,630,680	1,531,539,941
التسهيلات الجديدة خلال السنة	77,492,024	133,583,810	900,782	1,312,784	2,851,410	216,140,810
التسهيلات المسددة	(32,342,669)	(45,279,106)	(4,719,654)	(1,753,602)	(4,952,378)	(89,047,409)
	709,148,999	707,457,839	96,837,049	32,659,743	112,529,712	1,658,633,342
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	61,429,998	21,017,814	(61,429,998)	(19,765,834)	(1,251,980)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(46,520,996)	(9,287,954)	47,945,747	10,194,415	(2,331,212)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(14,702,520)	(3,161,359)	(9,622,678)	(6,464,342)	33,950,899	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(11,668,629)	(630,614)	(5,285,853)	(985,622)	(1,006,282)	(19,577,000)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(16,673,567)	10,134,796	3,296,048	(38,184)	1,817,435	(1,463,472)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(595,203)	(595,203)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(8,212,611)	(102,174)	(3,866,352)	(49,096)	(5,151,078)	(17,381,311)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**672,800,674**	**725,428,348**	**67,873,963**	**15,551,080**	**137,962,291**	**1,619,616,356**

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

البند	31 كانون الأول 2020					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	2,033,638	5,357,779	11,796,862	984,202	91,932,306	112,104,787
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	302,216	660,668	214,720	5,331,446	6,378,560	12,887,610
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(120,274)	(346,518)	(1,631,171)	(18,841)	(2,750,512)	(4,867,316)
	2,215,580	5,671,929	10,380,411	6,296,807	95,560,354	120,125,081
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	556,325	829,225	(556,325)	(182,354)	(646,871)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(104,643)	(68,643)	449,000	634,302	(910,016)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(11,888)	(36,702)	(86,163)	(66,243)	200,996	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين						
المراحل الثلاث خلال السنة	(400,893)	(728,991)	34,533	(555,607)	28,836,461	27,185,503
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(448,439)	(1,943,611)	186,924	(653,827)	386,866	(2,472,087)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(564,671)	(564,671)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,845)	(5,160)	(39,551)	(20,710)	(2,481,005)	(2,548,271)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**1,804,197**	**3,718,047**	**10,368,829**	**5,452,368**	**120,382,114**	**141,725,555**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القطاع :	31 كانون الأول 2021					
		الشركات				
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	44,619,633	10,087,652	53,891,144	32,789,039	338,087	141,725,555
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,623,381	1,324,385	7,052,057	7,610,339	38,754	18,648,936
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(4,516,000)	(2,116,416)	(1,511,840)	(4,232,206)	(74,012)	(12,450,474)
	42,727,014	9,295,621	59,431,361	36,167,192	302,829	147,924,017
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	3,522,570	176,107	9,101,545	3,090,979	-	15,891,201
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(1,943,559)	(416,494)	(1,531,113)	(470,378)	(130,647)	(4,492,191)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي	(84,036)	-	-	(2,276)	-	(86,312)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(15,686)	(17,256)	(555,432)	(17,355)	-	(605,729)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	44,206,303	9,037,978	66,446,361	38,768,162	172,182	158,630,886
إعادة التوزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	166,180	1,043,999	66,347,935	38,365,526	172,182	106,095,822
المخصصات على مستوى تجميعي	44,040,123	7,993,979	98,426	402,636	-	52,535,164
الرصيد في نهاية السنة	**44,206,303**	**9,037,978**	**66,446,361**	**38,768,162**	**172,182**	**158,630,986**

	31 كانون الأول 2020					
		الشركات				
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	36,194,481	7,134,274	42,395,693	26,037,867	342,472	112,104,787
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	8,480,250	2,105,683	1,367,495	897,315	36,867	12,887,610
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(1,724,671)	(680,587)	(2,325,393)	(136,665)	-	(4,867,316)
	42,950,060	8,559,370	41,437,795	26,798,517	379,339	120,125,081
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	4,213,373	1,860,072	14,492,439	6,619,619	-	27,185,503
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(2,326,083)	(248,493)	119,475	24,266	(41,252)	(2,472,087)
التسهيلات المعدومة والمحولة لخارج المركز المالي	(82,971)	-	-	(481,700)	-	(564,671)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(134,746)	(83,297)	(2,158,565)	(171,663)	-	(2,548,271)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	44,619,633	10,087,652	53,891,144	32,789,039	338,087	141,725,555
المخصصات على مستوى إفرادي	101,199	1,532,298	53,747,406	32,239,778	338,087	87,958,768
المخصصات على مستوى تجميعي	44,518,434	8,555,354	143,738	549,261	-	53,766,787
الرصيد في نهاية السنة	**44,619,633**	**10,087,652**	**53,891,144**	**32,789,039**	**338,087**	**141,725,555**

وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل قطاع أعمال كما في 31 كانون الأول 2021:

أ) محفظة الافراد (التجزئة)	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-
5	1,142,689	-	-	-	-	842,653
6	321,551	-	16,427	-	-	77,876
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	107,946
9	-	-	-	-	26,673	-
10	-	-	-	-	747,591	612,946
غير مصنف	-	533,924,696	-	15,919,729	44,143,570	556,061,254
المجموع	**1,464,240**	**533,924,696**	**16,427**	**15,919,729**	**44,917,834**	**557,702,675**

افصاح الحركة على التسهيلات :

	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	920,529	508,080,383	-	8,411,144	40,290,619	557,702,675	488,438,680
التسهيلات الجديدة خلال السنة	301,960	100,306,699	-	1,240,936	1,724,831	103,574,426	96,849,868
التسهيلات المسددة	(51,484)	(49,879,286)	-	(1,174,227)	(2,348,012)	(53,453,009)	(41,326,719)
	1,171,005	558,507,796	-	8,477,853	39,667,438	607,824,092	543,961,829
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	4,921,607	-	(3,885,619)	(1,035,988)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(16,861)	(12,983,259)	16,861	13,499,287	(516,028)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(5,504,740)	-	(1,336,068)	6,840,808	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(662,749)	(434)	(635,019)	97,035	(1,201,167)	(1,139,319)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	310,096	(10,310,881)	-	(200,705)	(284)	(10,201,774)	15,241,237
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قامة المركز المالي الممدوحة	-	-	-	-	(105,433)	(105,433)	(90,472)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(43,078)	-	-	(29,714)	(72,792)	(270,600)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**1,464,240**	**533,924,696**	**16,427**	**15,919,729**	**44,917,834**	**596,242,926**	**557,702,675**

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2021 المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2020
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	1,006	3,074,089	-	5,411,108	36,133,430	44,619,633	36,194,481
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,548	166,032	-	12,953	2,442,848	2,623,381	8,480,250
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(175)	(261,190)	-	(2,208,161)	(2,046,474)	(4,516,000)	(1,724,671)
	2,379	2,978,931	-	3,215,900	36,529,804	42,727,014	42,950,060
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	821,170	-	(45,347)	(775,823)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(90)	(93,095)	90	509,365	(416,270)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(44,294)	-	(17,411)	61,705	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(812,764)	(42)	(401,024)	4,736,400	3,522,570	4,213,373
التغيرات الناتجة عن تعديلات	189	(1,934,145)	-	(9,454)	(149)	(1,943,559)	(2,326,083)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(84,036)	(84,036)	(82,971)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(404)	-	-	(15,282)	(15,686)	(134,746)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**2,478**	**915,399**	**48**	**3,252,029**	**40,036,349**	**44,206,303**	**44,619,633**

ب) محفظة القروض العقارية

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2021 المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2020
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			الإجمالي
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	211,620	-	-	-	-	211,620	391,015
3	296,572	-	-	-	-	296,572	541,315
4	1,649,537	-	648,882	-	-	2,298,419	876,982
5	3,784,355	-	309,557	-	-	4,093,912	7,843,556
6	8,025,026	-	340,995	-	-	8,366,021	15,017,198
7	-	-	4,816,115	-	-	4,816,115	120,098
8	-	-	-	-	-	-	23,834
9	-	-	-	-	19,450	19,450	-
10	-	-	-	-	1,801,160	1,801,160	1,403,064
غير مصنف	-	225,971,987	-	13,738,732	11,597,966	251,308,685	232,906,081
المجموع	**13,967,110**	**225,971,987**	**6,115,549**	**13,738,732**	**13,418,576**	**273,211,954**	**259,123,143**

افصاح الحركة على التسهيلات :	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	21,819,429	213,536,822	2,970,735	6,758,473	14,037,684	259,123,143	238,577,717
التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,614,206	43,187,734	695,673	54,538	209,812	45,761,963	39,424,642
التسهيلات المسددة	(1,357,881)	(10,896,362)	(120,098)	(379,312)	(2,527,728)	(15,281,381)	(11,649,388)
	22,075,754	245,828,194	3,546,310	6,433,699	11,719,768	289,603,725	266,352,971
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	260,809	3,784,081	(260,809)	(3,094,410)	(689,671)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,946,557)	(11,347,593)	2,946,557	11,788,076	(440,483)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(1,582,415)	-	(1,171,766)	2,754,181	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(65,465)	(239,716)	200,985	(140,389)	109,594	(134,991)	(317,981)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(5,030,197)	(10,334,244)	(317,494)	(69,696)	(1,356)	(15,752,987)	(6,642,366)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(327,234)	(136,320)	-	(6,782)	(33,457)	(503,793)	(269,481)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**13,967,110**	**225,971,987**	**6,115,549**	**13,738,732**	**13,418,576**	**273,211,954**	**259,123,143**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	58,890	619,956	206,981	37,698	9,164,127	10,087,652	7,134,274
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,601	34,294	1,903	369	1,286,218	1,324,385	2,105,683
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(2,459)	(30,601)	(199,855)	(2,498)	(1,881,003)	(2,116,416)	(680,587)
	58,032	623,649	9,029	35,569	8,569,342	9,295,621	8,559,370
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	330	310,663	(330)	(16,920)	(293,743)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,713)	(33,045)	4,713	171,978	(138,933)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(4,709)	-	(6,148)	10,857	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	211	(307,955)	46,089	(107,660)	545,422	176,107	1,860,072
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(27,806)	(415,098)	27,385	630	(1,605)	(416,494)	(248,493)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(581)	(1,079)	-	(1,030)	(14,566)	(17,256)	(83,297)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**25,473**	**172,426**	**86,886**	**76,419**	**8,676,774**	**9,037,978**	**10,087,652**

ج) التسهيلات الممنوحة للشركات	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	159
2	15,678,328	-	-	-	-	15,678,328	11,145,957
3	18,686,919	-	5,366,729	-	-	24,053,648	22,460,242
4	100,284,142	-	4,441	-	-	100,288,583	63,762,580
5	36,054,954	-	7,303,284	-	-	43,358,238	113,759,365
6	52,841,500	-	20,904,785	-	-	73,746,285	99,446,990
7	-	-	16,939,147	-	-	16,939,147	18,729,068
8	-	-	-	-	15,207,842	15,207,842	369,051
9	-	-	-	-	4,599,177	4,599,177	14,527,705
10	-	-	-	-	29,773,929	29,773,929	31,035,943
غير مصنف	-	92,173	-	-	111,950	204,123	594,781
المجموع	**223,545,843**	**92,173**	**50,518,386**	**-**	**49,692,898**	**323,849,300**	**375,831,841**

افصاح الحركة على التسهيلات:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	295,006,967	263,608	34,297,394	177,510	46,086,362	375,831,841	438,140,685
التسهيلات الجديدة خلال السنة	53,278,765	-	5,493,318	-	2,017,353	60,789,436	17,052,206
التسهيلات المسددة	(70,813,672)	(127,767)	(1,644,291)	(177,510)	(1,352,642)	(74,115,882)	(23,844,529)
	277,472,060	135,841	38,146,421	-	46,751,073	362,505,395	431,348,362
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	8,759,447	-	8,759,447	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(40,720,696)	-	40,720,696	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(4,470,765)	-	(7,916)	-	4,478,681	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	770,801	-	9,602,140	-	120,496	(8,710,843)	(16,703,258)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(15,348,592)	(43,668)	(8,724,202)	-	(1,020,395)	(25,136,857)	(24,617,117)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2,916,412)	-	(1,255,026)	-	(636,957)	(4,808,395)	(14,196,146)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**223,545,843**	**92,173**	**50,518,386**	**-**	**49,692,898**	**323,849,300**	**375,831,841**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2021
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد في بداية السنة	845,976	1,920	9,580,819	2,085	43,460,344	53,891,144	42,395,693
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	78,500	-	5,962,006	-	1,011,551	7,052,057	1,367,495
الرصيد بداية السنة	(133,127)	(867)	(47,667)	(2,085)	(1,328,094)	(1,511,840)	(2,325,393)
	791,349	1,053	15,495,158	-	43,143,801	59,431,361	41,437,795
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,010	-	(11,010)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(191,231)	-	191,231	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,925)	-	(203)	-	2,128	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(8,803)	-	4,528,115	-	4,582,233	9,101,545	14,492,439
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(367,218)	(881)	(56,256)	-	(1,106,758)	(1,531,113)	119,475
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(6,526)	-	(20,109)	-	(528,797)	(555,432)	(2,158,565)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**226,656**	**172**	**20,126,926**	**-**	**46,092,607**	**66,446,361**	**53,891,144**

د) التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	186,081	-	-	-	-	186,081	4,774,931
3	17,676,981	-	1,506,940	-	-	19,183,921	19,115,656
4	64,605,511	-	3,178,263	-	-	67,783,774	40,514,078
5	46,700,931	-	12,065,248	-	-	58,766,179	69,500,034
6	36,574,336	-	18,636,790	-	-	55,211,126	59,282,052
7	-	-	20,057,685	-	-	20,057,685	11,108,322
8	-	-	-	-	801,474	801,474	2,727,983
9	-	-	-	-	1,039,314	1,039,314	2,051,371
10	-	-	-	-	33,884,422	33,884,422	32,085,936
غير مصنف	-	851,375	-	260,653	558,122	1,670,150	4,433,824
المجموع	**165,743,840**	**851,375**	**55,444,926**	**260,653**	**36,283,332**	**258,584,126**	**245,594,187**

افصاح الحركة على التسهيلات :	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	173,689,239	3,547,535	30,605,834	203,953	37,547,626	245,594,187	243,691,603
التسهيلات الجديدة خلال السنة	15,360,903	238,311	3,241,833	-	1,035,845	19,876,892	12,655,806
التسهيلات المسددة	(9,936,693)	(2,694,185)	(2,276,062)	(140,596)	(4,035,812)	(19,083,348)	(12,226,773)
	179,113,449	1,091,661	31,571,605	63,357	34,547,659	246,387,731	244,120,636
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	7,824,507	63,357	(7,665,662)	(63,357)	(158,845)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(38,346,524)	(301,835)	38,355,253	301,835	(8,729)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,713,187)	(7,774)	(382,425)	-	2,103,386	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	2,814,865	(15,031)	(4,616,808)	(41,182)	(22,776)	(1,880,932)	(1,416,442)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	16,352,076	20,997	(1,624,412)	-	3,099	14,751,760	6,039,808
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(2,276)	(2,276)	(504,731)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(301,346)	-	(192,625)	-	(178,186)	(672,157)	(2,645,084)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**165,743,840**	**851,375**	**55,444,926**	**260,653**	**36,283,332**	**258,584,126**	**245,594,187**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	560,236	22,082	581,029	1,477	31,624,215	32,789,039	26,037,867
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	16,545	403	6,624,431	-	968,980	7,610,359	897,315
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(39,911)	(13,456)	(4,265)	(1,163)	(4,173,411)	(4,232,206)	(136,665)
	536,870	9,029	7,201,195	314	28,419,784	36,167,192	26,798,517
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	187,944	314	(61,204)	(314)	(126,740)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(93,133)	(2,214)	94,082	2,214	(949)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(13,358)	(10)	(12,423)	-	25,791	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(177,364)	(275)	1,416,156	(609)	1,853,071	3,090,979	6,619,619
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(295,174)	(4,760)	(170,449)	-	5	(470,378)	24,266
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(2,276)	(2,276)	(481,700)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(538)	-	(977)	-	(15,840)	(17,355)	(171,663)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**145,247**	**2,084**	**8,466,380**	**1,605**	**30,152,846**	**38,768,162**	**32,789,039**

هـ) التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	119,167,964	-	-	-	-	93,694,953
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-
5	24,785,586	-	-	-	-	13,068,288
6	62,344,097	-	-	-	-	74,601,269
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-	-	-
المجموع	**206,297,647**	**-**	**-**	**-**	**-**	**181,364,510**

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	181,364,510	-	-	-	-	122,691,256
التسهيلات الجديدة خلال السنة	24,785,586	-	-	-	-	50,158,288
التسهيلات المسددة	(39,658,288)	-	-	-	-	-
	166,491,808	-	-	-	-	172,849,544
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	39,805,839	-	-	-	-	8,514,966
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**206,297,647**	**-**	**-**	**-**	**-**	**181,364,510**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	338,087	-	-	-	-	342,472
خسارة التدني على الارصدة خلال الفترة	38,754	-	-	-	-	36,867
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(74,012)	-	-	-	-	-
	302,829	-	-	-	-	379,339
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال لسنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(130,647)	-	-	-	-	(41,252)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**172,182**	**-**	**-**	**-**	**-**	**338,087**

الفوائد المعلقة	31 كانون الأول 2021				
		الشركات			
فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,148,647	1,683,760	2,763,131	4,556,165	11,151,703
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	336,330	604,005	1,140,854	1,178,531	3,259,720
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(183,298)	(260,896)	(122,048)	(124,700)	(690,942)
فروقات ترجمة	791	(13,638)	(183,547)	(61,747)	(258,141)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(22,066)	-	-	-	(22,066)
الرصيد في نهاية السنة	**2,280,404**	**2,013,231**	**3,598,390**	**5,548,249**	**13,440,274**

	31 كانون الأول 2020				
		الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,977,386	1,251,133	2,700,185	3,981,013	9,909,717
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	328,944	621,957	762,920	950,655	2,664,476
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(132,513)	(115,065)	(144,941)	(111,891)	(504,410)
فروقات ترجمة	(17,670)	(74,265)	(555,033)	(240,282)	(887,250)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(7,500)	-	-	(23,330)	(30,830)
الرصيد في نهاية السنة	**2,148,647**	**1,683,760**	**2,763,131**	**4,556,165**	**11,151,703**

تتركز التسهيلات الائتمانية المباشرة والتأمين وإعادة التأمين حسب القطاع الاقتصادي كما يلي:	المجموع						
	31 كانون الأول						
	2020		2021		2020		
	دينار		دينار		دينار		
	داخل المملكة		خارج المملكة				
مالي	6,831,621		7,062,496		13,894,117		7,633,963
صناعة	78,928,255		54,140,327		133,068,582		149,510,727
تجارة	211,030,032		70,683,690		281,713,722		297,250,035
عقارات	245,407,798		27,804,156		273,211,954		259,123,143
انشاءات	23,318,508		14,371,655		37,690,163		40,524,981
زراعة	8,142,755		1,216,621		9,359,376		6,511,496
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	43,502,489		51,385,354		94,887,843		98,093,741
أسهم	12,873,371		-		12,873,371		11,556,787
افراد	471,373,046		123,816,132		595,189,178		568,046,973
حكومة وقطاع عام	119,167,964		87,129,683		206,297,647		181,364,510
المجموع	1,220,575,839		437,610,114		1,658,185,953		1,619,616,356

13. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول	
	2021	2020
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	255,888,018	219,643,092
سندات واسناد قرض شركات وبنوك	37,752,732	30,290,562
سندات حكومات خارجية	28,977,281	31,852,447
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	322,618,031	281,786,101
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات واسناد قرض شركات	56,307,000	66,434,000
اذونات حكومات خارجية	5,382,169	934,739
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	61,689,169	67,368,739
مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	384,307,200	349,154,840
ينزل : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(477,080)	(699,871)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	**383,830,120**	**348,454,969**

- تحليل السندات والاذونات:	31 كانون الاول	
	2021	2020
	دينار	دينار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	379,307,200	340,607,045
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	5,000,000	8,547,795
المجموع	**384,307,200**	**349,154,840**

توزعت أدوات الدين بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام البنك الداخلي كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
1	230,889,380	-	-	-	-	219,643,092
2	720,417	-	-	-	-	724,151
3	719,417	-	-	-	-	5,688,967
4	4,988,203	-	-	-	-	5,007,406
5	80,525,496	-	-	-	-	80,320,242
6	66,464,287	-	-	-	-	37,770,982
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	384,307,200	-	-	-	-	349,154,840

توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	349,154,840	-	-	-	-	272,734,431
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	83,011,881	-	-	-	-	137,857,159
الإستثمارات المستحقة	(44,904,609)	-	-	-	-	(61,574,081)
	387,262,112	-	-	-	-	349,017,509
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,954,912)	-	-	-	-	137,331
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	384,307,200	-	-	-	-	349,154,840

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
1	230,889,380	-	-	-	-	219,643,092
2	720,417	-	-	-	-	724,151
3	719,417	-	-	-	-	5,688,967
4	4,988,203	-	-	-	-	5,007,406
5	80,525,496	-	-	-	-	80,320,242
6	66,464,287	-	-	-	-	37,770,982
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	384,307,200	-	-	-	-	349,154,840

توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	349,154,840	-	-	-	-	272,734,431
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	83,011,881	-	-	-	-	137,857,159
الإستثمارات المستحقة	(44,904,609)	-	-	-	-	(61,574,081)
	387,262,112	-	-	-	-	349,017,509
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,954,912)	-	-	-	-	137,331
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	384,307,200	-	-	-	-	349,154,840

14. ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	اراضـــــي	مبانـــــــي	معدات واجهـزة واثاث	وسائـط نقـل	أجهـــــــزة الحاسب الآلي	تحسينـــات وديكـورات	المجموع
2021	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	4,051,991	14,057,738	25,880,246	1,069,218	15,451,903	22,256,500	82,767,596
إضافات	-	341,679	2,276,246	947	952,899	5,688,934	9,260,705
استبعادات	-	(54,029)	(1,039,048)	(84,770)	(1,026,076)	(760,525)	(2,964,448)
فروقات عملات أجنبية	(27,433)	(299,662)	(141,210)	(7,033)	(68,383)	(88,878)	(632,599)
الرصيد في نهاية السنة	4,024,558	14,045,726	26,976,234	978,362	15,310,343	27,096,031	88,431,254
الاستهلاك المتراكم :							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	6,717,314	17,178,523	691,071	9,779,435	17,622,863	51,989,206
استهلاك السنة	-	245,939	1,738,387	114,424	1,551,288	2,008,946	5,658,984
(استبعادات)	-	(42,719)	(1,030,984)	(74,492)	(971,192)	(731,390)	(2,850,777)
فروقات عملات أجنبية	-	(62,293)	(95,663)	(5,084)	(35,680)	(84,413)	(283,133)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	6,858,241	17,790,263	725,919	10,323,851	18,816,006	54,514,280
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	4,024,558	7,187,485	9,185,971	252,443	4,986,492	8,280,025	33,916,974
دفعات على شراء موجودات ثابتة *	-	645,197	321,457	-	155,109	359,945	1,481,708
'حق استخدام الأصول المستأجرة **	-	-	-	-	-	-	16,459,704
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**4,024,558**	**7,832,682**	**9,507,428**	**252,443**	**5,141,601**	**8,639,970**	**51,858,386**
2020							
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	4,159,152	14,427,159	26,170,961	1,093,021	13,281,679	21,870,623	81,002,595
إضافات	-	764,088	985,558	1,043	3,230,589	1,238,969	6,220,247
استبعادات	(3,855)	(5,000)	(796,993)	(113)	(870,722)	(511,611)	(2,188,294)
فروقات عملات أجنبية	(103,306)	(1,128,509)	(479,280)	(24,733)	(189,643)	(341,481)	(2,266,952)
الرصيد في نهاية السنة	4,051,991	14,057,738	25,880,246	1,069,218	15,451,903	22,256,500	82,767,596
الاستهلاك المتراكم :							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	6,656,806	16,541,978	587,078	9,308,093	17,037,422	50,131,377
استهلاك السنة	-	253,447	1,657,414	121,933	1,390,855	1,385,473	4,809,122
(استبعادات)	-	-	(705,383)	(90)	(808,652)	(491,377)	(2,005,502)
فروقات عملات أجنبية	-	(192,939)	(315,486)	(17,850)	(110,861)	(308,655)	(945,791)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	6,717,314	17,178,523	691,071	9,779,435	17,622,863	51,989,206
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	4,051,991	7,340,424	8,701,723	378,147	5,672,468	4,633,637	30,778,390
دفعات على شراء موجودات ثابتة *	-	829	809,982	-	740,285	4,834,146	6,385,242
'حق استخدام الأصول المستأجرة **	-	-	-	-	-	-	16,829,962
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**4,051,991**	**7,341,253**	**9,511,705**	**378,147**	**6,412,753**	**9,467,783**	**53,993,594**

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 440,636 دينار لعام 2021 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات .

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 32,842,215 دينار لعام 2021 (32.061.238 دينار لعام 2020).

** يمثل هذا البند اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) وتفاصيله كما يلي :	2021 دينـار	2020 دينـار
الرصيد في بداية السنة	16,829,962	16,202,973
اضافات	3,155,328	4,995,647
(استبعادات)	(148,965)	(1,069,422)
(إستهلاكات)	(3,370,516)	(3,243,015)
فروقات عملات أجنبية	(6,105)	(56,221)
الرصيد نهاية السنة	**16,459,704**	**16,829,962**

15. موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :	31 كانـــــــــــون الأول 2021 دينـار	2020 دينـار
رصيد بداية السنة	6,872,445	5,986,282
اضافات خلال السنة	2,623,664	2,124,672
الاطفاء للسنة	(1,470,887)	(1,202,801)
فروقات عملات أجنبية	(13,222)	(35,708)
رصيد نهاية السنة	**8,012,000**	**6,872,445**

16. موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــــون الاول 2021 دينـار	2020 دينـار
فوائد وإيرادات برسم القبض	11,262,031	10,391,109
مصروفات مدفوعة مقدماً	3,374,186	3,616,227
عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة *	63,410,703	58,067,461
شيكات مقاصة	994,110	2,427,148
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	2,094,650	1,692,367
تأمينات مدفوعة	244,132	255,912
دفعات ضريبية مدفوعة مقدماً	6,463,301	3,807,864
مدينون وارصدة مدينة أخرى	5,499,070	4,818,056
	93,342,183	**85,076,144**

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة:	عقـــــــــارات مستملكـــــــــة 2021 دينـار	2020 دينـار
رصيد بداية السنة	68,067,305	64,202,177
إضافات	7,641,983	7,516,737
استبعادات	(2,568,597)	(3,651,609)
رصيد نهاية السنة	73,140,691	68,067,305
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك**	(9,729,988)	(9,999,844)
رصيد نهاية السنة	**63,410,703**	**58,067,461**

**إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة هي كما يلي :	2021 دينار	2020 دينار
رصيد بداية السنة	9,999,844	10,357,640
(المسترد من) إضافـــات	(269,856)	(357,796)
رصيد نهاية السنة	**9,729,988**	**9,999,844**

17. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الأول 2021 داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	31 كانون الأول 2020 داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
حسابات جارية وتحت الطلب	-	8,496,971	8,496,971	-	9,945,487	9,945,487
ودائع لاجل تستحق خلال 3 شهور	-	34,079,000	34,079,000	1,418,000	8,461,000	9,879,000
ودائع لاجل تستحق من 3 - 6 شهور	-	282,000	282,000	-	-	-
ودائع لاجل تستحق من 6 - 9 شهور	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل تستحق من 9 - 12 شهر	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل يزيد إستحقاقها عن سنة	-	50,937,867	50,937,867	-	50,937,867	50,937,867
	-	**93,795,838**	**93,795,838**	**1,418,000**	**69,344,354**	**70,762,354**

18. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2021			31 كانون الأول 2020		
	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
البيان						
حسابات جارية وتحت الطلب	100,982,275	6,315,037	568,973,582	80,310,197	9,688,230	549,124,901
ودائع التوفير	1,893,438	13,023	916,431,692	9,625,103	10,377	855,342,383
ودائع لاجل وبحكم الطلب	36,568,898	14,347,823	399,187,037	31,129,822	20,195,128	470,337,942
شهادات ايداع	-	-	23,438,329	1,309,000	-	34,382,350
المجموع	**139,444,611**	**20,675,883**	**1,908,030,640**	**122,374,122**	**29,893,735**	**1,909,187,576**
البيان	شركات كبرى	أفراد		شركات كبرى	أفراد	
	دينار	دينار		دينار	دينار	
حسابات جارية وتحت الطلب	56,717,488	404,958,782		103,252,081	355,874,393	
ودائع التوفير	776	914,524,455		1,201,243	844,505,660	
ودائع لاجل وبحكم الطلب	19,921,209	328,349,107		73,476,256	345,536,736	
شهادات ايداع	819,000	22,619,329		11,565,000	21,508,350	
المجموع	**77,458,473**	**1,670,451,673**		**189,494,580**	**1,567,425,139**	

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام الاردني داخل المملكة 20,675,883 دينار أي ما نسبته 1/08% من اجمالي الودائع للسنة (702,448,649 دينار أي ما نسبته 40/21% من اجمالي الودائع للسنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 767,162,072 دينار أي ما نسبته 36/79% من اجمالي الودائع للسنة (22,738,668 دينار أي ما نسبته 1/19% من اجمالي الودائع للسنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 21,150,044 دينار أي ما نسبته 1/11% من اجمالي الودائع للسنة (16,822,597 دينار أي ما نسبته 0/88% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 73,684,908 دينار للسنة (58,881,480 دينار في السنة السابقة).

19. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2021	2020
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	92,734,104	95,468,703
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	19,924,972	24,350,606
	112,659,076	**119,819,309**

20. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
2021	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,253,672	385,350	(256,042)	-	4,382,980
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	832,435	97,767	(165,817)	-	764,385
مخصصات متنوعة	216,043	167	(99,321)	(108,021)	8,868
	5,302,150	**483,284**	**(521,180)**	**(108,021)**	**5,156,233**
2020					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,032,642	466,137	(245,107)	-	4,253,672
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	863,478	73,678	(104,721)	-	832,435
مخصصات متنوعة	115,091	241,416	(65,214)	(75,250)	216,043
	5,011,211	**781,231**	**(415,042)**	**(75,250)**	**5,302,150**

21. ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	2021	2020
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	19,881,866	23,803,895
ضريبة الدخل المدفوعة	(18,161,428)	(22,692,105)
ضريبة الدخل المستحقة	18,335,056	18,770,076
رصيد نهاية السنة	**20,055,494**	**19,881,866**

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ما يلي :	2021 دينار	2020 دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	18,335,056	15,231,242
ضريبة دخل سنوات سابقة	-	379,375
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – اضافة	(4,797,947)	(1,567,870)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	2,049,647	2,563,769
	15,586,756	**16,606,516**

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في بنود قائمة الدخل الشامل الموحد ما يلي :	2021 دينار	2020 دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح بيع موجودات رأسمالية ضمن الموجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	3,538,834
	-	**3,538,834**

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 38%, علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 28%.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2018 , كما قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2019 و2020 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد, هذا وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2018, كما وقام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2019 و2020 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2019 , كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2020 ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد , وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2019 باستثناء العام 2018, كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للأعوام 2018 و2020 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم احتساب الضريبة المستحقة على البنك وشركاته التابعة والفروع الخارجية في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لمواجهة الالتزامات الضريبية كما في ذلك التاريخ.

ب- موجودات ضريبية مؤجلة	كما في 31 كانون الأول 2021			2020	
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	المبالغ المضافة	الرصيد في بداية السنة	المبالغ المحررة	الضريبة المؤجلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
مخصص ديون غير عاملة	10,373,779	25,087,062	9,533,084	5,591,048	
مخصص الديون غير العاملة وسوات سابقة	-	9,385,573	3,346,964	4,941,285	
مخصص تعويض نهاية الخدمة	351,668	4,298,613	1,246,830	1,219,182	
فوائد معلقة	-	728,672	176,780	177,251	
مخصص القضايا المقامة على البنك	97,768	764,385	274,538	294,596	
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	-	9,729,988	3,454,647	3,557,192	
تدني موجودات متوقف للبيع	-	62,831	23,876	23,876	
تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	-	837,287	318,169	318,169	
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	1,887,654	16,501,642	6,181,811	5,685,800	
	12,710,869	**67,396,053**	**24,556,699**	**21,808,399**	
ج- موجودات ضريبية مؤجلة - صافي					
احتياطي القيمة العادلة	**40,780**	**529,747**	**51,871**	**48,946**	
	10,510	**499,477**	**62,831**	**768,994**	
			5,658,388	**60,343,572**	

- ان الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي :	موجودات ضريبية مؤجلة		مطلوبات ضريبية مؤجلة	
	2021	2020	2021	2020
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	21,808,399	22,804,298	48,946	3,081,065
المضاف خلال السنة	4,797,947	1,567,870	3,930	2,252
المطفئ خلال السنة	(2,049,647)	(2,563,769)	(1,005)	(3,034,371)
رصيد نهاية السنة	**24,556,699**	**21,808,399**	**51,871**	**48,946**

* إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة وهي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

ج - فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :	2021	2020
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	51,893,989	52,073,578
ارباح غير خاضعة للضريبة	(23,147,881)	(39,854,042)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	28,846,779	33,558,257
الربح الضريبي	57,592,887	45,777,793
نسبة ضريبة الدخل	%31,8	%41
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	**18,335,056**	**18,770,076**

22. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	المبلـــغ	عدد الأقساط: الكليـــة	عدد الأقساط: المتبقيـــة	دورية استحقاق الأقساط	الضمانـــات	سعر فائدة الإقتراض
31 كانون الأول 2021	دينار					
اقتراض من بنوك مركزية *	41,560,368	108-24	66-3	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	صفر – 1%
اقتراض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري**	15,000,000	1	1	دفعة واحدة	رهن قروض عقارية لصالح الشركة	%4,15
اقتراض من بنوك خارجية***	-					
إلتزامات عقود الإيجار ****	15,578,959	838	482	سنوي	لا يوجد	متوسط %5,75
المجموع	**72,139,327**					
31 كانون الأول 2020						
اقتراض من بنوك مركزية *	46,968,903	108 - 24	76 - 15	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	صفر – 1%
اقتراض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري**	15,000,000	1	1	دفعة واحدة	تجيير سندات رهن قروض عقارية لصالح الشركة	%4,15
اقتراض من بنوك خارجية***	7,090,000	1	1	دفعة واحدة	لا يوجد	متوسط
إلتزامات عقود الإيجار ****	15,523,423	791	491	ربع ونصف سنوي وسنوي	لا يوجد	%5,75
المجموع	**84,582,326**					

* تـم إعـادة إقـراض المبالـغ أعـلاه لعمـلاء البنـك ضمـن شـريحة المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة والشـركات الكبـرى بأسـعار فائـدة تتـراوح مـن 2% الـى 6,83%.

- إن الإقتـراض ذو فائـدة ثابتـة ولا يوجـد اقتـراض ذو فائـدة متغيـرة , وبلـغ رصيـد الاقتـراض الغيـر خاضـع لفائـدة والمتعلـق بالقـروض التـي طرحهـا البنـك المركـزي الأردنـي لمواجهـة جائحـة كورونـا مبلـغ 30,177,593 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2021.

** يمثل هذا البند المبلغ المقترض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري وتستحق دفعة واحدة لأجل ثلاث سنوات.

** ** التزامات عقود الإيجار - مقابل حق إستخدام الأصول – المستأجرة:	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	دينار	دينار
اقل من سنة واحدة	3,424,483	3,131,027
من سنة إلى خمس سنوات	10,700,014	10,518,639
أكثر من خمس سنوات	6,595,172	7,258,618
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	20,719,669	20,908,284
التزامات الإيجار المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	15,578,959	15,523,423
لغاية سنة	2,615,263	2,081,138
اكثر من سنة	**12,963,696**	**13,442,285**

23. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2021	2020
	دينار	دينار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	3,181,123	5,469,474
شيكات مقبولة الدفع	9,781,208	7,521,812
أمانات وذمم مؤقتة	7,756,932	6,844,610
أرباح مساهمين غير موزعة	2,605,617	2,126,474
تأمينات صناديق حديدية	174,455	174,168
تأمينات عقارات مباعة	65,000	26,700
مشتقات أدوات مالية – إيضاح (14)	5,448	238,254
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بنود خارج المركز المالي**	7,694,926	8,845,153
مطلوبات أخرى*	10,986,284	9,175,767
	42,250,993	**40,422,412**

* إن تفاصيل بند المطلوبات الاخرى هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2021	2020
	دينار	دينار
أمانات الضمان الاجتماعي	283,703	264,041
أمانات ضريبة الدخل	315,834	260,643
مصروفات مستحقة	8,438,566	6,839,253
حوالات واردة	393,462	455,931
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	1,499,719	1,300,899
	10,986,284	**9,175,767**

** هجات تحتجز بشكل تجميعي بشكل تجميعي كما يلي:

البنود	كما في 31 كانون الأول 2021				كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	خسائر إئتمانية متوقعة على مدى 12 شهراً	خسائر إئتمانية متوقعة على مدى العمر	خسائر إئتمانية متوقعة على مدى العمر		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	362,976,823	69,660,469	9,541,348	65,621,764	468,544,523	661,375,908
التعرضات الجديدة خلال السنة	99,660,469	9,541,348	65,621,764	15	80,971,401	49,324,648
المعدلة خلال السنة	(45,653,756)	(1,916,939)	73,246,173	386,983,536	497,212,283	536,378,967
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	2,934,695	201,908	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,540,660)	(600,561)	22,550,660	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(219,442)	(274,355)	616,743	8,343	-	
التعرضات المستحقة	(14,866,681)	(9,610,814)	(37,673)	(15,410,541)	(49,345,734)	(174,321,589)
الأثر على تقييم التصنيف بين المراحل خلال السنة	2,002,292	125,870	(131,478)	(1,147,833)	(14,809,135)	49,324,648
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	(1,570,525)	(318)	(1,703,311)	(3,679,575)	(3,679,575)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**352,723,215**	**63,088,221**	**726,223**	**28,348,138**	**468,544,523**	**661,375,908**

- كما توزع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما يلي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2021						كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	590,584	460,649	158,736	5,617	7,629,567	8,845,153	10,206,853
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	101,580	17,593	3,100	891	213,481	336,645	465,085
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(69,369)	(13,901)	(46,063)	(267)	(839,091)	(968,691)	(1,132,273)
	622,795	464,341	115,773	6,241	7,003,957	8,213,107	9,539,665
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	25,820	2,450	(24,482)	(2,450)	(1,338)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(55,323)	(4,207)	62,196	4,207	(6,873)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(512)	(1,912)	(2,150)	(562)	5,136	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(18,947)	(1,845)	119,305	(158)	12,821	111,176	(36,899)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(238,658)	(342,482)	(34,026)	(1004)	-	(616,170)	(679,916)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(12,876)	-	(303)	-	(8)	(13,187)	22,303
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**322,299**	**116,345**	**236,313**	**6,274**	**7,013,695**	**7,694,926**	**8,845,153**

- هذا وتوزعت التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة وفقا للمراحل الإئتمانية بشكل افرادي كما يلي:

أ) الاعتمادات	كما في 31 كانون الأول 2021						كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	175,113	-	-	-	-	175,113	-
3	10,008,311	-	-	-	-	10,008,311	2,039,917
4	11,220,325	-	-	-	-	11,220,325	14,623,826
5	4,171,891	-	-	-	-	4,171,891	34,544,393
6	932,147	-	-	-	-	932,147	1,100,314
7	-	-	79,672	-	-	79,672	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**26,507,787**	**-**	**79,672**	**-**	**-**	**26,587,459**	**52,308,450**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	52,238,875	-	69,575	-	-	52,308,450	69,214,211
التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,590,726	-	-	-	-	2,590,726	18,855,351
التسهيلات المسددة	(2,254,195)	-	(5,752)	-	-	(2,259,947)	(27,315,317)
	52,575,406	-	63,823	-	-	52,639,229	60,754,245
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(41,950)	-	41,950	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	(23,677)	-	-	(23,677)	(10,083,269)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(26,025,669)	-	(2,424)	-	-	(26,028,093)	1,637,474
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**26,507,787**	**-**	**79,672**	**-**	**-**	**26,587,459**	**52,308,450**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	92,753	-	139	-	-	92,892	168,490
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	5,157	-	-	-	-	5,157	2,408
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(1,811)	-	(12)	-	-	(1,823)	(78,686)
	96,099	-	127	-	-	96,226	92,212
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(57)	-	57	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	2,493	-	-	2,493	(55,357)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(78,881)	-	937	-	-	(77,944)	56,037
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**17,161**	**-**	**3,614**	**-**	**-**	**20,775**	**92,892**

ب) القبولات	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-
3	1,119,185	-	-	-	-	1,385,571
4	6,513,789	-	-	-	-	10,828,403
5	3,970,116	-	404,981	-	-	2,320,947
6	1,933,933	-	-	-	-	4,092,529
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	**13,537,023**	**-**	404,981	**-**	**-**	**18,627,450**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	17,654,645	-	972,805	-	-	19,349,139
التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,771,148	-	-	-	-	12,612,284
التسهيلات المسددة	(12,831,463)	-	(530,571)	-	-	(13,932,315)
	12,594,330	-	442,234	-	-	18,029,108
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	442,234	-	(442,234)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(340,745)	-	340,745	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(189,539)	-	64,236	-	-	(971,154)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,030,743	-	-	-	-	1,569,496
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**13,537,023**	**-**	**404,981**	**-**	**-**	**18,627,450**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	33,581	-	4,281	-	-	37,862	75,674
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	11,552	-	-	-	-	11,552	12,208
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(18,183)	-	(2,643)	-	-	(20,826)	(51,397)
	26,950	-	1,638	-	-	28,588	36,485
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,638	-	(1,638)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(110)	-	110	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(1,506)	-	1,006	-	-	(500)	(6,764)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(11,878)	-	-	-	-	(11,878)	8,141
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**15,094**	**-**	**1,116**	**-**	**-**	**16,210**	**37,862**

ج) الكفالات	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	2,809,550	-	-	-	-	2,809,550	199,390
3	4,114,691	-	615,950	-	-	4,730,641	9,739,704
4	20,856,990	-	741,335	-	-	21,598,325	30,206,536
5	30,258,677	-	4,105,006	-	-	34,363,683	37,037,374
6	14,842,216	-	3,581,859	-	-	18,424,075	22,432,818
7	-	-	2,446,562	-	-	2,446,562	860,622
8	-	-	-	-	25,000	25,000	77,030
9	-	-	-	-	21,978	21,978	79,684
10	-	-	-	-	10,933,917	10,933,917	11,409,752
المجموع	**72,882,124**	**-**	**11,490,712**	**-**	**10,980,895**	**95,353,731**	**112,042,910**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2021						كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	96,900,814	-	3,575,630	-	11,566,466	112,042,910	114,413,012
التسهيلات الجديدة خلال السنة	4,019,976	-	1,138,030	-	96,997	5,255,003	2,704,853
التسهيلات المسددة	(3,106,562)	-	(442,121)	-	(713,228)	(4,261,911)	(5,354,268)
	97,814,228	-	4,271,539	-	10,950,235	113,036,002	111,763,597
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	852,092	-	(850,092)	-	(2,000)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,535,460)	-	8,545,460	-	(10,000)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(75,878)	-	(23,257)	-	107,478	8,343	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	41,614	-	(483,737)	-	(64,500)	(506,623)	(189,071)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(16,019,867)	-	48,412	-	-	(15,971,455)	2,210,888
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,194,605)	-	(17,613)	-	(318)	(1,212,536)	(1,742,504)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**72,882,124**	**-**	**11,490,712**	**-**	**10,980,895**	**95,353,731**	**112,042,910**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2021						كما في 31 كانون الأول 2020
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	273,591	-	50,199	-	7,629,567	7,953,357	8,467,806
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	4,654	-	2,389	-	213,481	220,524	403,006
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(18,373)	-	(2,111)	-	(839,091)	(859,575)	(704,409)
	259,872	-	50,477	-	7,003,957	7,314,306	8,166,403
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	23,203	-	(21,865)	-	(1,338)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(40,293)	-	47,166	-	(6,873)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(60)	-	(442)	-	502	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(18,820)	-	59,678	-	17,455	58,313	46,046
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(99,685)	-	(11,049)	-	-	(110,734)	(283,791)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(12,742)	-	(22)	-	(8)	(12,772)	24,699
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**111,475**	**-**	**123,943**	**-**	**7,013,695**	**7,249,113**	**7,953,357**

د) السقوف غير المستغلة

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	5,138	-	-	-	-	5,138	105,676
2	9,383,550	-	-	-	-	9,383,550	31,700,188
3	39,732,162	-	67,437	-	-	39,799,599	70,817,728
4	78,610,853	-	551,741	-	-	79,162,594	60,077,010
5	79,891,440	-	4,120,480	-	-	84,011,920	51,492,388
6	32,173,138	-	8,430,868	-	-	40,604,006	1,642,193
7	-	-	3,202,247	-	-	3,202,247	3,646,411
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
غير مصنفة	-	63,088,221	-	726,223	-	63,814,444	66,084,119
المجموع	**239,796,281**	**63,088,221**	**16,372,773**	**726,223**	**-**	**319,983,498**	**285,565,713**

افصاح الحركة على السقوف غير المستغلة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	196,182,489	65,621,764	23,299,105	462,355	-	285,565,713	458,399,546
التسهيلات الجديدة خلال السنة	55,278,619	9,541,348	431,387	103,170	-	65,354,524	15,152,160
التسهيلات المسددة	(27,461,536)	(1,916,939)	(3,018,701)	(22,573)	-	(32,419,749)	(127,719,689)
	223,999,572	73,246,173	20,711,791	542,952	-	318,500,488	345,832,017
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,640,369	201,908	(1,640,369)	(201,908)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,622,505)	(600,561)	13,622,505	600,561	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(143,564)	(274,355)	(45,115)	(46,231)	509,265	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	2,150,217	125,870	(704,655)	(131,478)	(509,265)	930,689	(3,565,641)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	26,148,112	(9,610,814)	(15,456,529)	(37,673)	-	1,043,096	(54,763,592)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(375,920)	-	(114,855)	-	-	(490,775)	(1,937,071)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**239,796,281**	**63,088,221**	**16,372,773**	**726,223**	**-**	**319,983,498**	**285,565,713**

كما في 31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	190,659	460,649	-	761,042
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	80,217	17,593	-	99,412
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(31,002)	(13,901)	-	(86,467)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	979	2,450	-	773,987
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(14,863)	(4,207)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(452)	(1,912)	4,634	-
الأثر على المخصص للتغير في التصنيف خلال المراحل الثلاث خلال السنة	1,379	(1,845)	(4,634)	50,870
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(48,214)	(342,482)	-	(415,614)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات أخرى (يتغير أسعار الصرف)	-	(134)	-	(415)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**178,569**	**116,345**	**-**	**408,828**

كما في 31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	104,117	5,617	-	761,042	1,494,883
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	711	891	-	99,412	47,463
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(41,297)	(267)	-	(86,467)	(297,781)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	63,531	6,241	-	773,987	1,244,565
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(979)	(2,450)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	14,863	4,207	-	-	-
الأثر على المخصص للتغير في التصنيف خلال المراحل الثلاث خلال السنة	(1,708)	(562)	4,634	-	(20,824)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(23,914)	(1,004)	-	(415,614)	(460,303)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-
تعديلات أخرى (يتغير أسعار الصرف)	(281)	-	-	(415)	(2,396)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**107,640**	**6,274**	**-**	**408,828**	**761,042**

24. رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 .
- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

25. الاحتياطيات

- الاحتياطي القانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- الاحتياطي الاختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة , يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات السلطات الرقابية الأخرى, هذا وقد تم تحويل رصيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة الى الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 إستنادا لتعميم البنك المركزي رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 والسلطات الرقابية الأخرى .

- الاحتياطي الخاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اســـــم الاحتياطـــــي	المبلـغ دينار	طبيعة التقييد
الاحتياطي القانوني	104,362,505	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	4,102,021	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	5,849,743	متطلبات السلطات الرقابية

26. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:	2021 دينار	2020 دينار
رصيد في بداية السنة	(12,855,521)	(12,268,120)
التغير في ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة خلال السنة *	(154,164)	(587,401)
الرصيد في نهاية السنة	(13,009,685)	(12,855,521)

* يشمل هذا البند التغير بعد الاخذ بعين الاعتبار صافي حصة البنك من القطع البنيوي للإستثمار في رأس مال بنك الأردن – سوريا للأعوام 2021 و2020.

27. احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2021	2020
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(6,092,218)	24,954,157
أرباح غير متحققة – أدوات ملكية	2,734,811	722,343
(خسائر) غير متحققة – أدوات دين	-	(532,176)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – أدوات دين	(212,204)	134,933
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة لقائمة الربح أو الخسارة نتيجة البيع	(406,788)	-
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع	-	(34,403,592)
مطلوبات ضريبية مؤجلة	**(2,925)**	**3,032,119**
الرصيد في نهاية السنة *	**(3,979,324)**	**(6,092,218)**

* بالصافي بعد الضريبة المؤجلة و البالغة 48,946 دينار.

28. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	165,814,735	99,400,640
أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) ايضاح (2)	3,824,745	-
الرصيد في بداية السنة المعدل	**169,639,480**	**99,400,640**
أرباح موزعة على المساهمين	(24,000,000)	-
أرباح السنة	36,008,748	35,794,598
المحول (الى) الاحتياطيات	(6,518,732)	(5,914,021)
الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل*	-	33,712,044
فروقات ترجمة عملات أجنبية	902,866	2,821,474
الرصيد في نهاية السنة	**176,032,362**	**165,814,735**

- يشمل رصيد الارباح المدورة 24,556,699 دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2021 (21,808,399 دينار كما في 31 كانون الاول 2020).
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 439,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه , كما يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لاي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والناجمة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018.

* بالصافي بعد ضريبة الدخل,

29. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة خلال العام 2022 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من رأس المال وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

30. الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة:		
للافراد (التجزئة) :	**46,406,205**	**45,729,532**
حسابات جارية مدينة	1,405,377	1,335,160
قروض وكمبيالات	40,559,790	39,983,762
بطاقات الائتمان	4,441,038	4,410,610
القروض العقارية	**16,742,079**	**16,662,155**
الشركات :	**36,722,111**	**44,053,951**
الشركات الكبرى :	21,823,354	27,426,194
حسابات جارية مدينة	4,495,271	5,091,169
قروض وكمبيالات	17,328,083	22,335,025
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	14,898,757	16,627,757
حسابات جارية مدينة	3,492,182	3,688,834
قروض وكمبيالات	11,406,575	12,938,923
الحكومة والقطاع العام	**8,548,868**	**7,667,306**
البنود الأخرى:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,661,143	2,446,563
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,919,776	6,591,623
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	14,772,769	12,282,740
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	124,695	1,254,044
المجمـــوع	**128,897,646**	**136,687,914**

31. الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,589,453	2,606,147
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	2,876	11,452
ودائع توفير	2,391,408	2,188,283
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	9,999,152	15,390,904
شهادات إيداع	971,771	3,166,341
أموال مقترضة	751,527	247,236
تأمينات نقدية	1,687,643	1,728,108
رسوم ضمان الودائع	2,351,034	2,597,671
فوائد إلتزامات عقود إيجار	926,248	843,382
	20,671,112	**28,779,524**

32. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	4,137,983	4,263,344
عمولات تسهيلات غير مباشرة	2,503,111	2,810,037
عمولات أخرى	15,546,421	13,888,986
المجموع	**22,187,515**	**20,962,367**
ينزل: عمولات مدينة	1,194,968	1,115,155
صافي ايرادات العمولات	**20,992,547**	**19,847,212**

33. أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
ناتجة عن التداول/ التعامل	165,095	112,160
ناتجة عن التقييم	3,134,263	2,530,549
	3,299,358	**2,642,709**

34. أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العـــام 2021	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	-	77,381	12,888	90,269
	-	**77,381**	**12,888**	**90,269**

العـــام 2020	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	63,580	(11,654)	4,296	56,222
حق إستلام موجودات مالية بالقيمة العادلة (إيضاح 10)	-	15,000,000	-	15,000,000
	63,580	**14,988,346**	**4,296**	**15,056,222**

35. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة	1,603,670	626,233
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك	550,211	338,603
ايرادات البريد والهاتف وسويفت	466,990	572,822
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك	184,717	181,851
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	81,073	717,916
فوائد معلقة معادة للإيرادات	690,942	504,410
ايرادات أخرى	1,635,814	923,440
	5,213,417	**3,865,275**

36. نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	24,378,296	25,436,637
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,227,512	2,089,018
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,642,728	1,661,669
نفقات طبية	1,088,465	1,117,072
تدريب الموظفين	365,151	246,455
مياومات سفر وتنقلات	461,237	359,825
تأمين حياة	92,614	69,632
	30,256,003	**30,980,308**

37. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
ايجارات	1,049,498	949,703
قرطاسية ومطبوعات	811,651	803,214
بريد وهاتف وسويفت	2,190,439	2,136,325
أنظمة و صيانة وتصليحات وتنظيفات	6,448,015	5,762,135
رسوم ورخص وضرائب	3,958,710	3,569,617
اعلانات واشتراكات	6,909,743	6,584,749
رسوم تأمين	4,717,389	3,402,643
انارة وتدفئة	561,935	608,593
تبرعات واعانات	509,254	1,602,697
ضيافة	213,561	198,647
أتعاب مهنية وقانونية وإستشارات	1,857,303	1,918,133
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	55,000	55,000
متفرقة أخرى	1,141,514	1,289,932
	30,424,012	**28,881,388**

38. مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهيـة في 31 كانون الأول 2021	2020
	دينار	دينار
الأرصدة لدى بنوك مركزية	35,395	(32,537)
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	3,195	2,687
الايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	(5,908)	(87,116)
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل – أدوات الدين	(212,204)	134,933
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة	17,597,472	32,733,710
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	(222,791)	501,239
بنود خارج قائمة المركز المالي	(1,137,040)	(1,384,003)
	16,058,119	**31,868,913**

39. حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينار	دينار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	36,008,748	35,794,598
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,000,000	200,000,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساســي	**0,180**	**0,179**
مخفــض	**0,180**	**0,179**

40. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــــــــون الأول 2021	2020
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	371,518,123	338,993,477
يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	136,007,374	190,726,236
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(42,575,971)	(19,824,487)
أرصدة مقيدة السحب	(99,756,950)	(96,977,030)
	365,192,576	**412,918,196**

41. مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي :	قيمـة عادلـة موجبـــــة	قيمـة عادلـة سالبـــــة	مجمـــوع المبالـــغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الإعتبارية (الإسمية) حسب الإستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	المجمـوع
2021	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	79,528	(84,986)	41,788,998	37,276,712	4,512,286	41,788,998
المجمـــــــــــوع	**79,538**	**(84,986)**	**41,788,998**	**37,276,712**	**4,512,286**	**41,788,998**
2020						
عقود شراء عملات اجنبية	58,931	(297,185)	16,057,213	15,056,023	1,001,190	16,057,213
المجمـــــــــــوع	**58,931**	**(297,185)**	**16,057,213**	**15,056,023**	**1,001,190**	**16,057,213**

- تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان .

تتمثل جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالقروض والودائع والتسهيلات الائتمانية. إن جميع هذه المعاملات تتم في سياق الأعمال العادية للبنك وبأسعار الفوائد والعمولات التجارية.

42. المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركات التابعة لهم وكبار المساهمين. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأطراف ذات العلاقة تعمل بأسعار الفوائد والعمولات التجارية.

	الجهة ذات العلاقة				المجموع	
	الشركات التابعة*	أعضاء مجلس الإدارة	المساهمين الرئيسيين	أطراف أخرى	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كفالات	50,000	10,000	-	-	60,000	60,000
قبولات واعتمادات	-	-	-	-	-	-
	50,000	10,000	-	-	60,000	60,000
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:						
ودائع عملاء وتأمينات	19,129,912	520,770	14,557,619	150,003	34,358,304	32,956,304
ودائع بنوك	7,753,511	-	-	-	7,753,511	8,659,272
أموال مقترضة	3,434,659	-	-	-	3,434,659	3,561,616
	30,318,082	520,770	14,557,619	150,003	45,546,474	45,177,192
مطلوبات:						
أرصدة التأمينات النقدية	3,982,000	-	-	-	3,982,000	3,982,000
أرصدة ودائع و حسابات جارية	217,180	-	-	-	217,180	576,234
أرصدة تسهيلات ائتمانية	2,323,724	-	1,891,970	-	4,215,694	4,730,412
استثمارات	45,415,294	-	-	-	45,415,294	45,415,294
موجودات :						
- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :						
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:	أرباح	أرباح	أرباح	أرباح	دينار	دينار
	الجهة ذات العلاقة				المجموع	
	الشركات التابعة*	أعضاء مجلس الإدارة	المساهمين الرئيسيين	أطراف أخرى	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	أرباح	أرباح	أرباح	أرباح	دينار	دينار
عناصر قائمة الربح او الخسارة الموحدة:						
فوائد ومعمولات دائنة	6,839	111,325	139,108	365	345,875	450,371
فوائد ومعمولات مدينة	772,826	20,377	128,853	33,766	1,055,710	3,349,129

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار من 1.5% (يمثل السعر الأدنى هامش الفائدة مقابل تأمينات نقدية مقدارها 100%) إلى 10%. بلغت الفوائد الدائنة بالأجنبي 13.50%.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.0025% إلى 3.227%.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالأجنبي من 0.17% الى 0.20%.

* إن الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

ـ يتم اظهار الاستثمار في الشركة التابعة سوريا بالكلفة, علماً ان البنك قد قام بالتحوط للإنخفاض في قيمة الاستثمار في سجلاته.

ـ بلغ عدد الأطراف ذات العلاقة الذين تم منحهم تسهيلات ائتمانية 39 عميل كما في 31 كانون الاول 2021.

- فيما يلي ملحق لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) للإدارة التنفيذية للبنك:	2021	2020
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	2,182,094	2,587,570
تنقلات وأمانة سر	36,533	36,032
بدل عضوية وتنقلات ومكافآت مجلس الإدارة	658,982	595,031
المجموع	**2,877,609**	**3,218,633**

43. ادارة المخاطر

أولاً: الافصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها , ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن ادائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث :
- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة ,
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان, سوق, سيولة, عمليات, أمن المعلومات, ,,,) .
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر ,
- تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال, مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR), مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية, ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك.

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم ادارة الائتمان من خلال ما يلي :

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لادارة مخاطر الائتمان وكما يلي :

- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان الشركات) .
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيره (SME's) "تعنى بادارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة".
- دائرة ائتمان الافراد (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للافراد) .
- دائـرة مخاطـر محافـظ الائتمـان: والتـي تعنـى بشـكل اساسـي فـي الحفـاظ علـى نوعيـة الائتمـان الممنـوح لعمـلاء البنـك (الشـركات SME, وأفـراد) ودراسـة مؤشـرات المخاطـر Key Risk Indicators ودراسـة مؤشـرات الاداء Key Performance Indicators وذلـك مـن خـلال اعـداد دراســات وتقاريرتعنـى بـأداء القطاعـات الاقتصاديـة والصناعـات ومقارنتهـا بـأداء المحافـظ والمخصصـات واعـداد التوصيـات اللازمـة بخصـوص ذلـك بحيـث تسـاعد فـي توجيـه دوائـر تنميـة الاعمـال نحـو التوسـع فـي القطاعـات الاقتصاديـة و/أو الصناعـات الواعـده او فـي عـدم التوسـع فيهـا، كمـا تقـوم باعـداد دراسـات و تقاريـر دوريـة تهتـم بمـا يلـي:
  - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.
  - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.
  - تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
  - تقاريـر تعنـى بـأداء المحافـظ الائتمانيـة حسـب المحفظـة (شـركات،حكومة،SME و افـراد) ومقارنـة نسـب النمـو و الربحيـة بـأداء القطـاع المصرفـي.
  - تطبيـق المعيـار المحاسـبي فـي التقاريـر الماليـة IFRS9 مـن خـلال التقاريـر والسـيناريوهات اللازمـة للامتثـال فـي تطبيـق المعيـار فـي بدايـة العـام 2018.
  - تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء الى عشره مستويات وفقاً لما يلي:
- تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي، الادارة، الوضع المالي، الخبره,,, الخ) .
- تصنيف مخاطر الائتمان Facility Risk Rating (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان) .
- تصنيـف الضمـان (يتـم اعطـاء وزن مخاطـر حسـب طبيعـة ونـوع الضمانـة المقدمـة) والـذي يؤثـر بشـكل مباشـر علـى نسـبة التغطيـة Recovery Ratio بالتالـي احتسـاب نسـبة الخسـارة الناتجـة عـن التعثـر Loss Given Default LGD.

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان .

3. منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة التي تحدد اسس تعريف وقياس وادارة هذا النوع من المخاطر.

4. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان , القطاع الاقتصادي , التوزيع الجغرافي , المحافظ الائتمانية ,,, الخ) , وتتولى ادارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات .

5. نظام الصلاحيات وادارة العلاقة :

يعتمد بنك الاردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وادارة العلاقة لمختلف انشطة الائتمان .

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطر :

يتبع بنك الأردن اساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي :

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لاي مخاطر بهذا الخصوص .
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول .
- لجان متخصصه للموافقه على الائتمان .

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالاضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8. تطبيق انظمة الية لادارة الائتمان (Crems,E-loan) .

9. دوائر متخصصه لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة .

10. لجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر .

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها الى الادارة العليا ومجلس الادارة

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية .

13. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)

14. التقاريـر الرقابيـة :

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعـة مـن الكشوفـات الرقابيـة:

- المراقبـة اليوميـة :

التجاوزات الائتمانية, السقوف المستحقة غير المجددة, الحسابات المستحقة وغيرها .

- مراقبـة جـودة وتوزيـع المحفظـة الائتمانيـة .
- تصنيف المخاطر الائتمانية , القطاع الاقتصادي , نوع الائتمان , الضمانات, التركزات , اتجاهات جودة الاصول الائتمانية ,,,,,, وغيرها.
- مراقبــة التعـرض الائتمانــي (Total Exposure) علــى مســتوى العميل,المنطقــة الجغرافيـــة, نـوع الائتمـان, القطـاع الاقتصـادي, تاريـخ الاسـتحقاق, نـوع الضمـان وغيرهـا.

ورفـع هـذه التقاريـر بشـكل ربـع سـنوي الـى لجنـة إدارة المخاطـر المنبثقـه عـن مجلـس الادارة, امـا بالنسـبة للعمليـات اليوميـة فترفـع الـى المديـر العـام أولاً بـأول .

مخاطـر التشغيــل

وهـي المخاطـر التـي تنشـأ عـن عـدم كفـاءة او فشـل العمليـات الداخليـة والموظفيـن والانظمـة او تنشـأ نتيجـة أحـداث خارجيـة بمـا فـي ذلـك المخاطـر القانونيـة وقـد تـم تأسـيس دائـرة مخاطـر العمليـات فـي البنـك منـذ عـام 2003 وتـم رفدهـا بالكـوادر البشـرية المؤهلـة والأنظمـة الآليـة منـذ ذلـك التاريـخ وتتبـع إداريـا إلـى إدارة المخاطـر.

ويتولـى البنـك إدارة مخاطـر العمليـات ضمـن الأسس التاليـة:

1. اعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالاضافة الى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر العمليات (CAREWeb) .
3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة انواع مخاطر العمليات والاجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك , ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لإقرار هذه الملفات.
4. تتولى ادارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها اولاً بأول , يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعه للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.
5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile):
تطبيـق منهجيـة التقييـم الذاتـي للمخاطـر والإجـراءات الرقابيـة (CRSA) كأداه لادارة المخاطـر التشـغيلية وتقييمهـا بإسـتمرار للتعـرف علـى المخاطـر الجديـدة بالاضافـة للتأكـد مـن كفـاءة عمـل الاجـراءات الرقابيـة للحـد مـن هـذه المخاطـر وتحديـث هـذه الملفـات اولاً بـاول ليعكـس الواقـع الفعلـي لبيئـة العمـل.
6. بناء قاعدة بيانات بالاخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الاخطاء ونوعيتها الى لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة .
7. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن اسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الاداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم و تطبيق الاجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.
9. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.
10. تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الادارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.
11. تقييم اجراءات و سياسات العمل والتاكد من تحديد وتصحيح اي ضعف Control Gaps في الاجراءات الرقابية.
12. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.
13. تم تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها, يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم, وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.
14. تم تحديث ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب بالتنسيق مع دائرة الامتثال بحيث يتم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها, يتم عرض أية تعديلات على ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم, تتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- **مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):**
  وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- **مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):**
  وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق,
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:

- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value)
- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)
- اختبار الحساسية (Stress Testing)

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية :

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.
- تطبيق نظام لادارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan .

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق و السيولة من خلال:

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.
- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
- مراقبة عملية تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وإمتثال النسبة للحدود الدنيا.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.
- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.
- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.

- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.
- مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.
- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثره بالأزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالميا.
- مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.
- إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.
- مراقبة تغيرات اسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات اسعار الفوائد على مستوى كل أداه استثمارية.
- مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability, وقد تأسست وحدة أمن و حماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل الى بيئة أكثر أماناً.

وحرصا على تعزيز أمن و حماية المعلومات, يتولى البنك ادارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الاسس التالية:

- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
- الامتثال لمتطلبات PCI-DSS
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والاجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال اعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية.
- رفع التقارير الى لجنة ادارة المخاطر /مجلس الادارة بشكل دوري لمواكبة الاعمال والمستجدات.
- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP.
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT 2019.

مخاطر الامتثال

تعرف مخاطر الامتثال على انها المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

يؤمن بنك الاردن أن الامتثال للأنظمة والمعايير والتعليمات أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية ويوفر لها الحماية من العقوبات النظامية والحفاظ على سمعتها ومصداقيتها ويدرك انعكاس ذلك في الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين واصحاب المصالح, ويعتبر بنك الاردن الامتثال ثقافة مؤسسية ومسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب وتقع على عاتق جميع الجهات في البنك بدءا من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وانتهاءً بجميع الموظفين كل حسب صلاحياته والمهام المناطة به.

وانطلاقا من هنا أسس بنك الاردن دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تتبع للجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث ترفع الدائرة تقاريرها الدورية للجنة الامتثال حول المواضيع المتعلقة بكافة محاور الاعمال الموضحة ضمن الوحدات التي تندرج ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة , هذا وقد تم رفد الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الالية اللازمة لها لتحقيق اهدافها ومنح موظفي الدائرة والصلاحيات التي تمكنهم من اداء واجباتهم باستقلالية تامة و تخصيص الموازنات اللازمة لها و يتم تعيين ضباط امتثال في كافة الشركات التابعة للبنك وفروعه الخارجية ويتم متابعتهم والاشراف على اعمالهم من خلال دائرة الامتثال في الإدارة العامة .

يتم إدارة مخاطر الامتثال ضمن المحاور التالية:

مخاطر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين والأنظمة:

يتـم إدارة هـذه المخاطـر مـن خـلال وحـدة الامتثـال كوحـدة مسـتقلة تتبـع لدائـرة الامتثـال وتديـر مخاطـر الامتثـال علـى مسـتوى البنـك وفقـا للأسـس التاليـة:

- اعـداد سياسـة الامتثـال علـى مسـتوى المجموعـة البنكيـة Compliance Group Plicy وتطويرهـا واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك وتعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك ومراجعتهـا بشـكل دوري.
- تطبيق نظام الي لادارة مخاطر الامتثال مبني على درجة المخاطرRis Based Approch.
- تقديـم النصـح و المشـورة لمجلـس الادارة ولباقـي الادارات التنفيذيـة فـي البنـك بشـأن التطبيـق السـليم للتعليمـات والقوانيـن (منهـا القوانيـن والسياسـات الداخليـة.
- اعـداد برامـج التحقـق مـن الامتثـال بـ Compliance Monitoring Programme لتزويـد الإدارة بتأكيـد معقـول بـأن مخاطـر الامتثـال الرئيسـية تـدار بشـكل ملائـم مـن قبـل الجهـات ذات العلاقـة.
- ايصال التغيرات المرتبطة بالتعليمات لتحقيق الاهداف المشتركة ومشاركتها مع قطاع الأعمال في الوقت المناسب.
- دائـرة الامتثـال هـي نقطـة الاتصـال مـع الجهـات الرقابيـة والمسـؤولة عـن مسـاعدة الادارة العليـا بالحفـاظ علـى اقامـة علاقـات جيـدة مـع الجهـات الرقابيـة.
- المساعدة في تعزيز ثقافة الامتثال من خلال العمل بدور النصح والارشاد وتوضيح القوانين.
- توفير التدريب والتوعية للإدارة والموظفين بشأن متطلبات الامتثال بشكل مستمر وتطوير برامج التدريب وفقا للمستجدات.
- التنسيق مع الوظائف الرقابية الأخرى مثل دائرة التدقيق الداخلي ودوائر المخاطر وتنسيق العمل الذي تقوم به هذه الوظائف.

مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يتـم إدارة هـذه المخاطـر مـن خـلال وحـدة مكافحـة عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب, كوحـده مسـتقلة وتتبـع إداريـاً إلـى دائـرة الامتثـال تتولـى الوحـدة إدارة مخاطـر عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الارهـاب علـى مسـتوى المجموعـة ضمـن الأسـس التاليـة:

- سياسـة لمكافحـة غسـل الامـوال وتمويـل الارهـاب علـى مسـتوى المجموعـة AML Group Policy معتمـدة مـن مجلـس ادارة البنـك ومعممـة علـى كافـة العامليـن فـي البنـك باختـلاف مهامهـم الوظيفيـة وبجميـع مسـتوياتهم الادارية .
- تعييـن مسـؤول للابـلاغ Money Laundering Reporting Officer MLRO يتولـى وبشـكل مسـتقل عمليـة الابـلاغ لوحـدة التحريـات الماليـة FIU عـن اي شـبهة تتعلـق بغسـل امـوال او تمويـل ارهـاب او تهـرب ضريبـي وتعييـن نائـب لـه.
- تطبيـق برنامـج للتعـرف علـى العمـلاء KYC بمـا ينسـجم مـع متطلبـات مختلـف الجهـات الرقابيـة و تطبيـق اجـراءات العنايـة الواجبـةCustomer Due Diligence اسـتنادا للمنهـج المسـتند الـى المخاطـر بحيـث يتـم بـذل العنايـة الواجبـة المعـززة Enhanced Customer Due Diligence للعمـلاء مـن الشـخصيات الطبيعيـة و الاعتباريـة الذيـن ينطبـق عليهـم تصنيـف العميـل مرتفـع المخاطـر وفقـا لمنهجيـة البنـك المعتمـدة لتصنيـف مخاطـر غسـل الامـوال و تمويـل الارهـاب و تشـمل هـذه الاجـراءات حظـر التعامـل مـع اي مـن الاسـماء المدرجـة علـى قوائـم الحظـر الدوليـة و اهمهـا قـرارات مجلـس الامـن و كذلـك حظـر فتـح حسـابات مجهولـة او حسـابات رقميـة او التعامـل مـع البنـوك الوهميـة.
- تبنـي اجـراءات تسـاعد البنـك علـى التعـرف علـى المسـتفيد الحقيقـي Beneficial Owner والمسـتفيد النهائـي Ultimate Beneficial Owner عنـد انشـاء العلاقـة و /أو عنـد اجـراء اي عمليـة ماليـة لمصلحـة اي عميـل مـن خـلال البنـك .
- تبنـي اجـراءات للمتابعـة و المراقبـة المسـتمرة للحـركات الماليـة و انشـطة العمـلاء المنفـذة مـن خـلال قنـوات البنـك المختلفـة بشـكل مسـتمر و فقـا للمنهـج المسـتند الـى المخاطـر "Risk Based Approach "RBA للكشـف عـن اي نشـاط مشـبوه يقـع تحـت اطـار شـبهة غسـل امـوال او تمويـل ارهـاب او تهـرب ضريبـي و الاخطـار عنـه فـورا وفقـا للقوانيـن و التعليمـات السـارية التـي نتطبـق علـى البنـك حسـب القطـاع القضائـي الـذي يمـارس البنـك اعمـالا فيـه.
- يقـع علـى عاتـق دائـرة الامتثـال دراسـة المنتجـات قبـل طرحهـا و كذلـك تقييـم قنـوات تقديـم الخدمـة قبـل اتاحتهـا لعمـلاء البنـك و تقييـم مخاطـر اسـتغلالها لعمليـات غسـل الامـوال و تمويـل الاهـاب و وضـع الضوابـط المخففـة و تطويـر الاجـراءات الرقابيـة .
- تخصيـص قنـوات لموظفـي البنـك للابـلاغ عـن اي شـبهة تقـع ضمـن اطـار غسـل الامـوال او تمويـل الارهـاب او التهـرب الضريبـي و تشـجيعهم علـى الابـلاغ و توفيـر الحمايـة لهـم انطلاقـا مـن سياسـة البنـك للانـذار المبكـر Whistleblowing Policy.
- وضـع اجـراءات رادعـة لاي تقصيـر او عـدم امتثـال للمتطلبـات الـواردة ضمـن برنامـج البنـك لمكافحـة غسـل الامـوال و تمويـل الارهـاب و توثيـق ذلـك ضمـن ميثـاق السـلوك المهنـي Code of Conduct.
- اجـراء عمليـة تقييـم دوري لمخاطـر غسـل الامـوال و تمويـل الارهـاب التـي يواجههـا البنـك علـى مسـتوى المجموعـة البنكيـة Self- Risk Assessment تأخـذ بعيـن الاعتبـار مخاطـر العمـلاء- مخاطـر المنتجـات - مخاطـر قنـوات تقديـم الخدمـة - مخاطـر التفرعـات الخارجيـة و كذلـك نتائـج عمليـة التقييـم الوطنـي للمخاطـر National Risk Assessment .
- وضـع اجـراءات للتعامـل مـع البنـوك الاجنبيـة تشـمل تجـاذ اجـراءات العنايـة الواجبـة وفقـا لدرجـة المخاطـر و تقييـم برامـج الامتثـال و برامـج مكافحـة غسـل الامـوال و تمويـل الارهـاب فـي هـذه البنـوك و الحصـول علـى موافقـة السـيد المديـر العـام قبـل اي تعامـل و متابعـة تعامـلات البنـك مـع هـذه البنـوك بشـكل مسـتمر.
- وضـع برنامـج تدريبـي مسـتمر يشـمل كافـة موظفـي البنـك بمختلـف مسـتوياتهم الاداريـة بمـا فـي مجلـس ادارة البنـك و تطويـر هـذه البرنامـج بشـكل مسـتمر.
- التوثيـق و حفـظ السـجلات اسـتنادا لتعليمـات الجهـات الرقابيـة فـي القطاعـات القضائيـة التـي يمـارس البنـك اعمـال فيهـا و فقـا لاجـراءات و اليـات البنـك المخصصـه لهـذا الغـرض.
- اجراء عملية تدقيق مستقل من قبل دائرة التدقيق الداخلي و رفع النتائج و التوصيات للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

مخاطر عدم الامتثال لقانون FATCA

لاحقـا لدخـول الاردن فـي اتفاقيـة مـع الولايـات المتحـدة الامريكيـة و حكومـة (الـدول الشـريكة فـي الاتفاقيـة) بشـأن التعـاون مـن أجـل تسـهيل تطبيـق قانـون الامتثـال الضريبـي للحسـابات الاجنبيـة FATCA و تبنـي الاردن المنهـج الحكومـي IGA model 2 و كجـزء مـن برنامـج الامتثـال فـي بنـك الاردن قـام أعضـاء مجموعـة بنـك الاردن بإسـتكمال اجـراءات التسـجيل مـع دائـرة الخزينـة الامريكيـة - دائـرة الايـرادات الداخليـة (IRS) كمؤسسـة ماليـة اجنبيـة مشـاركة PFFI وذلـك فـي اطـار الجهـود الراميـة الـى الالتـزام بمتطلبـات قانـون الالتـزام الضريبـي علـى الحسـابات الاجنبيـة الامريكـي الصـادر عـام 2010 (FATCA).

وتقـوم وحـدة التحقـق المالـي والضريبـي/ قسـم الـ FATCAبإتخـاذ الإجـراءات الكفيلـة لتلبيـة متطلبـات قانـون الإمتثـال الضريبـي للحسـابات الأجنبيـة للعمـلاء الأمريـكان الـFATCA وذلـك لجميـع أعضـاء مجموعـة بنـك الأردن, وذلـك حسـب المنهجيـة و الإتفاقيـة الموقعـة مـع حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة IGA model 2, حيـث يعـد بنـك الأردن/ الأردن هـو الـLead للمجموعـة وبذلـك يكـون مسـؤولاً عـن عمليـة الإفصـاح لكامـل المجموعـة "عـدا بنـك الأردن/ البحريـن والـذي يخضـع لمنهجيـة وإتفاقيـة الـ "IGA model 1".

و انطلاقـا مـن سياسـة الامتثـال لقانـون الـ FATCA المعتمـدة مـن مجلـس الإدارة و التـي يتـم مراجعتهـا بشـكل دوري تـم تطويـر برنامـج الامتثـال ضمـن المحـاور الرئيسـية التاليـة:

- محور الـ Due Diligence and Documentation
- محور الـ Reporting
- محور الـ Certificate
- محور الـWithholding وفقا لمتطلبات الاتفاقية

مخاطر الاحتيال و الفساد

انطلاقـا مـن حـرص إدارة البنـك علـى تعزيـز مبـادئ الاسـتقامة و النزاهـة و العمـل الجماعـي تـم تاسـيس قسـم خـاص يعنـى بـادارة مخاطـر الاحتيـال و الفسـاد تحـت مظلـة دائـرة الامتثـال و تـم رفـد القسـم بالمـوارد البشـرية التـي تتمتـع بمهـارات و كفـاءات عاليـة.

حيث يعتمد برنامج ادارة مخاطر الاحتيال في بنك الاردن على الأسس التالية:

- اعتماد سياسة موحدة لمكافحة الاحتيال و الفساد على مستوى مجموعة بنك الادن و اعتمادها من مجلس ادارة البنك,
- توفير الأنظمة و الصلاحيات اللازمة لدائرة الامتثال التي تمكنها من ادارة هذا النوع من المخاطر و العمل على تطويرها بشكل مستمر .
- اعتمـاد سياسـة للتعـرف علـى الموظفيـن KYE تتضمـن التحقـق مـن الاشـخاص المرشـحين لوظائـف فـي البنـك مـن حيـث النزاهـة و عـدم وجـود مؤشـرات سـلبية تتعلـق بسـلوكياتهم و الاسـتمرار بالتحقـق مـن موظفـي البنـك بعـد التعييـن بتوظيـف اليـات للتحقـق مـن عـدم وجـود مؤشـرات سـلبية تتعلـق بسـلوكياتهم و ادائهـم .
- اعتماد اليات للتحقق من الموردين قبل التعامل و بعد التعاقد .
- اعتماد سياسة لادارة تعارض المصالح و و ضع اليات و اجراءات عمل لتجنب اي تعارض في المصالح و مراقبة الامتثال لها بشكل مستمر .
- اعتماد ميثاق للسلوك المهني Code of Conduct و تعميمه على كافة الموظفين و توعيتهم باهم مبادؤه بشكل مستمر.
- توفيـر قنـاة للابـلاغ "Whistleblowing" عـن اي اختراقـات او شـبهات و جعـل هـذه القنـاة متاحـة لكافـة اصحـاب المصالـح مـن موظفيـن /عمـلاء/ مسـاهمين /مورديـن علـى مـدار السـاعة وجعلهـا متاحـة علـى الموقـع الرسـمي للبنـك .
- وضـع مسـارات محـددة للتصعيـد فيمـا يتعلـق بمخالفـات الموظفيـن حسـب معطيـات كل حالـة (دائـرة الامتثـال /دائـرة المـوارد البشـرية/ دائـرة التدقيـق الداخلـي /لجنـة التدقيـق - مجلـس الادارة) .
- اعتمـاد سياسـة للانـذار المبكـر يضمـن البنـك بموجبهـا الحمايـة للمبلغيـن و يمكنهـم مـن الابـلاغ بشـكل سـري عـن اي معلومـات تتعلـق بوجـود مخالفـات او اختراقـات .
- اعتماد مبدأ الشفافية بحيث يتم اعلام البنك المركزي الأردني و الجهات المعنية عن اي حالات متحققة يتم التعامل معها.

إدارة ومعالجة شكاوى العملاء:

يولـي بنـك الأردن أهميـه خاصـة فيمـا يتعلـق بالتعامـل مـع العمـلاء بعدالـة وشـفافية, وينعكـس ذلـك واضحا بالأعمـال اليوميـة التـي يمارسـها البنـك بـدأً مـن اعتمـاد المنتجـات وطرحهـا وتسـعيرها وصياغـة العقـود والنمـاذج, وكذلـك الإعلانـات والحمـلات الدعائيـة, و يعتبـر تأسـيس وحـدة للتعامـل مـع شـكاوي العمـلاء التـي تـم تأسيسـها بمـا ينسـجم مـع تعليمـات التعامـل مـع العمـلاء بعدالـة وشـفافية رقـم 2012/56 الصـادرة عـن البنـك المركـزي الأردنـي بتاريـخ 2012/10/31 و تتبـع إداريـا لدائـرة الامتثـال بوصفهـا دائـرة رقابيـة مؤشـرا علـى الأهميـة التـي يوليهـا البنـك فيمـا يخـص تعاملـه مـع العمـلاء بعدالـة وشـفافية, حيـث يؤمـن بنـك الأردن أن شـكاوي العمـلاء ممكـن أن تكـون أداة هامـه جـداً لرصـد أي تجـاوزات فـي سياسـات وإجـراءات البنـك العامـة ووسـيله للتطويـر مـن خـلال اسـتقبال الشـكاوي وتحليلهـا والوقـوف علـى أسـبابها ومعالجـة أي خلـل قـد يكـون تسـبب فـي شـكوى العميـل, مـع عـدم اغفـال دور شـكاوي العمـلاء فـي تحسـين جـودة الخدمـة المقدمـة للعمـلاء مـن خـلال التنسـيق بيـن وحـدة شـكاوى العمـلاء و وحـدة جـودة الخدمـة اليومـي لغايـات معالجـة شـكاوي العمـلاء.

يتم إدارة ومعالجة شكاوي العملاء وفقا لما يلي:

- اعـداد سياسـة التعامـل مـع شـكاوي العمـلاء وتطويرهـا واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك وتعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك ومراجعتهـا بشـكل دوري
- اعـداد سياسـة التعامـل مـع العمـلاء بعدالـة وشـفافية وتطويرهـا واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس إدارة البنـك وتعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك ومراجعتهـا بشـكل دوري
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء على مدى 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع
- اعداد الية لادارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها اصوليا ومراجعتها بشكل دوري
- توفير انظمة الية ضمن نظام CX لادارة شكاوي العملاء و متابعتها
- يتـم التعامـل مـع الشـكاوي الـواردة مـن عمـلاء البنـك و شـركاته التابعـة و الفـروع الخارجيـة بالوقـوف علـى أسـبابها و معالجتهـا و ضمـان عدم تكرارهـا وذلـك فـي إطـار زمنـي محـدد باتفاقيـات مسـتوى الخدمـة التشـغيلية المصرفيـة التـي تحـدد الاطـار الزمنـي لمعالجـة الشـكاوي و بمـا يضمـن الاسـتقلالية و الحياديـة
- حفظ السجلات الخاصة بشكاوي العملاء و من ذلك تسجيل المكالمات و حفظها وفقا للاطر الزمنية المطلوبة بموجب التعليمات
- رفع تقارير بشكل دوري لمجلس الادارة بخصوص شكاوي العملاء و الاجراءات المتخذة للتعامل معها
- تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير ربع سنوية تتضمن بيانات احصائية بطبيعة و نوع الشكاوي المقدمة للبنك

ادارة مخاطر الامتثال لبرامج العقوبات الدولية

انطلاقـا مـن ايمـان البنـك بـدوره فـي المنظومـة الاقتصاديـة المحليـة و العالميـة يسـعى البنـك للامتثـال للقـرارات الصـادرة عـن مجلـس الامـن التابـع للأمـم المتحـدة والتـي صادقـت المملكـة الاردنيـة الهاشـمية عليهـا والمتعلقـة بقوائـم الارهـاب ومنـع انتشـار اسـلحة الدمـار الشـامل كمـا يتـم الامتثـال لاي قـرارات صـادرة عـن لجـان دوليـة صادقـت المملكـة الاردنيـة الهاشـمية عليهـا و كذلـك الـدول التـي يمـارس البنـك اعمـال فيهـا والعقوبـات والقيـود التـي تفرضهـا الـدول التـي يوجـد تعامـلات لبنـك الاردن مـع بنـوك مراسـلة خاضعـة للاختصاصـات القضائيـة التابعـة لهـا و ضمـن حـدود التعامـل مـع البنـك المراسـل .

اسـس بنـك الاردن وظيفـة مسـتقلة ضمـن الهيـكل التنظيمـي لدائـرة الامتثـال تقـع علـى عاتقهـا مسـؤولية التحقـق مـن تطبيـق برنامـج البنـك للامتثـال للعقوبـات الدوليـة و متابعـة المسـتجدات الدوليـة بهـذا الشـأن و عكسـها ضمـن متطلبـات برنامـج الامتثـال للعقوبـات الدوليـة.

هذا ويطبق بنك الاردن برنامج للامتثال للعقوبات الدولية على مستوى المجموعة البنكية يتضمن ما يلي:

- سياسـة للامتثـال للعقوبـات الدوليـة علـى مسـتوى المجموعـة Sanction Compliance Group Policy معتمـدة مـن قبـل مجلـس ادارة البنـك و التـي تـم تعميمهـا علـى كافـة العامليـن فـي البنـك باختـلاف مهامهـم الوظيفيـة و بجميـع مسـتوياتهم الاداريـة بشـكل عـام فقـد اتبـع البنـك سياسـة عـدم التهـاون Zero Tolerance Approach مـع أي شـكل مـن اشـكال عـدم الامتثـال للعقوبـات الماليـة التـي تفرضهـا اللجـان الدوليـة و التـي اشـير اليهـا سـابقاً.
- بموجب السياسة المشار اليها يلتزم بنك الاردن بما يلي :

- يرفض البنك التعاملات مع اي اشخاص او كيانات مدرجة بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الامن
- التجميـد الفـوري لأصـول أي حكومـة، هيئة،فـرد أو مؤسسـة ضمـن لوائـح العقوبـات الصـادرة عـن قـرارات لجـان الجـزاءات لمجلـس الامـن و اعـلام اللجنـة الفنيـة
- عدم تمرير اي تعملات من و الى دول محظور التعامل معها و وفقا لبرامج العقوبات المفروضة على هذه الدول،
- عـدم تمريـر اي تعامـلات تتعلـق بأنـواع محـددة مـن الأنشـطة الاقتصاديـة و التجاريـة ضمـن دولـة خاضعـة للعقوبـات ضمـن الحـدود الملزمـة للبنـك بهـذا الخصـوص
- الامتثـال للعقوبـات الصـادرة عـن مكتـب مراقبـة الاصـول الاجنبيـة OFAC التابـع لـوزارة الخزانـة الامريكيـة ضمـن الحـدود الملزمـة للبنـك بهـذا الخصـوص
- الامتثال للعقوبات الصادرة عن الاتحاد الاوروبي EU ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص

- توظيـف انظمـة الية توفـر قاعـدة بيانـات تشـمل كافـة القوائـم العالميـة للاشـخاص و الكيانـات المحظـور التعامـل معهـم والتـي تـم تحديثهـا بشـكل يومـي
- التحقـق مـن عـدم ادراج اي مـن العمـلاء المحتمليـن Customer Onboarding قبـل انشـاء العلاقـة و تفعيـل الحسـاب مـن خـلال "عمـل Integration" للقوائـم العالميـة مـع انظمـة البنـك المعتمـدة لفتـح الحسـابات مـن مختلـف القنـوات بحيـث يتـم التحقـق اليـا مـن اسـم العميـل و المسـتفيد الحقيقـي (شـريك /مفوض/وكيـل /وصي/ولـي)
- التحقـق و بشـكل مسـتمر بـأن اي مـن عمـلاء البنـك الحالييـن Pre-existing clients لـم يتـم ادراجـه علـى القوائـم بعـد فتـح الحسـاب خـلال العلاقـة، ويتـم ذلـك مـن خـلال تنفيـذ عمليـات مسـح الية دوريـة وفقـا لدرجـة المخاطـر RBA
- يصـدر النظـام الالـي تنبيهـات Alert فـي حـال ظهـور اي تشـابه بيـن اسـم اي مـن عمـلاء البنـك المحتمليـن او الحالييـن مـن الافـراد او الشـخصيات الاعتباريـة او اسـم اي مفـوض بموجـب الوكالـة او شـهادة التسـجيل ضمـن الملفـات الاساسـية المرتبطـة بالحسـاب مـع اسـم شـخص مـدرج بحيـث يتـم اجـراء عمليـة التحقيـق اللازم مـن قبـل دائـرة الامتثـال
- إجـراءات عمـل واضحـة تبيـن وبشـكل واضـح الإجـراءات الواجـب اتباعهـا فـي حـال تبيـن ان أي مـن العمـلاء قـد أصبـح مدرجـا ضمـن قوائـم مـن حيـث اجـراءات التصعيـد و الابـلاغ
- التحقق من أطراف أي معاملة مالية قبل تنفيذها

- اعتمـاد Online Safe Watch وهـو نظـام مرتبـط بشـكل مباشـر بنظـام الـ Swift والـذي يقـوم بشـكل مباشـر بإجـراء عمليـة مسـح لجميـع حقـول الـ Swift Message, والتحقـق مـن عـدم ادراج أي طـرف ضمـن حقـول الرسـالة قبـل إصدارهـا او اسـتقبالها, ممـا يضمـن عـدم تمريـر أي حـركات ماليـة مـن خـلال البنـوك المراسـلة تحتـوي أي اسـم مـدرج.
- تعاميـم محدثـة بشـكل دوري علـى مسـتوى المجموعـة البنكيـة تضمـن أسـماء الـدول ذات المخاطـر المرتفعـة معهـا بموجـب قـرارات مجلـس الامـن وبرامـج العقوبـات الدوليـة, لغايـات اتخـاذ إجـراءات العنايـة الواجبـة المعـززة قبـل تنفيـذ أي عمليـة تكـون احـدى هـذه الـدول طرفـا فيهـا
- عمليـة فحـص مسـتمرة للتحقـق مـن امتثـال كافـة موظفـي البنـك بمتطلبـات برنامـج الامتثـال للعقوبـات الدوليـة ضمـن برامـج التحقـق مـن الامتثـال التـي تجريهـا دائـرة الامتثـال بشـكل دوري،
- برامـج تدقيـق داخلـي للتحقـق بشـكل مسـتقل مـن كفايـة الاجـراءات المتخـذة لتلبيـة متطلبـات برنامـج الامتثـال للعقوبـات الدوليـة و ان دائـرة الامتثـال تقـوم بالـدور المطلـوب منهـا بهـذا الخصـوص
- برامـج تدريـب مسـتمرة تشـمل دورات تدريبيـة و نشـرات توعيـة للموظفيـن بمختلـف مسـتوياتهم الاداريـة بمـا فـي مجلـس ادارة البنـك و تطويـر هـذه البرامـج بشـكل مسـتمر

وتجـدر الاشـارة إلـى أن كافـة أنشـطة دائـرة الإمتثـال تخضـع للتدقيـق و المراجعـة المسـتمرة مـن قبـل دائـرة التدقيـق الداخلـي كجهـة مسـتقلة و ترفـع دائـرة التدقيـق الداخلـي تقاريرهـا فـي هـذا الاطـار إلـى لجنـة التدقيـق المنبثقـة عـن مجلـس الادارة

الافصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

أولاً: الإفصاحات الوصفية

بتاريـخ 24 تمـوز 2014 قامـت لجنـة المعاييـر المحاسـبية الدوليـة بإصـدار النسـخة النهائيـة مـن المعيـار الدولـي لإعـداد التقاريـر الماليـة (9) والمتعلـق بـالأدوات الماليـة والمخصصـات وسـيحل هـذا المعيـار محـل معيـار المحاسـبة الدولـي رقـم (39) وسـيكون الزامـياً فـي التطبيـق الفعلـي اعتبـاراً مـن 1 كانـون الثانـي 2018 ويتضمـن المعيـار مـا يلـي: -

- التصنيف والقياس للأدوات المالية.
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- محاسبة التحوط.

هـذا وقـد جـاء المعيـار اسـتجابة لنتائـج الـدروس المأخـوذة مـن الازمـة الماليـة العالميـة، حيـث اتضـح ان أحـد اسـباب امتـداد الازمـة هـو التأخـر فـي الاعتـراف بخسـائر الديـون, إذ كان يتـم الاعتـراف بالخسـائر حيـن تحققهـا, امـا المعيـار الجديـد فإنـه يتطلـب احتسـاب مخصصـات للتسـهيلات الائتمانيـة بنـاء علـى التوقعـات بحـدوث تعثـر او عـدم السـداد مـن قبـل المقتـرض.

يدخـل هـذا المعيـار فـي تعديـلات جذريـة علـى الطـرق المسـتخدمة فـي عمليـات احتسـاب المخصصـات لـدى البنـوك حيـث ان المفهـوم الحالـي لرصـد المخصصـات مبنـي علـى اسـاس رصـد المخصصـات الفعليـة للخسـائر المتحققـة جـراء الديـون المتعثـرة فـي حيـن ان المعيـار الجديـد مبنـي علـى اسـاس رصـد مخصصـات بنـاء علـى التوقعـات المسـتقبلية التعرضـات الائتمانيـة Proactive ويسـمى بخسـائر الائتمـان المتوقعـة ECL- Expected Credit Loss.

قـام بنـك الأردن وبالتعـاون مـع شـركة موديـز Moody's بأعمـال تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم 9, حيـث تـم توظيـف البيانـات التاريخيـة لمجموعـة بنـك الأردن فـي عمليـات قيـاس الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة المرجحـة بأثـر السـيناريوهات الاقتصاديـة.

وتـم مراعـاة الالتـزام بتعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي بالإضافـة إلـى منظومـة أعمـال البنـك ودوائـر المخاطـر (منظومـة المخاطـر) والدوائـر الرقابيـة فـي بنـاء منهجيـة بنـك الأردن فـي تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (9) بحيـث تحاكـي منهجيـة التطبيـق نمـوذج اعمـال مجموعـة بنـك الأردن فـي عمليـات الاحتسـاب ضمـن أفضـل الممارسـات, الطـرق الكميـة والنمـاذج الاحصائيـة للوصـول الـى مكونـات معادلـة احتسـاب الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة والتـي تتلخـص فـي:

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر

نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

يتـم تطبيـق منهجيـة بنـك الأردن فـي اعمـال تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (9) علـى مجموعـة بنـك الأردن فـي الأردن والخـارج وبمـا يتوافـق مـع قوانيـن وتعليمـات البلـدان المضيفـة, ويطبـق نمـوذج قيـاس الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة ضمـن الإطـار التالـي:

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) .
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار) .
- المطالبـات الائتمانيـة علـى البنـوك والمؤسسـات (باسـتثناء الأرصـدة الجاريـة التـي ستسـتعمل لتغطيـة عمليـات البنـك مثـل الحـوالات, الكفـالات والاعتمـادات خـلال فتـرة زمنيـة قصيـرة جـدا "أيـام").

وفيما يلي أهم المعلومات والتعريفات المستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:
التعثر (Default): يعرف التعثر في حالة التوقف عن الدفع (ظهور مستحقة) لمدة 90 يوم فأكثر مما يشكل إدراك ملموس لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل اتجاه البنك.

احتمالية التعثر (Probability of Default): هي نسبة احتمالية تعثر العميل او التأخر عن الوفاء بسداد الاقساط او الالتزامات في مواعيدها المحددة تجاه البنك , ويتم موائمتها استنادا إلى درجة مخاطر العميل.
على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد احتمالية التعثر من خلال ربط مخرجات نظام تصنيف درجات المخاطر الداخلي (Internal Risk Rating System) الذي يتم استخدامه لعملية تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة علما ان كل درجة مخاطر يقابلها احتمالية تعثر مرجحة بحالات التعثر التاريخية Historical Default Events by Segment على مستوى المحفظة.

على مستوى محفظة الأفراد: فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج, حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد.

التعرض عند التعثر (Exposure at Default): وتمثل الرصيد القائم (مديونية العميل) بالإضافة الى السقوف الممنوحة وغير المستغلة المرجحة بنسب الاستغلال وذلك عند حدو ث التعثر.

يتم احتساب الرصيد عند التعثر آخذين ايضاً بعين طبيعة التسهيلات (مباشرة وغير مباشرة بالإضافة الى دوارة و/أو متناقصة) حيث تم وضع أسس لاحتساب الرصيد عند التعثر بناء على طبيعة التسهيل وعمر الائتمان.

الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default): وتمثل خسارة البنك التي يتحملها عند إطفاء التسهيلات الهالكة وبحسب المعادلة (1- نسبة التغطية (Recovery Ratio)).

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: : يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر من خلال استخدام نموذج (RiskCalc) المقدم من قبل شركة (Moody's) وهو نموذج يستخدم في احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default) لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويعتمد النموذج على مدخلات أساسية وهي احتمالية التعثر للعميل , القطاع الاقتصادي الذي ينتمي له نشاط العميل بالإضافة لطبيعة التسهيل (تسهيل دوار و/او متناقص) كما يأخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات (Secured \Unsecured) بالإضافة الى نوع الضمانة وقيمتها, ويوفر استخدام نموذج (RiskCalc) احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر لسنة واحدة (LGD 1 year) وطول عمر التسهيل (Long Run LGD) بالإضافة الى احتساب نسب الاسترداد الناتجة (Recovery) طول فترة الائتمان وحتى نهاية عمره.

على مستوى محفظة الأفراد: تم افتراض نسبة الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج بناء على دراسة للمعايير الاقتصادية على مستوى المنطقة و بالتوافق مع المعايير المطبقة في بنك الأردن.

تم افتراض نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر كصفر للعملاء الذين يتعاملون مع البنك مقابل تأمينات نقدية 100% (بنفس عملة التسهيلات) والتسهيلات الممنوحة/المكفولة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (بغض النظر عن عملة التسهيلات).

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك:
احتساب احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتوقعة من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات:
- الحصة الأكبر لمحفظة السندات هي سندات مكفولة من الحكومة الأردنية ولا تخضع لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة, يتم احتساب مكونات معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة لل سندات من خلال ما يلي:

احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر EAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating:
يقوم بنك الأردن بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به, تشمل عملية تصنيف درجات مخاطر العميل دراسة وتحليل بيانات العملاء الكمية بحيث يتم تقييم الأداء المالي للعميل Financial Analysis (نسب وهوامش الربح, السيولة بالإضافة الى خدمة الدين وهيكل رأسمال النشاط) بالإضافة الى البيانات النوعية والتي تغطي نشاط العميل Business Analysis (الإدارة, وضع النشاط وعلاقته مع البنك بالإضافة الى مخاطر القطاع الاقتصادي).

يتكون جدول قياس درجات المخاطر من 10 درجات وتعبر كل منها (داخليا) عن درجة المخاطر المرتبطة بالعميل وبحيث انه كلما ارتفعت درجة مخاطر العميل انعكس ذلك على احتمالية تعثره بالتالي يترتب على ذلك فرض رقابة اكثر على حساب العميل واتباع اجراءات اشد في إدارة الائتمان الممنوح للعميل علما ان الدرجات من 1-6 تعبر بشكل عام عن مخاطر مقبولة نسبيا (بالتالي يدرج الائتمان الممنوح للعميل ضمن المرحلة الأولى) في حين تعكس الدرجة 7 حدوث ارتفاع جوهري في درجة مخاطر العميل (بالتالي يدرج ضمن المرحلة الثانية / تحت المراقبة) وأخيرا الدرجات من 8-10 تعكس دخول العميل في حالة التعثر اي ضمن المرحلة الثالثة ويصنف الائتمان الممنوح للعميل ضمن تصنيف غير عامل.

يوضح الجدول أدناه التصنيف الداخلي لدرجات مخاطر العملاء واحتمالية التعثر المقابلة لكل درجة تصنيف:

نظام التصنيف الداخلي	المرحلة الأئتمانية	احتمالية التعثر
6-1	المرحلة الأولى – ديون عاملة	من 0,008% الى 4,2%
7	المرحلة الثانية – تحت المراقبة	من 6,5% الى 15%
10-8	المرحلة الثالثة – غير عاملة	100%

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجميعي (Collective Basis):
على مستوى محفظة الأفراد فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج, حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد علما انه تم تقسيم منتجات ائتمان الافراد إلى أربعة مجموعات وهي (القروض السكنية , القروض الشخصية, قروض السيارات , القروض الدوارة بما فيها البطاقات الائتمانية) وهي ذات مخاطر ائتمانية متشابهة وتتشارك من حيث نوع المنتج الائتماني, نوعية الضمانات, سعر الفائدة والاستحقاق.

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي Individual Basis:
- على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تحديد تصنيف العميل حسب محفظة قطاع الاعمال (Business Segment) سواء شركات أو الشركات الصغيرة والمتوسطة من ثم دراسة معدل التعثر التاريخي للمحفظة Historical Default Data (لخمس سنوات سابقة) وعليه يتم إعطاء العميل درجة مخاطر تتناسب ومعدل التعثر التاريخي للمحفظة Segment Level Risk Rating وبالتالي تكون احتمالية التعثر للعميل ترجمة لمعدل التعثر التاريخي للمحفظة.
- بعد تحديد احتمالية التعثر للعميل على مستوى المحفظة يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للعميل على أساس افرادي (individual Basis) أي بحسب طبيعة التسهيلات الممنوحة للعميل/عمر الائتمان وتوفر الضمانات (اسوة بما ينطبق على جميع عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة).

حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):
- تشمل منهجية بنك الأردن في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.
- تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف التأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:

اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل بنك الأردن بالإضافة الى قرارات لجنة الائتمان.

لغايات تحديد حدوث تغيير جوهري في درجة مخاطر العميل يتم مقارنة درجة تصنيف العميل الحالية مع درجة تصنيف العميل في العام السابق (بيانات شهر 12 كأساس من كل عام) حيث يعتبر تراجع تصنيف العميل بمقدار درجتين (two full grades) مؤشر على ارتفاع مخاطر العميل او (ظهور مستحقة) لمدة 30 يوم فأكثر الأمر الذي يتطلب نقل العميل من Stage1 الى Stage2.

لغاية ضبط عملية الانتقال للمطالبات الائتمانية بين المراحل تم وضع الضوابط التالية:

- اعتماد معيار (فترة وجود مستحقة 30 يوم) منذ بداية التطبيق كمؤشر على وجود ارتفاع في مخاطر الائتمان,
- في حال وجود مستحقة أكثر من 30 يوم ولغاية 59 يوم على مستوى الحساب يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن المرحلة Stage 2.
- العميل المصنف تحت المراقبة تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 2 لحين التزام العميل بسداد (3) أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط واحد نصف سنوي، وفي حال التزام العميل وانتقال تصنيفه إلى منتظم يتم معاملة العميل حسب قاعدة عدد أيام المستحقة فقط.
- العميل المصنف غير عامل تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Sage 3, وفي حال تصويب وضع الحساب يتم انتقال العميل إلى Stage 2 كون تصنيف العميل سيصبح تحت المراقبة محول من غير عامل ويبقى بها حتى تحقق البند رقم 3.

السيناريوهات والمؤشرات الاقتصادية

يتم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية وترجيح ما نسبته (30% من نتيجة السيناريو السلبي + 30% من نتيجة السيناريو الإيجابي+ 40% من نتيجة السيناريو الأساسي)على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل/ الأداة وتكون نتيجة الخسارة الائتمانية المتوقعة اخذا بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق لكل تسهيل والمرحلة التي تم تصنيف العميل ضمنها (Stage 1, Stage2 & Stage3).

تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي، سلبي، ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين وأداء السوق المالي (لمحفظة الأفراد).

توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:

محفظة الشركات والتجارية الائتمانية	إن النموذج الذي وجد انه الأنسب احصائيا هو النموذج الذي يضم أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP كمتغيرات مستقلة لها تأثير على نوعية الائتمان (المتغير التابع). كلما تغير واحد من هذه المتغيرات فإن هذا التغير سيؤثر بالتالي على نوعية الائتمان (سلبا او ايجابا). بناء على نتائج الاختبار الاحصائي (t-statistics) تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية (أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP) اذ اظهرا انهما الأنسب لتحديد التغير في نوعية الائتمان للعميل.
محفظة الافراد	إن المؤشرات الإقتصادية التي تم إعتمادها في عملية احتساب الخسارة الائتمانية هي مؤشر أسعار المستهلك (CPI – Consumer Price Index) ومؤشر أسعار الأسهم (Stock Prices Proxies): كمؤشر يعكس وضع سوق العمالة. وقد تم اختيار هذه المؤشرات بعد أن تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية.
السندات	يتم احتساب مكونات معادلة الخسارة الائتمانية المتو قعة للسندات من خلال احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثرEAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال استخدام النماذج الإحصائية.
شركة الأردن للتأجير التمويلي	يتم احتساب الرصيد عند التعثر لقروض التأجير التمويلي إستناد الى (صافي الاستثمار + الجزء غير المستغل من السقف للعملاء ضمن المرحلة 1+2) - يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) من خلال نظام RiskCalc محتويا على قيمة الضمان/العقار المأخوذ بعين الاعتبار في جانب محفظة الشركات - تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج في جانب محفظة الافراد - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسناريوهات الاقتصادية وبناء عليه تم انتاج نتائج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل حسب تصنيفه ضمن محفظة الشركات او محفظة االأفراد.
شركة تفوق للاستثمارات المالية	- احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي السقف على الرغم من ان الاستغلال مربوط بإيداع أسهم (أي لا يوجد حرية للاستغلال دون وجود مساهمة من العميل) - احتساب ال LGD وفقا لقيمة ضمانة الأسهم الواردة من قبل الشركة (القيمة السوقية) وحسب أنظمة الاحتساب - منح العملاء في المحفظة درجة مخاطر (5) - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.
الودائع لدى البنوك	احتساب احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر LGD لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتوقعة من خلال استخدام النماذج الإحصائية

نتيجة لجائحة كوفيد 19 والتطورات الناجمة عنها, قام البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير منذ بدء الجائحة خلال العام 2020 وقد قام البنك باستئناف العمل على قياس اثر الجائحة ايضاً خلال العام الحالي 2021 وعلى النحو التالي:

- هيكلة التسهيلات وتأجيل الأقساط عملاً بتعليمات البنك المركزي الأردني بأخذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة
- قياس المخاطر المتوقعة للقطاعات الاقتصادية للعملاء كافة على مستوى مجموعة بنك الأردن , حيث تم ذلك من خلال قيام البنك المركزي الأردني باصدار تعليمات تقيس أثر أزمة كورونا على محافظ البنك لتقييم الوضع المتوقع من الأزمة وذلك من خلال تقسيم درجات تأثر العملاء/القطاعات إلى ثلاث درجات وكما يلي:

1) شديد التأثر : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة (المرحلة الثالثة) بعد مضي 2 - 3 شهور.
2) متوسط التأثر : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة (المرحلة الثالثة) بعد مضي 6 شهور .
3) منخفض التأثر : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة (المرحلة الثالثة) بعد مضي 9 شهور.

وعلى ضوء ذلك قامت مراكز الأعمال بدراسة عملائها الشركات والتجارية / الافراد من حيث مجموعة مؤشرات كما هو موضح أدناه:

محفظة الشركات والتجارية:

قامت دوائر الاعمال لكل من الشركات والتجارية بدراسة مجموعة من المؤشرات منها التدفقات النقدية , الوضع المالي للعميل والنشاط الاقتصادي لتزويدنا بدرجات تأثر العملاء , وقامت دائرة مخاطر محافظ الائتمان بادراج تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة , ورفع درجة مخاطرها إلى (8) واحتمالية تعثرها إلى (100%) وصولا إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل قطاع / عميل.

محفظة الافراد:

قامت ادارة الخدمات المصرفية للافراد بدراسة العملاء و القطاعات المتأثرة , وقامت دائرة مخاطر محافظ الائتمان بإدراج تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة , ورفع احتمالية تعثرها إلى (100%) وصولاً إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل عميل.

- كذلك الأمر تم اعادة تقييم أثر الأزمة على العملاء خلال العام 2021 ومقارنتهم مع نتائج التقييم في نهاية العام الماضي 2020 وما تم قياسه عند بدء الجائحة والخروج بحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة و التي تم عكسها على القوائم المالية.
- تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ وبالنظر إلى التطور السريع للوضع الحالي, أخذ البنك في الاعتبار تأثير التقلب العالي في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة, وقد انعكس هذا التقلب من خلال التعديل في طرق بناء السيناريوهات , وتحديد العوامل المستقبلية المستخدمة من التوزيع الإحصائي لعوامل مؤشر دورة الائتمان, والتي يمكن أن تستمد من عدد من العوامل التاريخية القابلة للملاحظة مثل عوائد المخاطر ونمو الائتمان والهوامش أو الافتراضات الائتمانية وكذلك النظرة المستقبلية.
- هذا وقد قام البنك بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي المستخدمة في إحتساب إحتمالية التعثر لتعكس التطور الناتج من جائحة كورونا (كوفيد 19) وذلك بالتنسيق مع شركة موديز (Moody's), والتي تم تحديدها من التوزيعات الإحصائية لعوامل مؤشر دورة الائتمان, و يقوم البنك بإجراء الدراسة والمراجعة الدورية لهذه العوامل والسيناريوهات بشكل مستمر.
- اضافة لذلك, أولت إدارة بنك الأردن اهتماما خاصا بتأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات تدني القيمة للمخاطر في القطاعات التي يحتمل تأثرها, وقد أدى ذلك إلى خفض تصنيف بعض التعرضات الائتمانية والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات تدني القيمة على النحو المبين في إيضاحات القوائم المالية الموحدة.

ثانياً : الافصاحات الكمية:

(أ/43) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطـــر الاخرى).	2021 دينار	2020 دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	300,258,828	283,016,956
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	136,002,180	190,722,330
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,249,477	89,525,567
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل – أدوات الدين بالقيمة العادلة	-	25,344,463
التسهيلات الائتمانية :	1,486,114,693	1,466,739,098
للافـــــراد	549,756,219	510,934,395
القروض العقارية	262,160,745	247,351,731
الشركات	468,072,264	527,426,549
الشركات الكبرى	253,804,549	319,177,566
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	214,267,715	208,248,983
للحكومة والقطاع العام	206,125,465	181,026,423
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	383,830,120	348,454,969
	2,395,455,298	2,403,803,383
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	88,104,618	104,089,553
اعتمادات	26,566,684	52,215,558
قبولات	13,925,794	18,589,588
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة	319,574,670	284,804,671
الاجمالـــــي	**2,843,627,064**	**2,863,502,753**

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والاسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الإئتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الإختصاص .
- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الإئتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للإئتمان الممنوح أولاً بأول .
- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الإنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.
- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		31 كانون الأول 2021					
1	عامل	560,376,335	-	%0.01	Aaa	560,464,555	%0.00
2	عامل	106,207,154	10,069	%0.028 - %0.01	Aa1 - Aa3	104,411,637	%32.25
3	عامل	203,095,880	29,578	%0.1 - %0.020	A1 - A3	184,653,285	%39.66
4	عامل	333,590,489	102,953	%0.150 -%0.90	Baa1 - Baa3	330,737,384	%37.42
5	عامل	339,691,910	623,186	%1.300 - %0.310	Ba1 - Ba3	332,464,684	%45.30
6	عامل	423,555,010	1,021,119	%4.200 - %0.880	B1 - B3	418,120,497	%42.11
7	عامل	47,541,428	28,655,601	%35.270 - %2.790	Caa1 - Caa3	46,831,193	%47.85
غير مصنف	عامل	854,573,789	4,542,753	%4.84	-	824,739,493	%65.22
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	921,010	738,833	%100	Default	920,810	%59.78
غير مصنفة	غير عاملة	3,082,927	1,004,903	%100	Default	3,082,916	%62.92
9	غير عاملة	19,915,675	19,836,046	%100	Default	20,735,119	%63.15
غير مصنفة	غير عاملة	4,220,746	2,706,739	%100	Default	4,247,379	%62.26
10	غير عاملة	67,937,736	63,283,226	%100	Default	67,941,492	%71.24
غير مصنفة	غير عاملة	45,875,347	44,403,366	%100	Default	45,960,246	%63.93
المجموع		**3,010,585,436**	**166,958,372**			**2,945,310,690**	

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		31 كانون الأول 2020					
1	عامل	533,765,553	-	%0.015	Aaa	525,929,770	%0.00
2	عامل	138,603,545	9,251	%0.010 - %0.028	Aa1 - Aa3	139,221,673	%24.27
3	عامل	226,346,688	59,384	%0.03 -%0.150	A1 - A3	214,469,335	%37.96
4	عامل	288,116,609	190,167	%0.150 - %1.00	Baa1 - Baa3	296,655,807	%32.16
5	عامل	431,973,868	875,921	%0.50 - %2.50	Ba1 - Ba3	417,211,164	%27.55
6	عامل	433,022,067	2,571,402	%1.90 - %12	B1 - B3	465,375,729	%20.51
7	عامل	17,311,294	10,062,047	%6.50 - %33	Caa1 - Caa3	17,928,950	%23.19
غير مصنف	عامل	807,285,399	9,834,704	%2.65	-	776,489,125	%31.32
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	3,221,118	2,460,301	%100	Default	3,218,653	%75.47
غير مصنفة	غير عاملة	2,386,907	1,322,020	%100	Default	2,573,549	%33.02
9	غير عاملة	16,395,506	16,297,187	%100	Default	16,627,868	%55.60
غير مصنفة	غير عاملة	2,311,056	1,865,358	%100	Default	2,312,113	%21.51
10	غير عاملة	69,367,115	64,661,270	%100	Default	69,368,191	%60.38
غير مصنفة	غير عاملة	44,799,434	41,406,598	%100	Default	44,763,396	%56.46
المجموع		**3,014,906,159**	**151,615,610**			**2,992,145,323**	

- تشمل التعرضات الإئتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية .

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2021

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
ارصدة لدى بنوك مركزية	300,376,491	-	-	-	-	-	-	-	300,376,491	117,663
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	136,007,374	-	-	-	-	-	-	-	136,007,374	5,194
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,282,000	-	-	-	-	-	-	-	89,282,000	32,523
موجودات مالية باقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	593,962,522	18,180,857	16	-	39,505,118	42,048,679	-	99,734,670	494,227,852	44,206,303
القروض العقارية	271,198,723	340,775	-	-	210,315,534	11,252,213	-	221,908,522	49,290,201	9,037,978
للشركات							-		-	
الشركات الكبرى	320,250,910	15,220,666	10,433,606	66,420	35,861,431	1,871,172	-	63,453,295	256,797,615	6,446,361
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	253,035,877	11,209,495	427,379	2,194	75,785,733	6,540,765	-	93,965,566	159,070,311	8,768,162
للحكومة و القطاع العام	206,297,647	-	-	-	-	-	-	-	206,297,647	172,182
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	384,307,200	-	-	-	-	-	-	-	384,307,200	477,080
المجموع	**2,554,718,744**	**44,951,793**	**10,861,001**	**68,614**	**361,467,816**	**61,712,829**	**-**	**479,062,053**	**2,075,656,691**	**159,263,446**
الكفالات المالية	95,353,731	4,100,450	18,464	-	5,620,874	35,886	-	9,775,674	85,578,057	7,249,113
الإعتمادات المستندية والقبولات	40,529,463	334,011	-	-	80,659	-	-	414,670	40,114,793	36,985
الإلتزامات الاخرى	319,983,498	-	-	-	-	-	-	-	319,983,498	408,828
المجموع الكلي	**3,010,585,436**	**49,386,254**	**10,879,465**	**68,614**	**367,169,349**	**61,748,715**	**-**	**489,252,397**	**2,521,333,039**	**166,958,372**

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2020

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم دمتداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
ارصدة لدى بنوك مركزية	283,107,444	-	-	-	-	-	-	-	283,107,444	90,488
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,726,236	-	-	-	-	-	-	-	190,726,236	3,906
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,564,000	-	-	-	-	-	-	-	89,564,000	38,433
موجودات مالية باقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	25,344,463	-	-	-	-	-	-	-	25,344,463	212,204
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	555,554,028	16,580,898	3,210,091	-	28,430,088	46,347,333	-	94,568,410	460,985,618	44,619,633
القروض العقارية	257,439,383	650,309	-	-	218,732,552	14,339,686	-	233,722,547	23,716,836	10,087,652
للشركات								-		
الشركات الكبرى	373,068,710	15,980,636	10,477,275	66,420	46,154,072	2,403,061	-	75,081,464	297,987,246	53,891,144
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	241,038,022	10,034,324	703,497	2,194	95,385,725	9,694,254	9,500,000	125,319,994	115,718,028	32,789,039
للحكومة و القطاع العام	181,364,510	266,315	-	-	-	-	-	266,315	181,098,195	338,087
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	349,154,840	-	-	-	-	-	-	-	349,154,840	699,871
المجموع	**2,546,361,636**	**43,512,482**	**14,390,863**	**68,614**	**388,702,437**	**72,784,334**	**9,500,000**	**528,958,730**	**2,017,402,906**	**142,770,457**
الكفالات المالية	112,042,910	4,393,313	8,500	-	6,723,285	84,162	-	11,209,260	100,833,650	7,953,357
الإعتمادات المستندية والقبولات	70,935,900	933,201	-	-	174,913	-	-	1,108,114	69,827,786	130,754
الإلتزامات الاخرى	285,565,713	9,139	-	-	1,073,643	-	-	1,082,782	284,482,931	761,042
المجموع الكلي	**3,014,906,159**	**48,848,134**	**14,399,363**	**68,614**	**396,674,278**	**72,868,496**	**9,500,000**	**542,358,886**	**2,472,547,273**	**151,615,610**

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى			
	31 كانون الأول 2021									
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	42,637,430	73,078	-	-	5,843,117	78,114	-	5,994,309	36,643,121	40,036,349
القروض العقارية	11,405,345	-	-	-	721,308	-	-	721,308	10,684,037	8,676,774
للشركات									-	
الشركات الكبرى	46,094,508	-	-	66,420	3,669,374	42,505	-	3,778,299	42,316,209	46,092,607
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	30,735,083	366,314	-	2,194	9,484,702	744,659	-	10,597,869	20,137,214	30,152,846
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**130,872,366**	**439,392**	**-**	**68,614**	**19,718,501**	**865,278**	**-**	**21,091,785**	**109,780,581**	**124,958,576**
الكفالات المالية	10,980,895	-	-	-	156,685	11,309	-	167,994	10,812,901	7,013,695
المجموع الكلي	**141,853,261**	**439,392**	**-**	**68,614**	**19,875,186**	**876,587**	**-**	**21,259,779**	**120,593,482**	**131,972,271**

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى			
	31 كانون الأول 2020									
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	38,141,972	60,626	-	-	6,396,094	74,165	-	6,530,885	31,611,087	36,133,430
القروض العقارية	12,353,924	-	-	-	238,220	-	-	238,220	12,115,704	9,164,127
للشركات										
الشركات الكبرى	43,323,231	-	-	66,420	4,389,320	41,245		4,496,985	38,826,246	43,460,344
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	32,993,395	448,691	3,026	2,194	17,519,434	1,180,787	-	19,154,132	13,839,263	31,624,215
للحكومة و القطاع العام	-	-						-	-	
المجموع	**126,812,522**	**509,317**	**3,026**	**68,614**	**28,543,068**	**1,296,197**	**-**	**30,420,222**	**96,392,300**	**120,382,116**
الكفالات المالية	11,566,466	-	-	-	620			620	11,565,846	7,629,567
المجموع الكلي	**138,378,988**	**509,317**	**3,026**	**68,614**	**28,543,688**	**1,296,197**	**-**	**30,420,842**	**107,958,146**	**128,011,683**

1. الديون المجدوَلة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطـار التسهيــلات الائتمانية غير العــاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة, وقد بلغ مجموعها 5.258.263 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (8,069.952 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) .

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

2. الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيــلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديد فترة السمــاح ,وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة, وقد بلغ مجموعها 126.192.464 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 (74.075,951 دينار كما في 31 كانون الأول 2020) .

3. سندات وأسناد وأذونات :

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :

نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفـة المطفـــــــأة	الاجمالـــي
				دينـار	دينـار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A3	-	7,834,967	7,834,967
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	Aa3	-	720,417	720,417
سندات شركات اجنبية خارجية	Moody's	Ba3	-	22,091,150	22,091,150
سندات حكومة أردنية	Moody's	B1	-	235,228,007	235,228,007
أذونات حكومة أردنية	Moody's	B1	-	20,660,011	20,660,011
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	B2	-	7,106,199	7,106,199
سندات حكومات خارجية	Moody's	B2	-	28,977,281	28,977,281
سندات غير مصنفة	Moody's	NR	-	61,689,168	61,689,168
الاجمالي			**-**	**384,307,200**	**384,307,200**

٤. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي

البند	كما في 31 كانون الأول 2021				كما في 31 كانون الأول 2020
	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	اجمالي
أ: التوزيع الحالي للتعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:					
أرصدة لدى بنوك مركزية	169,196,761	131,062,067	-	-	300,258,828
أرصدة لدى بنوك وشركات مصرفية	-	16,354,608	43,003,682	136,002,180	190,722,330
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	88,967,493	281,984	-	-	89,249,477
التسهيلات الائتمانية	1,076,724,382	384,401,882	17,967,611	7,020,818	1,486,114,693
سندات وأسناد وأذونات:					
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	295,811,648	88,018,472	-	-	383,830,120
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - قيمة عادلة	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - مشتقات	-	-	-	-	-
الاجمالي / للسنة الحالية	**1,630,700,284**	**620,119,013**	**60,971,293**	**2,395,455,298**	**2,403,803,383**
الخالات المالية	61,208,575	14,253,062	6,010,673	88,104,618	104,089,553
الإعتمادات المستندية	17,156,167	9,333,865	-	26,566,684	52,215,558
قبولات	13,924,355	1,439	-	13,925,794	18,589,588
السقوف غير المستغلة	241,682,070	63,131,990	14,760,610	319,574,670	284,804,671
المجموع الكلي	**1,964,671,451**	**706,839,369**	**81,742,576**	**2,843,627,064**	**2,863,502,753**

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):	31 كانون الأول 2021						كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
البند	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي			
داخل المملكة	1,153,920,700	671,392,620	104,052,489	26,155,810	9,149,832	1,964,671,451	2,057,763,117
دول الشرق الأوسط الأخرى	546,051,905	151,329,406	7,474,384	1,153,200	830,474	706,839,369	644,106,652
أوروبا	81,742,576	-	-	-	-	81,742,576	17,537,415
أسيا	8,815,047	-	-	-	-	8,815,047	12,872,544
إفريقيا	7,170,653	-	-	-	-	7,170,653	73,584
أمريكا	74,387,968	-	-	-	-	74,387,968	131,149,441
دول أخرى	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**1,872,088,849**	**822,722,026**	**111,526,873**	**27,309,010**	**9,980,306**	**2,843,627,064**	**2,863,502,753**

ثانيا: الافصاحات الكمية

5. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية	31 كانون الأول 2021									كما في 31 كانون الأول 2020
البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	300,258,828	-	-	-	-	-	-	-	-	300,258,828	283,016,956
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	136,002,180	-	-	-	-	-	-	-	-	136,002,180	190,722,330
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,249,477	-	-	-	-	-	-	-	-	89,249,477	89,525,567
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	25,344,463
التسهيلات الائتمانية	13,736,755	124,011,104	205,109,803	284,830,757	8,198,309	82,557,403	12,868,126	548,676,971	206,125,465	1,486,114,693	1,466,739,098
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	77,437,985	13,409,230	2,833,826			24,998,637	-	-	265,150,442	383,830,120	348,454,969
الاجمالي / للسنة الحالية	**616,685,225**	**137,420,334**	**207,943,629**	**284,830,757**	**8,198,309**	**107,556,040**	**12,868,126**	**548,676,971**	**471,275,907**	**2,395,455,298**	**2,403,803,383**
الكفالات المالية	18,308,662	7,606,643	29,998,316	16,329,019	153,263	12,376,095	46,988	3,285,632	-	88,104,618	104,089,553
الإعتمادات المستندية	2,738,198	16,844,752	4,504,685	11,289	-	2,467,760	-	-	-	26,566,684	52,215,558
قبولات	1,439	2,197,327	7,400,539	51,195	4,275,294	-	-	-	-	13,925,794	18,589,588
السقوف غير المستغلة	50,723,726	51,110,187	113,806,340	10,701,120	864,873	25,687,244	857,391	65,818,651	5,138	319,574,670	284,804,671
المجموع الكلي	**688,457,250**	**215,179,243**	**363,653,509**	**311,923,380**	**13,491,739**	**148,087,139**	**13,772,505**	**617,781,254**	**471,281,045**	**2,843,627,064**	**2,863,502,753**

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

البند	31 كانون الأول 2021					كما في 31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي		
مالي	687,172,609	-	1,135,090	-	149,551	688,457,250	681,505,427
صناعي	188,528,751	351,001	26,065,266	-	233,731	215,178,749	248,654,365
تجارة	313,551,095	359,855	45,960,416	245,790	2,839,196	362,956,352	433,832,925
عقارات	49,587,066	225,965,752	19,179,477	13,664,777	3,526,308	311,923,380	313,905,034
زراعة	10,351,537	68,595	3,743,259	10,790	15,209	14,189,390	10,496,278
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	132,366,400	21,065	15,202,701	-	496,973	148,087,139	144,583,758
أسهم	13,772,505	-	-	-	-	13,772,505	12,641,058
أفراد	5,477,841	595,955,758	240,664	13,387,653	2,719,338	617,781,254	590,935,187
حكومة وقطاع عام	471,281,045	-	-	-	-	471,281,045	426,948,721
المجموع	**1,872,088,849**	**822,722,026**	**111,526,873**	**27,309,010**	**9,980,306**	**2,843,627,064**	**2,863,502,753**

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :

البند	31 كانون الأول 2021					
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.00
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	%0.00
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	142,014,402	66,166,099	144,312,640	13,631,661	79,797,760	%27.87
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	%0.00
المجموع	142,014,402	66,166,099	144,312,640	13,631,661	79,797,760	%27.87
الكفالات المالية	11,490,712	7,188,374	10,980,895	30,978	7,219,352	%32.13
الاعتمادات المستندية	79,672	18,273			18,273	%22.94
القبولات	404,981	(37,253)			(37,253)	%-9.20
السقوف غير المستغلة	17,098,996	11,453,310			11,453,310	%66.98
المجموع الكلي	171,088,763	84,788,803	155,293,535	13,662,639	98,451,442	%30.16

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

البند	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
			المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		
	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	المجموع
			31 كانون الأول 2021				
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	6,283,388	10,065,149	28,680,240	3,330,053	124,958,576	-	156,968,869
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**6,283,388**	**10,065,149**	**28,680,240**	**3,330,053**	**124,958,576**	**-**	**156,968,869**
الكفالات المالية	84,537	9,746	123,943	-	7,013,695	-	7,137,638
الإعتمادات المستندية	2,550	-	3,614	-	-	-	3,614
القبولات	(522)	-	1,116	-	-	-	1,116
الإلتزامات الأخرى	69,341	-	107,640	6,274	-	-	113,914
المجموع الكلي	**6,439,294**	**10,074,895**	**28,916,553**	**3,336,327**	**131,972,271**	**-**	**164,225,151**

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :

البند	31 كانون الأول 2020					
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.00
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	(101,581)	102,148	102,851	1,270	%1.24
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	%0.00
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	83,425,043	(45,414,165)	137,962,291	29,361,425	(16,052,740)	%-7.25
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	%0.00
المجموع	**83,425,043**	**(45,515,746)**	**138,064,439**	**29,464,276**	**(16,051,470)**	**%-7.25**
الكفالات المالية	3,575,630	(3,644,115)	11,566,466	208,863	(3,435,252)	%-22.69
الاعتمادات المستندية	69,575	(3,446,433)	-	-	(3,446,433)	%-4953.55
القبولات	972,805	(804,014)	-	-	(804,014)	%-82.65
السقوف غير المستغلة	23,761,460	2,546,809	-	-	2,546,809	%10.72
المجموع الكلي	**111,804,513**	**(50,863,499)**	**149,630,905**	**29,673,139**	**(21,190,360)**	**%-8.11**

البند	المرحلة الثانية			المجموع
	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,323	-	1,051	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	27,151,713	27,480,570	136,203,311	136,204,362
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-
المجموع	**27,153,036**	**27,482,324**	**136,204,362**	**136,204,362**
الكفالات المالية	59,964	123,997	7,679,766	7,679,766
الإعتمادات المستندية	(40,390)	(40,390)	139	139
القبولات	(5,735)	(5,735)	4,232	4,232
الإلتزامات الأخرى	(866)	(866)	109,783	109,783
المجموع الكلي	**27,166,009**	**27,606,321**	**143,998,282**	**143,998,282**

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلات التي تم تعديل تصنيفها

البند	المرحلات التي تم تعديل تصنيفها		
	المرحلة الثالثة	إجمالي التغيرات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التغيرات التي تم تعديل تصنيفها
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,754	(431)	1,323
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	27,480,570	(328,857)	27,151,713
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-
المجموع	**27,482,324**	**(329,288)**	**27,153,036**
الكفالات المالية	123,997	(64,033)	59,964
الإعتمادات المستندية	-	(40,390)	(40,390)
القبولات	-	(5,735)	(5,735)
الإلتزامات الأخرى	-	(866)	(866)
المجموع الكلي	**27,606,321**	**(440,312)**	**27,166,009**

43. /ب مخاطر السـوق :

الافصاحات الوصفية :

هـي المخاطـر التـي تنشـأ نتيجـة تذبـذب فـي القيمـة العادلـة أو التدفقـات النقديـة المسـتقبلية لـلأدوات الماليـة نتيجـة للتغيـر فـي أسـعار السـوق مثـل (أسـعار الفائـدة وأسـعار العمـلات وأسـعار الأسـهم) وتنشـأ مخاطـر السـوق نتيجـة وجـود مراكـز مفتوحـة فـي أسـعار الفائـدة، والعمـلات، والاسـتثمار فـي الأسـهم، ويتـم مراقبـة هـذه المخاطـر وفقـاً لسياسـات وإجـراءات محـددة ومـن خـلال لجـان متخصصـة ومراكـز العمـل المعنيـة، وتتضمـن كل مـن المخاطـر التاليـة:

- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر أسعار الصرف
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم
- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق , وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة , وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الإستثمار سواء لغرض الإتجار أو التداول

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والإقتصادية في الأسواق
- تقلبات أسعار الفائدة
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية
- الفجوات في إستحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير
- حيازة المراكز غير المغطاة

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجـم مخاطـر أسـعار الفائـدة عـن احتمـال تأثيـر التغيـرات فـي أسـعار الفائـدة علـى قيمـة الموجـودات الماليـة الأخـرى , يتعـرض البنـك لمخاطـر أسـعار الفائـدة نتيجـة لعـدم توافـق أو لوجـود فجـوة فـي مبالـغ الموجـودات والمطلوبـات حسـب الآجـال الزمنيـة المتعـددة أو إعـادة مراجعـة أسـعار الفوائـد فـي فتـرة زمنيـة معينـة ويقـوم البنـك بإدارة هـذه المخاطـر عـن طريـق مراجعـة أسـعار الفوائـد علـى الموجـودات والمطلوبـات مـن خـلال اسـتراتيجية إدارة المخاطـر التـي تتولاهـا لجنـة الموجـودات والمطلوبـات , ويتبـع البنـك سياسـة التحـوط المالـي لـكل مـن الموجـودات الماليـة والمطلوبـات الماليـة كلمـا دعـت الحاجـة إلـى ذلـك , وهـو التحـوط المتعلـق بمخاطـر مسـتقبلية متوقعـة .

يقـوم البنـك بوضـع وتحليـل سـيناريوهات لقيـاس حساسـية مخاطـر أسـعار الفائـدة بالاضافـة الـى توفيـر نظـام لمراقبـة الاختـلاف فـي تاريـخ اعـادة التسـعير بمـا يضمـن ضبـط وتخفيـض المخاطـر ومراعـاة المخاطـر المقبولـة وموازنـة آجـال اسـتحقاق الموجـودات مـع المطلوبـات، وكذلـك فجـوات الفوائـد والتحـوط لاسـعارها .

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشـأ هـذه المخاطـر عـن تغيـر قيمـة الأدوات الماليـة نتيجـة تقلـب أسـعار صـرف العمـلات ويتبـع البنـك سياسـة مدروسـة فـي إدارة مراكـزه بالعمـلات الاجنبية .

وتتضمـن السياسـة الاسـتثمارية للبنـك مجموعـة مـن الضوابـط التـي تحـد مـن مثـل هـذا النـوع مـن المخاطـر وتتولـى وحـدة مخاطـر السـوق مراقبتهـا ونذكـر منهـا علـى سـبيل المثـال لا الحصـر مـا يلـي :

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الاقصى لأي عمله.
- يتعين على كل متعامل اغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به.
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءاً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك :		
نـــــوع العملـــــــــة	2021	2020
	دينار	دينار
دولار أمريكي	(28,738,450)	9,602,601
جنيه إسترليني	16,758,864	(463,644)
يورو	968,048	953,644
ين ياباني	1,250	4,417
عملات أخرى	(16,305,115)	(36,530,118)
	(27,315,403)	**(26,433,100)**

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم, يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية, معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

- يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها , وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:
- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر
- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستمرارية في أسواق رأس المالي العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة , (Stress Testing).
  - تقارير وقف سقف الخسارة ((Stop Loss Limit.
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي,والقطاع الاقتصادي, العملة,الأداة.
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة, الأسهم المحلية والعالمية و السندات المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

الافصاحات الكمية :

1. مخاطر أسعار الفائدة :	31كانـــــــــــــــــــــون الأول 2021		
العملـــــــــــة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(574,769)	-
جنيه استرليني	%2	335,177	-
يورو	%2	19,361	-
ين ياباني	%2	25	-
عملات أخرى	%2	(326,102)	-
العملـــــــــــة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	574,769	-
جنيه استرليني	2%	(335,177)	-
يورو	2%	(19,361)	-
ين ياباني	2%	(25)	-
عملات أخرى	2%	326,102	-

	31كانـــــــــــــــــــــون الأول 2020		
العملـــــــــــة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	192,052	-
جنيه استرليني	%2	(9,273)	-
يورو	%2	19,073	-
ين ياباني	%2	88	-
عملات أخرى	%2	(730,602)	-
العملـــــــــــة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(192,052)	-
جنيه استرليني	%2	9,273	-
يورو	%2	(19,073)	-
ين ياباني	%2	(88)	-
عملات أخرى	%2	730,602	-

2. مخاطر العمـــلات :

العمـــــــــــة	31 كانـــــــــــون الأول 2021		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	(1,436,923)	-
جنيه استرليني	%5	837,943	-
يورو	%5	48,402	-
ين ياباني	%5	63	-
عملات أخرى	%5	(815,256)	-

العمـــــــــــة	31 كانـــــــــــون الأول 2020		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	480,130	-
جنيه استرليني	%5	(23,182)	-
يورو	%5	47,682	-
ين ياباني	%5	221	-
عملات أخرى	%5	(1,826,506)	-

3. مخاطر التغير بأسعار الاسهم:

المؤشـــــــر	31 كانـــــــــــون الأول 2021		
	التغير في المؤشر	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	5,019	253,624
بورصة فلسطين	%5	-	384,891

المؤشـــــــر	31 كانـــــــــــون الأول 2020		
	التغير في المؤشر	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	1,644	229,381
بورصة فلسطين	%5	-	270,589

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

البيـــــــــــان	31 كانـــــــــــون الأول 2021					
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	ين ياباني	يورو	عملات أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	117,431,884	966,916	-	5,193,313	57,030,702	180,622,815
أرصدة وايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	83,554,338	26,050,349	29,896	17,062,030	9,586,869	136,283,482
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	2,764,461	-	-	-	60,162	2,824,623
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	256,369,937	1,051,304	-	43,534	175,493,408	432,958,183
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	128,488,315	-	-	3,726,664	4,905,080	137,120,059
موجودات أخرى	6,971,553	4,054	40	151,192	9,367,511	16,494,350
اجمالي الموجودات	595,580,488	28,072,623	29,936	26,176,733	256,443,732	906,303,512
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,482,124	3,466	-	1,935,525	3,071,384	32,492,499
ودائع العملاء	433,956,241	11,023,659	28,012	20,814,868	215,429,502	681,252,282
تأمينات نقدية	20,449,353	264,551	674	2,480,077	6,701,060	29,895,715
مطلوبات أخرى	142,431,220	22,083	-	(21,785)	47,546,901	189,978,419
اجمالي المطلوبات	624,318,938	11,313,759	28,686	25,208,685	272,748,847	933,618,915
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2021	(28,738,450)	16,758,864	1,250	968,048	(16,305,115)	(27,315,403)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2021	46,952,386	-	13,484	9,716,128	5,248,466	61,930,464

البيـــــــــــان	31 كانـــــــــــون الأول 2020					
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	ين ياباني	يورو	عملات أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الموجودات	577,067,363	10,954,577	35,822	48,516,300	236,419,094	872,993,156
اجمالي المطلوبات	567,464,762	11,418,221	31,405	47,562,656	272,949,212	899,426,256
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2020	9,602,601	(463,644)	4,417	953,644	(36,530,118)	(26,433,100)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2020	75,607,462	-	420,719	8,335,657	5,746,200	90,110,038

ـ فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق للسنـــــــة 2021	أقل من شهر	من شهر لغاية (3) شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
الموجـــــــــودات	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	85,000,000	-	-	-	-	10,635,000	286,400,460	382,035,460
أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	75,639,325	281,984	281,984	44,991,844	43,975,649	-	60,080,871	225,251,657
موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	77,397,650	77,397,650
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	305,007,696	545,010,312	127,140,035	240,636,794	129,331,686	138,988,170	-	1,486,114,693
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	3,599,020	87,116,130	59,632,009	82,375,884	105,963,670	45,143,407	-	383,830,120
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	51,858,386	51,858,386
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	8,012,000	8,012,000
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	24,556,699	24,556,699
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	93,915,993	93,342,183
مجموع الموجودات	**469,246,041**	**632,408,426**	**187,054,028**	**368,004,522**	**279,271,005**	**194,766,577**	**602,222,059**	**2,740,204,448**
المطلوبـــــــات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	30,197,000	3,882,000	282,000	-	50,937,867	-	8,496,971	93,795,838
ودائع عملاء	710,409,166	94,077,844	77,069,113	146,113,100	68,772,770	44,426,575	767,162,072	1,908,030,640
تأمينات نقدية	59,331,680	1,904,563	350,093	2,115,009	7,245	1,258,420	47,692,066	112,659,076
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,156,233	5,156,233
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	20,055,494	20,055,494
أموال مقترضة	385,109	1,638,882	1,690,410	3,202,649	26,161,237	8,883,447	30,177,593	72,139,327
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	51,871	51,871
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	42,824,803	42,250,993
مجموع المطلوبات	**800,322,955**	**101,503,289**	**79,391,616**	**151,430,758**	**145,879,119**	**54,568,442**	**921,043,293**	**2,254,139,472**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**(331,076,914)**	**530,905,137**	**107,662,412**	**216,573,764**	**133,391,886**	**140,198,135**	**(311,589,444)**	**486,064,976**
للسنـــــــة 2020								
إجمالي الموجودات	669,198,304	535,558,118	158,678,119	220,731,251	409,248,500	187,859,346	531,140,349	2,712,413,987
إجمالي المطلوبات	669,198,304	535,558,118	158,678,119	220,731,251	409,248,500	187,859,346	531,140,349	2,712,413,987
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**297,336,444**	**484,549,025**	**44,477,464**	**15,944,716**	**93,118,194**	**(145,663,318)**	**(327,355,477)**	**462,407,048**

مخاطر السيولة

أولاً : ويلخص الجدول أدناه توزيع المـطلوبات (غير مخصومه) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـوع
31 كانـــــــون الأول 2021	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	30,197,000	3,882,000	282,000	-	50,937,867	-	8,496,971	93,795,838
ودائع عملاء	475,348,513	210,237,417	187,933,365	261,398,815	353,072,412	420,040,118	-	1,908,030,640
تأمينات نقدية	107,023,746	1,904,563	350,093	2,115,009	7,245	1,258,420	-	112,659,076
أموال مقترضة	1,937,085	4,427,749	5,910,379	11,300,419	38,745,895	9,817,800	-	72,139,327
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,156,233	5,156,233
مخصص ضريبة الدخل	6,515,900	-	9,056,449	858,114	-	-	3,625,031	20,055,494
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	51,871	51,871
مطلوبات أخرى	5,171,681	1,163,263	2,781,848	2,238,884	145,670	-	30,749,147	42,250,993
مجموع المطلوبات	**626,193,925**	**221,614,992**	**206,314,134**	**277,911,241**	**442,909,089**	**431,116,338**	**48,079,753**	**2,254,139,472**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**650,186,792**	**239,159,042**	**209,990,088**	**283,097,802**	**512,042,446**	**657,035,824**	**188,692,454**	**2,740,204,448**
31 كانـــــــون الأول 2020	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	6,918,000	2,961,000	-	-	50,937,867	-	9,945,487	70,762,354
ودائع عملاء	334,696,745	197,249,930	136,346,351	304,065,201	244,690,809	642,583,156	49,555,384	1,909,187,576
تأمينات نقدية	108,968,324	255,647	514,331	8,381,339	1,677,147	22,521	-	119,819,309
أموال مقترضة	231,458	10,222,954	4,263,560	11,991,390	54,152,423	3,720,541	-	84,582,326
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,302,150	5,302,150
مخصص ضريبة الدخل	3,531,792	1,470,000	11,970,796	1,155,637	-	-	1,753,641	19,881,866
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	48,946	48,946
مطلوبات أخرى	3,412,002	2,294,150	2,117,974	2,896,248	707,820	1,858,807	27,135,411	40,422,412
مجموع المطلوبات	**457,758,321**	**214,453,681**	**155,213,012**	**328,489,815**	**352,166,066**	**648,185,025**	**93,741,019**	**2,250,006,939**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**807,298,966**	**166,114,399**	**188,319,570**	**146,722,910**	**669,046,986**	**552,553,266**	**182,357,890**	**2,712,413,987**

ثانياً : يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية الموحدة:
- المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

المشتقات للمتاجرة	31 كانـــــــــــون الأول 2021			31 كانـــــــــــون الأول 2020		
	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
مشتقات العملات:						
تدفق خارج	(37,276,712)	(4,512,286)	(41,788,998)	(15,056,025)	(1,001,190)	(16,057,213)
تدفق داخل	37,225,011	4,558,539	41,783,550	14,809,032	1,009,927	15,818,959
المجمـــوع	**(51,701)**	**46,253**	**(5,448)**	**(246,993)**	**8,737**	**(238,254)**

ثالثاً: نسبة تغطية السيولة

بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة 196.7% كما في 31 كانون الاول 2021, كما بلغت نسبة تغطية السيولة 195.1% كما في 31 كانون الأول 2021 (196.8Z% كما في 31 كانون الأول 2020)

بنـــود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :	31 كانـــــــــــون الأول 2021			
	لغاية سنة	من سنـــــة لغاية (5) سنوات	أكثـر مـن (5) سنـــوات	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الاعتمادات والقبولات	40,529,463	-	-	40,529,463
السقوف غير المستغلة	319,983,498	-	-	319,983,498
الكفالات	85,761,415	9,592,316	-	95,353,731
عقود إيجار تشغيلية	2,615,263	7,863,567	5,100,129	15,578,959
التزامات رأسمالية	440,636	-	-	440,636
المجمـــوع	**449,330,275**	**17,455,883**	**5,100,129**	**471,886,287**
	31 كانـــــــــــون الأول 2020			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الاعتمادات والقبولات	70,935,900	-	-	70,935,900
السقوف غير المستغلة	285,565,713	-	-	285,565,713
الكفالات	111,150,378	892,532	-	112,042,910
عقود إيجار تشغيلية	2,081,138	7,652,316	5,789,969	15,523,423
التزامات رأسمالية	1,125,912	-	-	1,125,912
المجمـــوع	**470,859,041**	**8,544,848**	**5,789,969**	**485,193,858**

44. التحليل القطاعـــي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- خدمـات الوسـاطة الماليـة: يشـمل هـذا القطـاع تقديـم خدمـات شـراء وبيـع الاسـهم لمحفظـة العمـلاء ولحسـابها وأمانـة الاسـتثمار والاستشـارات الماليـة وكذلـك خدمـة الحفـظ الأميـن وادارة الاصـدارات الأوليـة.

- قيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك مؤزعة حسب مؤشرات قياس القطاعات :	المجمـــوع		الخزينـــة		المؤسســات		الأفـــراد		الوساطة المالية	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	153,482,560	139,345,938	24,146,600	19,793	51,372,133	61,625,680	1,920,349	281,176	24	(645)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(31,868,913)	(16,058,119)	-	(15,113,032)	(964,235)	-	(645)	-	-	-
نتائج أعمال القطاع	121,613,647	123,287,819	24,166,393	36,259,101	60,661,445	1,920,349	280,531	24,146,600	19,793	51,372,133
المصاريف الأخرى	(69,540,069)	(71,393,830)	(2,216,006)	(17,517,296)	(42,666,498)	(8,779,595)	(214,435)	(2,216,006)	(17,517,296)	(42,666,498)
الربح قبل الضرائب	52,073,578	51,893,989	21,950,387	18,741,805	17,994,947	(6,859,246)	66,096	21,950,387	18,741,805	17,994,947
ضريبة الدخل	(16,606,516)	(15,586,756)	(5,907,862)	(4,509,482)	(5,790,119)	648,527	(27,820)	(5,907,862)	(4,509,482)	(5,790,119)
صافي ربح السنة	**35,467,062**	**36,307,233**	**16,042,525**	**14,232,323**	**12,204,828**	**(6,210,719)**	**38,276**	**16,042,525**	**14,232,323**	**12,204,828**
معلومات أخرى										
مصاريف رأسمالية	6,877,093	4,357,171	-	271,997	2,541,050	1,544,124	-			
استهلاكات وإطفاءات	9,254,938	10,500,387	18,493	234,422	6,110,994	4,119,087	17,391			
إجمالي الموجودات	2,712,413,987	2,740,204,448	1,069,761,737	705,218,660	802,793,367	161,159,208	1,271,476			
إجمالي المطلوبات	**2,250,006,939**	**2,254,139,472**	**135,669,937**	**342,640,396**	**1,721,803,313**	**52,741,899**	**1,283,927**			

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	128,242,715	149,665,584	32,969,303	33,711,656	161,212,018	183,377,240
مجموع الموجودات	1,854,549,551	1,874,618,417	885,654,897	837,795,570	2,740,204,448	2,712,413,987
المصروفات الرأسمالية	**2,979,154**	**5,779,323**	**1,378,017**	**1,097,770**	**4,357,171**	**6,877,093**

45. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانون الأول 2021		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	371,400,460	10,635,000	382,035,460
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	136,002,180	-	136,002,180
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	45,273,828	43,975,649	89,249,477
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة	15,234,423	-	15,234,423
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	62,163,227	62,163,227
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	590,858,127	895,256,566	1,486,114,693
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	232,723,043	151,107,077	383,830,120
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	59,663,986	59,663,986
موجودات غير ملموسة	-	8,012,000	8,012,000
موجودات ضريبية مؤجلة	-	24,556,699	24,556,699
موجودات أخرى	25,238,206	68,103,977	93,342,183
مجموع الموجودات	1,416,730,267	1,323,474,181	2,740,204,448
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	42,857,971	50,937,867	93,795,838
ودائع عملاء	1,134,918,110	773,112,530	1,908,030,640
تأمينات نقدية	111,393,412	1,265,664	112,659,076
مخصصات متنوعة	-	5,156,233	5,156,233
مخصص ضريبة الدخل	16,430,463	3,625,031	20,055,494
أموال مقترضة	23,575,632	48,563,695	72,139,327
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	51,871	51,871
مطلوبات أخرى	11,355,676	30,895,317	42,250,993
مجموع المطلوبات	1,340,531,264	913,608,208	2,254,139,472
الصافي	**76,199,003**	**409,865,973**	**486,064,976**

تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانون الأول 2020		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	338,902,989	10,635,000	349,537,989
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,722,330	-	190,722,330
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	563,995	88,961,572	89,525,567
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة	15,157,042	-	15,157,042
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	84,526,410	84,526,410
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	706,401,800	760,337,298	1,466,739,098
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	60,235,360	288,219,609	348,454,969
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	53,993,594	53,993,594
موجودات غير ملموسة	-	6,872,445	6,872,445
موجودات ضريبية مؤجلة	-	21,808,399	21,808,399
موجودات أخرى	11,629,371	73,446,773	85,076,144
مجموع الموجودات	1,323,612,887	1,388,801,100	2,712,413,987
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	9,879,000	60,883,354	70,762,354
ودائع عملاء	972,358,227	936,829,349	1,909,187,576
تأمينات نقدية	118,119,641	1,699,668	119,819,309
مخصصات متنوعة	-	5,302,150	5,302,150
مخصص ضريبة الدخل	18,128,225	1,753,641	19,881,866
أموال مقترضة	26,709,362	57,872,964	84,582,326
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	48,946	48,946
مطلوبات أخرى	10,720,374	29,702,038	40,422,412
مجموع المطلوبات	1,155,914,829	1,094,092,110	2,250,006,939
الصافي	167,698,058	294,708,990	462,407,048

46. مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية , والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

دينـــــــار اردني	القيمـــة العادلـــــة				
الموجودات المالية / المطلوبات المالية	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	مستوى القيمة العادلـــــة	طـــــريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة:						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	100,384	32,883	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	134,039	124,159	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات		
حق استلام بالقيمة العادلة	15,000,000	15,000,000	المستوى الأول	السعر المحدد	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	15,234,423	15,157,042				
وجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	12,770,304	9,999,391	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	3,740,266	49,182,556	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات او مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها	ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	45,652,657	-	المستوى الثالث	أساليب تقييم باستخدام مدخلات لا تعتمد على معلومات السوق المتاحة	ينطبق	ينطبق
المجموع	62,163,227	59,181,947				
سندات مالية متوفر لها اسعار سوقية	-	25,344,463	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	-	25,344,463				
عقود آجلة عملات أجنبية	-	-	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	77,397,650	99,683,452				
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:						
عقود آجلة عملات أجنبية	5,448	238,254	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	5,448	238,254				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2021 .

تم أتباع أسلوب المضاعفات لتقييم إستثمار البنك في أسهم خارجية في أسواق غير نشطة والمصنفة ضمن المستوى الثالث بمقارنتها بنتائج شركات مماثلة تعمل في نفس مجال الشركة المستثمر بها

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2020		مستوى القيمة
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	العادلـــــة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	300,376,491	300,394,025	283,107,444	283,121,142	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	136,007,374	136,023,062	190,726,236	190,748,749	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,282,000	91,248,723	89,564,000	90,818,151	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,525,963,607	1,530,179,712	1,465,186,407	1,469,103,909	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	384,307,200	389,041,218	349,154,840	353,782,663	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,435,936,672	2,446,886,740	2,377,738,927	2,387,574,614	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	93,795,838	93,936,470	70,762,354	70,906,640	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,908,030,640	1,911,068,332	1,909,187,576	1,914,526,143	المستوى الثاني
تامينات نقدية	112,659,076	112,656,644	119,819,309	119,821,325	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,114,485,554	2,117,661,446	2,099,769,239	2,105,254,108	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

ج - الموجودات والمطلوبات غير المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تكشف عنها القيمة العادلة في القوائم المالية:

	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2020		مستوى القيمة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	العادلـــــة
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
موجودات أخرى	73,140,691	117,944,684	68,067,305	114,485,914	المستوى الثاني
	73,140,691	117,944,684	68,067,305	114,485,914	

توضح البنود أعلاه القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي يتم تحديدها على أساس أسعار أدوات مالية مشابهة في سوق غير نشط.

47. إدارة رأس المـال والسيولة:

أ- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال :

- رأس المال المدفوع :

يتكـون رأس مـال بنـك الأردن مـن أسـهم عاديـة تتكـون مـن (200/1) مليـون سـهم بقيمـة إسـمية دينـار للسـهم الواحـد , ويحتفـظ بـرأس المـال والإحتياطيـات القانونيـة والأربـاح المـدورة لمواجهـة النمـو فـي عمليـات البنـك , وتلبيـة متطلبـات التفـرع المحلـي والإقليمـي.

- رأس المال التنظيمي :

يعتبـر رأس المـال التنظيمـي أداة رقابيـة بموجـب متطلبـات السـلطات الرقابيـة وكذلـك متطلبـات بـازل (III) لأغـراض تحقيـق الرقابـة علـى كفايـة رأس المـال ومـدى نسـبة رأس المـال التنظيمـي للموجـودات الخطـرة والمرجحـة ومخاطـر السـوق , ويتكـون رأس المـال التنظيمـي حسـب متطلبـات بـازل (III) :

- الأسـهم العاديـة ,الأربـاح المـدورة , بنـود الدخـل الشـامل المتراكـم , الاحتياطيـات المعلنـة , حقـوق الأقليـة والارباح المرحليـة بعـد طـرح الضريبـة والتوزيعـات المتوقعـة وتطـرح التعديـلات الرقابيـة.

متطلبات الجهات الرقابية :

تلـزم تعليمـات السـلطات الرقابيـة بـأن يكـون الحـد الأدنـى لـرأس المـال (100) مليـون دينـار وكذلـك نسـبة كفايـة رأس المـال أن لا تقـل عـن 12% حسـب تعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي ولغايـات تصنيـف البنـك ضمـن الفئـة الأولـى فيجـب ان لا تقـل نسـبة كفايـة رأس المـال عـن 14%, وفـي حـال كان البنـك مصنـف ضمـن بنـوك ذات الأهميـة D-SIBS فـإن نسـبة كفايـة رأس المـال يجـب ان لا تقـل عـن (14%, + رأس المـال المطلـوب مـن البنـوك المهمـة محليـا حسـب الفئـة التـي ينتمـي لهـا البنـك) , ويجـب أن لا تقـل نسـبة حقـوق حملـة الأسـهم العادلـة CET1 إلـى الموجـودات داخـل وخـارج الميزانيـة (الرفـع المالـي) فيجـب أن لا تقـل عـن 4.%

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهـدف إدارة البنـك إلـى تحقيـق أهـداف إدارة رأس المـال مـن خـلال تنميـة أعمـال البنـك وتحقيـق فائـض فـي الأربـاح التشـغيلية والإيـرادات والتشـغيل الأمثـل لمصـادر الأمـوال المتاحـة بمـا يحقـق النمـو المسـتهدف فـي حقـوق المسـاهمين وذلـك مـن خـلال النمـو فـي الاحتياطي الاجبـاري بواقـع 10% مـن الأربـاح المتحققـة والإحتياطـي الاختيـاري بواقـع 20% والأربـاح المـدورة.

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:	بآلاف الدنانيـــر 2021 دينار	بآلاف الدنانيـــر 2020 دينار
بنود رأس المال الاساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000
الإحتياطي القانوني	104,363	99,191
الإحتياطي الإختياري	49	47
إحتياطيات أخرى	5,850	5,850
احتياطي القيمة العادلة	(3,979)	(6,092)
الأرباح المدورة	138,779	140,561
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	4,491	3,236
يطرح : التعديلات الرقابية على رأس المال	(45,579)	(41,536)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	403,974	401,257
بنود رأس المال الإضافي		
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (stage 1) بما لا يزيد عن 1,25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,441	7,405
إحتياطي المخاطر المصرفية	4,102	2,804
مجموع رأس المال الإضافي	**6,543**	**10,209**
مجموع رأس المال التنظيمي	**406,694**	**411,466**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,137,711	2,156,718
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	%19,20	%19,08
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	%18,90	%18,60
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى (%)	%18,90	%18,60

48. ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :	2021	2020
	دينـار	دينـار
اعتمادات مستندية:	26,587,459	52,308,450
قبولات	13,942,004	18,627,450
كفالات :		
- دفع	31,586,467	35,257,524
- حسن تنفيذ	39,616,438	46,805,604
- أخرى	24,150,826	29,979,782
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة وغير مباشرة غير مستغلة	319,983,498	285,565,713
المجمـــــوع	**455,866,692**	**468,544,523**

- بلـغ مخصـص الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة المحتسـب وفقـا لمتطلبـات المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (9) علـى البنـود خـارج قائمـة المركـز المالـي (الغيـر ممولـة) مبلـغ 7,694,926 دينـار للسـنة المنتهيـة فـي 31 كانـون الأول 2021 (مبلـغ 8,845,153 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2020).

ب- التزامات تعاقدية :	2021	2020
	دينـار	دينـار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	440,636	1,125,912
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية**	15,578,959	15,523,423
المجمـــوع	**16,019,595**	**16,649,335**

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة ,

** تستحق هذه الإلتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

ج - القضايا المقامة على البنك

هنالـك قضايـا مقامـة علـى البنـك لابطـال مطالبـات البنـك علـى الغيـر ولفـك رهونـات عقاريـة وللمطالبـة بالعطـل والضـرر ولوقـف صـرف شـيكات , ويبلـغ مجمـوع قيـم هـذه القضايـا 8,993,404 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الاول 2021 (7,910,297 دينـار كمـا فـي نهايـة السـنة السـابقة) وفـي رأي الادارة ومحامـي البنـك فإنـه لـن يترتـب علـى البنـك أيـة مبالـغ ماديـة لقـاء هـذه القضايـا عـدا المخصـص المرصـود والبالـغ 764,385 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الأول 2021 (مقابـل 832,435 دينـار كمـا فـي نهايـة السـنة السـابقة) , علمـاً بـأن المبالـغ التـي قـد يدفعهـا البنـك لقـاء القضايـا التـي فصلـت أو تـم تسـويتها وديـاً يتـم قيدهـا فـي قائمـة الربـح أو الخسـارة الموحـد أو يتـم قيدهـا علـى المخصـص المأخـوذ عنـد دفعهـا .

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المـالية2021

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئـة الأوراق الماليـة 2021

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة, قبول الودائع بكافة أنواعها, الطلب والتوفير ولأجل, إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات, إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة, إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة, وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين والبحرين 83 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و 17 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين وفرعاً واحداً في البحرين, وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,807 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	876	فرع الصويفية	6	فرع شارع الحرية/ المقابلين	4	فرع ش. المدينة الطبية	5
الإدارة الإقليمية	137	فرع الطرة	3	فرع شارع الحصن	4	فرع حي الزيتونة	4
فرع أبو علندا	4	فرع العقبة	6	فرع ش. المدينة المنورة	4	فرع ضاحية الأمير راشد	4
فرع أبو نصير	3	فرع الفحيص	4	فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي	5	فرع ضاحية الرشيد	8
فرع إربد	7	فرع القويسمة	6	فرع ش. اليرموك/ النصر	4	فرع دابوق	3
فرع الأزرق الشمالي	4	فرع الكرك	4	فرع ش. إيدون/ إربد	4	فرع دابوق ش. الحجاز	3
فرع البيادر	5	فرع المحطة	4	فرع ش. حكما/ إربد	5	فرع سوق باب المدينة مول	8
فرع الجاردنز	13	فرع المدينة الرياضية	4	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	4	فرع الخليل	17
فرع الجامعة الأردنية	4	فرع المطار	3	فرع ش. مكة	7	فرع الإرسال	5
فرع الجبل الشمالي	4	فرع المنطقة الحرة - المطار	2	فرع صويلح	5	فرع الرام/ رام الله	8
فرع الجبيهة	6	فرع المفرق	6	فرع ضاحية الياسمين	5	فرع العيزرية/ القدس	8
فرع الجيزة	4	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	4	فرع طارق	5	فرع النصر	9
فرع الخالدي	4	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	4	فرع عبدون	7	فرع بيت لحم	10
فرع الدوار الأول	7	فرع النزهة	4	فرع عجلون	5	فرع جنين	19
فرع الدوار الثالث	3	فرع الهاشمي الشمالي	4	فرع الوحدات	5	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	9
فرع الرابية	4	فرع تاج مول	7	فرع كفرنجة	3	فرع رام الله	26
فرع الرصيفة	4	فرع جبل الحسين	6	فرع مدينة الحسن الصناعية	4	فرع رفيديا	7
فرع الرمثا	4	فرع جبل اللويبدة	4	فرع السوق التجاري	4	فرع طولكرم	10
فرع الرونق	5	فرع جرش	5	فرع ماركا	5	فرع غزة	16
فرع الزرقاء	5	فرع خلدا	7	فرع مرج الحمام	5	فرع قباطية	9
فرع الزرقاء الجديدة	5	فرع أم أذينة	5	فرع معان	4	فرع نابلس	21
فرع السلط	5	فرع مأدبا	5	فرع وادي السير	3	فرع حي البريد	8
فرع العبدلي مول	5	فرع دير أبي سعيد	4	فرع عمان	2	فرع الطيرة	7
فرع درة خلدا	7	فرع سحاب	4	فرع الحرية مول	5	الخضر بيت لحم	6
فرع الشميساني	12	فرع سيتي مول	7	فرع ضاحية النخيل	4	فرع البحرين	9
فرع الشونة الشمالية	4	فرع ش. الثلاثين/ إربد	4	فرع ش. الإذاعة والتلفزيون	4		

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي 6,980,835 دينار في نهاية عام 2021 مقارنة بمبلغ 9,001,765 دينار في نهاية عام 2020.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة سورية
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2313568
عدد الموظفين	208 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900100	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	8
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	8
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4438261	00963-11-4438267	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	5
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5694868	00963-11-5694869	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	6
فرع حرستا (مغلق مؤقتاً)	ريف دمشق – حرستا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع ش. الفيصل/ حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب – سورية	8
فرع الحمدانية / حلب (مغلق مؤقتاً)	حلب – الحمدانية – فندق المارتيني	-	-	ص.ب. 8058 حلب - سورية	لايوجد
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603/605	00963-31-2222306	ص.ب. 3058 حمص – سورية	8
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-2557623	00963-41-2556768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	10
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-2313733	00963-43-2313793	ص.ب. 8058 دمشق - سورية	7
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	8
فرع عدرا الصناعية	ريف دمشق - المدينة الصناعية – القطاع الإداري – الإدارة والمصارف	00963–11–5850206 /7/8/9/10/11	00963–11–5850216	ص. ب: 8058 دمشق – سورية	4

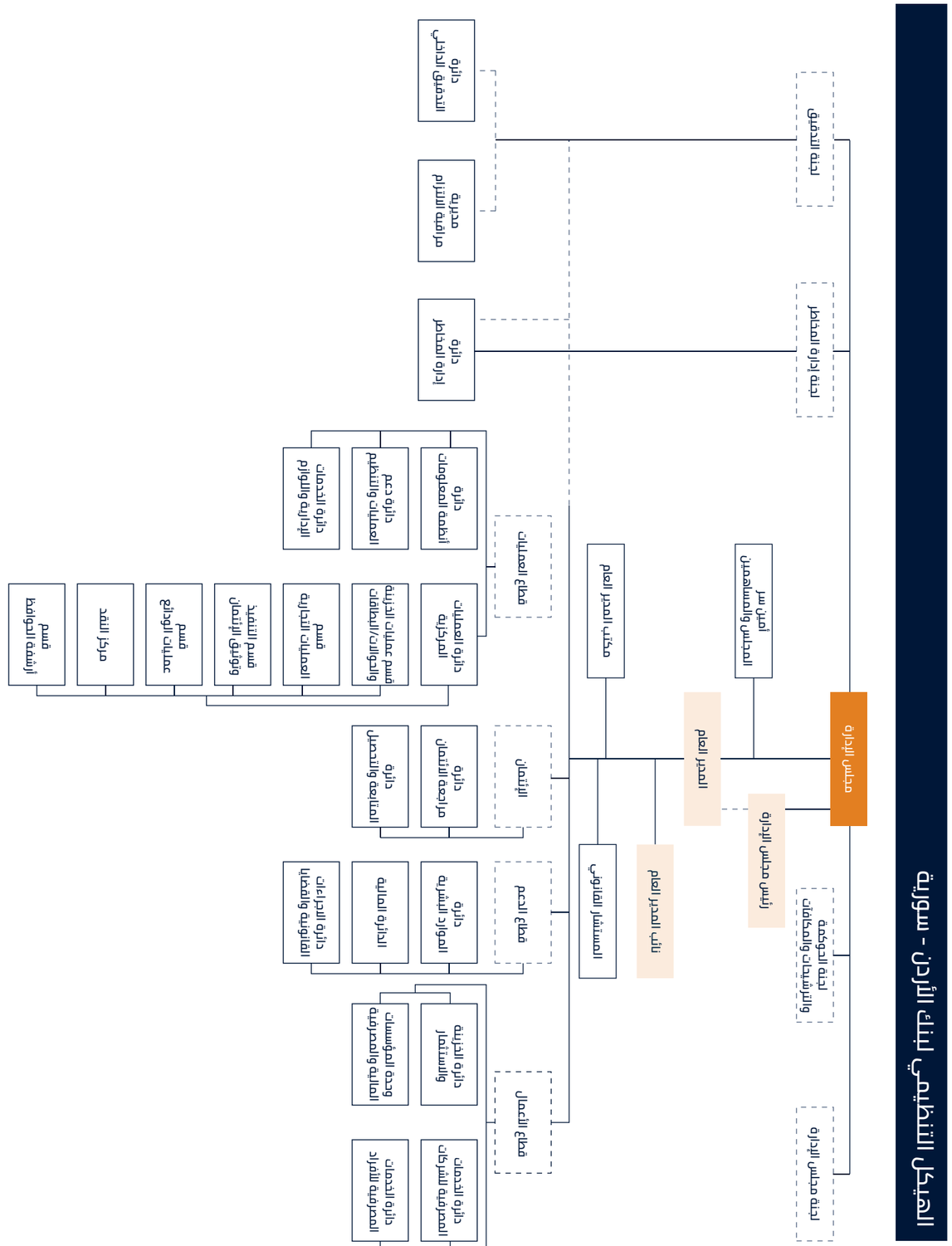

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542697 6 962+ فاكس: 5542698 6 962+
عدد الموظفين	4 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي

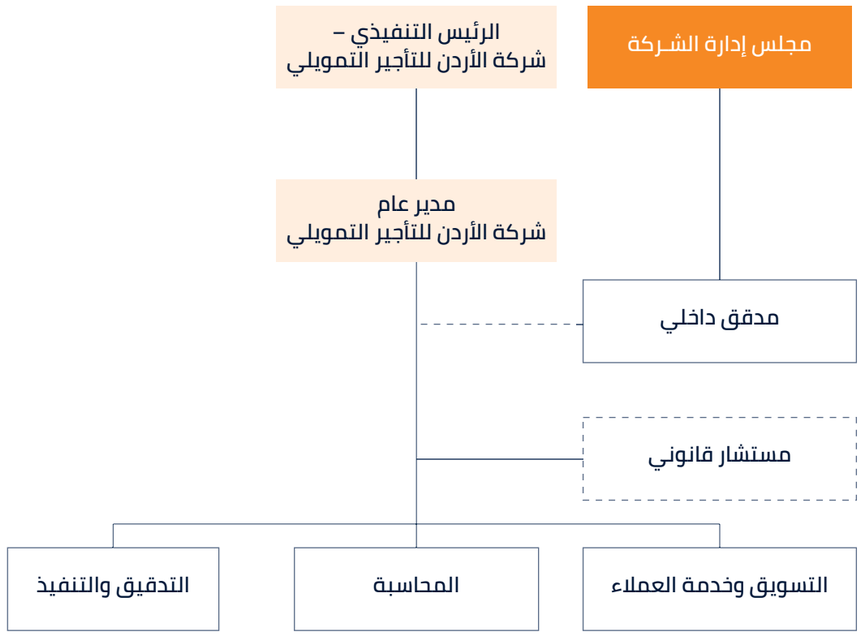

ج. شركة تفوَّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوَّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: 5519309 6 962+ 5516809 6 962+ فاكس: 5519567 6 962+
عدد الموظفين	6 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة تفوَّق للاستثمارات المالية

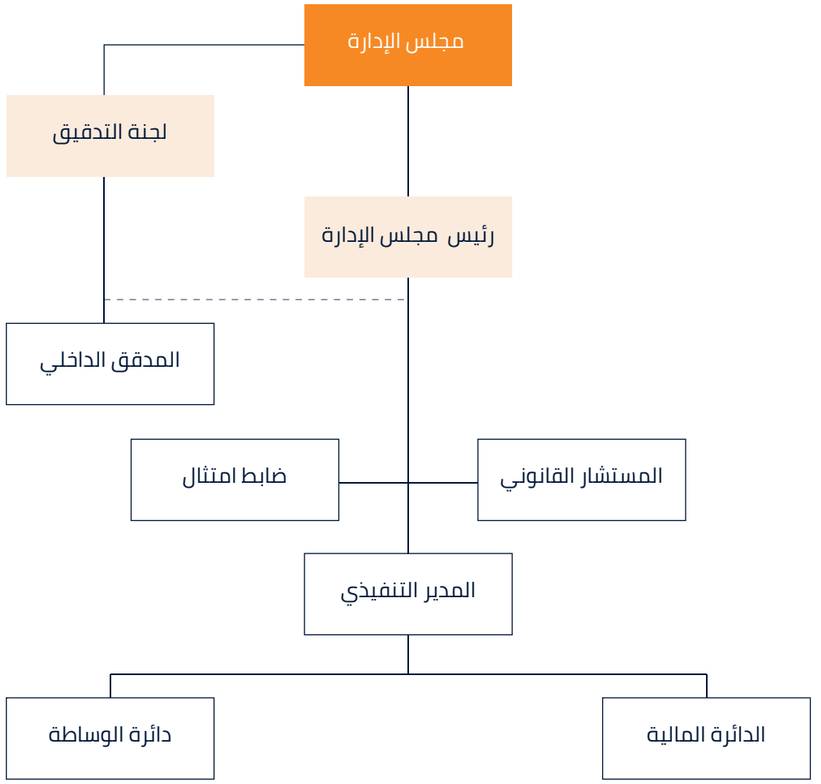

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافالو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية منذ 2 تموز 2015 ولغاية 3 آب 2019.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University/ لندن.
- بكالوريوس Marketing Science سنة 1992 من جامعة Western International University/ لندن.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقليات السياحية (جت).
- شركة اليرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الاقبال فورجنرال انفستمنت

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 – 2019/10/31.
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية من أيلول 2020.
- رئيس مجلس إدارة الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية منذ تموز 2019.
- عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018.
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ 2009 ولغاية 2018.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين أول 2017.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين.
- شركة الصقر للتأمين.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن, الخليج والولايات المتحدة الأمريكية, وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة

تاريخ الميلاد: 1963/9/6 تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة, منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV), من أيار 2011 - أيار 2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM), منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار, من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية, من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية, من تموز 1994 - أيار 2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية, من حزيران 1989 - حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1971/4/9 **تاريخ العضوية:** 2017/1/12
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافلو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه.
- مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013.
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011.
- المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الأراضي.
- رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجعات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجعات السياحية المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجعات المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
- رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
- عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
- عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية.
- عضو مجلس إدارة في شركة ميد خلف للتأمين.

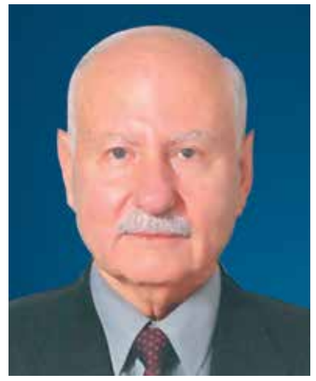

السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1944/03/30 **تاريخ العضوية:** 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003.
- المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992.
- مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990.
- مساعد مدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986.
- مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983.
- مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976.
- محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969.
- شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.

خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
  - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
  - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
  - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية

السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1953/2/16 **تاريخ العضوية:** 2020/10/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة وإنجليزي سنة 1977 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة جار الله انتربرايز للاستشارات الإدارية/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2016/1 لغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي لإدارة التسهيلات المتعثرة/ بنك الخليج الأول/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2011/8 ولغاية 2015/12.
- نائب الرئيس الأول ومدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2006/9 ولغاية 2011/7.
- مدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2002/7 ولغاية 2006/9.
- مدير فرع في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 1999/9 ولغاية 2002/7.
- شغل عدة مناصب في سيتي بنك/ الإمارات العربية المتحدة, البحرين, الأردن من شهر 1976/10 ولغاية 1999/9.
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في العمل المصرفي يذكر منها:
  - الدورة التدريبية المتخصصة في المفاوضات وإعادة الجدولة للتسهيلات المتعثرة لدىLondon Business School of Economy سنة 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك عُمان العربي.
- عضو مجلس إدارة AB Capital/ الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المشتركة/ الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج العربي للتكنولوجيا/ الإمارات العربية المتحدة.

السيد يوسف جان جوزيف شمعون
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1979/11/23 **تاريخ العضوية:** 2021/4/19
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (التمويل والشركات) سنة 2006, من جامعة Georgetown واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 2002, من جامعة McGill مونتريال/ كندا.

الخبرات العملية:
- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.
- الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة لشركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية تاريخه.
- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.
- حاصل على شهادة SaaStr Annual/ سان فرانسيسكو/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Elevating Finance Operations/ فيلادلفيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادةGrowth Forum –EO / لندن/ المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة Georgetown Leadership Seminar (GLS)/ واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Endeavor Leadership Program/ كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Bank Rotation/ بنك الأردن.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.
- شركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- مؤسسة Entrepreneurs Organization (EO) فرع الأردن منذ شهر 2016/9 لغاية شهر 2020/9
- شركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية شهر 2021/9.

السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1976/3/14 **تاريخ العضوية:** 2021/4/19
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة وتمويل سنة 2007, من الجامعة الهاشمية/ الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1998, من جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض - السعودية, منذ شهر 2018/9 لغاية تاريخه.
- المدير المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2016 - 2018.
- المراقب المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2012 - 2016.
- مدير دائرة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2011 - 2012.
- المدير المالي لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2009 - 2011.
- مسؤول وحدة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض- السعودية, منذ سنة 2008 - 2009.
- مراقب مالي في البنك العربي/ عمّان - الأردن, منذ سنة 2005 - 2008.
- مسؤول علاقات عامة في البنك العربي/ عمّان - الأردن, منذ سنة 1998 - 2005.

السيد محمد أنور مفلح حمدان
عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18

تاريخ الميلاد: 1949/12/5 **تاريخ العضوية:** 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 –كانون الثاني 2007.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994.
- مديراً لدائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

خبرات عملية أخرى:
- عضو في لجنة استثمار صندوق الجامعة الأردنية.

السيد وسام ربيع صعب
عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18

تاريخ الميلاد: 1981/8/1 **تاريخ العضوية:** 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان.

الخبرات العملية:
- مدير مالي المجموعة في مجموعة زهران الرياض/ المملكة العربية السعودية/ دائرة إدارة المالية والاستثمار, من كانون الثاني 2019 حتى تاريخه.
- مدير استثمار في مجموعة زهران, الرياض/ المملكة العربية السعودية /دائرة إدارة الاستثمار, من كانون الثاني 2012 إلى كانون الأول 2018.
- مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL, الرياض/ المملكة العربية السعودية/ الأسواق العالمية / دائرة إدارة الأصول, من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011.
- مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008.
- مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري / دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007.
- مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من آذار 2005 إلى آذار 2007.
- مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (ALICO), لبنان, من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005.
- وسيط تأمين في .Fidelity General Insurance Co/ بيروت/ لبنان, من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003.
- وكيل استثمار, في شركة Investa وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية /بيروت/ لبنان, من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001.
- محلل بيانات, الجامعة اللبنانية الأمريكية / بيروت/ لبنان, من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير العام

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 2015/7/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 لغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 لغاية 21 آذار 2018.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2015/7/27 لغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن من 2014/12/15 لغاية 2015/5/28.
- المدير التنفيذي/ إدارة الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2009/1/1 لغاية 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 لغاية 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO وCORE.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.
- عضو مجلس إدارة شركة يونايتد برانذ أوف شيشا بدكو ليمتد
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 تاريخ التعيين: 2014/4/9

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988 – 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 - 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة اكزانتيا - الإمارات العربيه المتحدة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبيّة, حيث تتبع هذه العضوية للشركة المالكة للشركة الدولية (شركة أكزانتيا الإماراتية).

السيد نادر محمد خليل سرحان
المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 تاريخ التعيين : 2017/4/2

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر في بنك الأردن منذ 2019/9/26 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي /إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2017/4/24 ولغاية 2019/9/25.
- حاصل على شهادة Board of Directors certified program سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA منذ تموز 2017 ولغاية 2020/11/30.
- أمين سر مجلس الإدارة منذ 2017/4/18 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2017/4/2 ولغاية 2017/4/23.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 12/ 15/ 2014 ولغاية 2017/1/28.
- مدير دائرة الائتمان (شركات, تجارية, فروع خارجية) في بنك الأردن منذ 2013/4/21 ولغاية 12/ 14/ 2014.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن منذ 2009/4/27 لغاية 2013/4/20.
- مدير دائرة مخاطر ائتمان الشركات في بنك الأردن منذ 2007/10/28 لغاية 2009/4/26.
- مدير التمويل المتخصص في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من 9/7/ 2003 لغاية 10/28/ 2007.
- مدير حسابات الشركات في بنك الأردن والخليج (البنك التجاري حالياً) منذ 2002/10/13 لغاية 2003/9/6.
- ضابط ائتمان تجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 5/28/ 1998 لغاية 10/12/ 2002.
- ضابط قروض تسهيلات في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 5/3/ 1992 لغاية 5/27/ 1998.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.

السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد
المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ الميلاد: 1970/2/23 تاريخ التعيين: 2015/12/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2011 من جامعة الزيتونة/ الأردن.
- بكالوريوس إدارة مالية سنة 1994 من جامعة عمّان الأهلية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن منذ 2015/12/1 لغاية تاريخه.
- مدير الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي من سنة 2012 لغاية سنة 2015.
- مدير منطقة في البنك العربي من سنة 2010 لغاية سنة 2012.
- مدير/ موظف في عدة مناصب في البنك العربي من سنة 1994 لغاية سنة 2010.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- شركة MEPS فلسطين

الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد
المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية
اعتباراً من 2021/2/1

تاريخ الميلاد: 1972/2/16 تاريخ التعيين: 2021/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال دولية سنة 1994 من University of Denver, الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2021/2/1 ولغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية والإدارية في شركة المستثمر الوطني/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2017/7 لغاية شهر 2020/3.
- مستشارة في مجال الاستشارات وريادة الأعمال في Consultancy and Entrepreneurship/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2012/1 لغاية شهر 2017/6.
- مدير الموارد البشرية في شركة مصدر/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2007/6 لغاية شهر 2010/4.
- مدير الموارد البشرية في بنك BNY Mellon, الولايات المتحدة الأمريكية, من شهر 2003/4 ولغاية شهر 2006/8.
- مدير الموارد البشرية في شركة One World Software Solution, من شهر 1999/11 ولغاية شهر 2002/2.
- حاصلة على شهادة مهنيةSHRM- SCP من SHRM / الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصلة على شهادة مهنيةSPHRI من HRCI / الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصلة على شهادة مهنيةHR Analytics من Cornell University / الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء
المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4 تاريخ التعيين: 1992/1/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن منذ 2015/1/14 ولغاية تاريخه.
- المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2015/1/13.
- مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/4 – 2014/3/12.
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/13 – 2012/7/4.
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/2 – 2010/8/12.
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/27 – 1999/5/1.
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين : 1994/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
- المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2012/1/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 – 2011/12/31.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/23 - 2009/1/10.
- مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/22.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/24.
- مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/7/1 - 1994/11/25.

- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات حيث عمل:
- مدقق حسابات في شركة شاعر وشركاه من 1985/12/21 – 1987/6/30.
- مدقق في مكتب محمد فارس صالح من 1984/1/1 – 1985/4/15.
- رئيس قسم في شركة المخابز الوطنية من 1980/5/27 – 1983/3/25.
- رئيس قسم في شركة تصنيع الفولاذ من 1977/5/1 – 1980/5/20.

- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد عمر أحمد خميس مصطفى
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1969/5/18 تاريخ التعيين: 2011/7/24

الشهادات العلمية:
- ماجستير تجارة دولية سنة 2003 من المعهد الدبلوماسي الأردني/ الجامعة الأردنية/ الأردن.
- بكالوريوس علوم إدارية سنة 1990 من جامعة مؤتة/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2011/7/24 لغاية تاريخه.
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2008/11/2 لغاية 2009/5/3.
- شغل عدة مناصب إدارية في البنك العربي في مجال إدارة الائتمان من سنة 1992 لغاية تشرين الثاني 2008.
- خبرة طويلة في مجال Trade Finance والائتمان في البنك العربي.
- المشاركة في العديد من الدورات المتخصصة في مجال العمل المصرفي.
- حاصل على شهادة CLBB سنة 2005 من Institute of Certified Bankers/ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

السيد سلام سلامة يوسف قموه
الرئيس التنفيذي - فرع البحرين

تاريخ الميلاد: 1965/4/5 تاريخ التعيين: 2014/4/27

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال تخصص مالية سنة 1993 من جامعة Louisiana Tech University / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1991 من جامعة Louisiana Tech University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي - فرع البحرين في بنك الأردن منذ كانون الثاني 2018 ولغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي – الفروع الخارجية في بنك الأردن منذ شهر 2014/4 ولغاية شهر 2017/12.
- نائب الرئيس الأول, مدير إدارة علاقات العملاء الدوليين والإقليميين في البنك العربي - الأردن منذ شهر 2007/8 ولغاية شهر 2011/6.
- نائب الرئيس, مدير تمويل المقاولين والتمويل العقاري في البنك العربي, الوحدة المصرفية الخارجية - البحرين ومناصب أخرى في دائرة تطوير الأعمال منذ شهر 1997/9 لغاية شهر 2007/8.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية, منذ شهر 1993/7 ولغاية شهر 1997/8.

خبرات عملية أخرى:
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة والمتخصصة بتطوير الأعمال البنكية الدولية وإدارة الائتمان والمخاطر مع مؤسسات تعليمية مرموقة, منها:
IIR Middle East, Euro Money Training & Citibank School of Banking.

السيد رامي جمال محمد محمود
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية

تاريخ الميلاد: 1977/12/20 تاريخ التعيين: 2019/11/21

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال باختصاص إدارة استراتيجية سنة 2017 من جامعة يورك – كندا
- ماجستير إدارة مالية سنة 2001 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1999 من الجامعة الهاشمية – الأردن

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2019/11/21 ولغاية تاريخه.
- مدير الخدمات المالية التجارية في رويال بنك – كندا من 2017/5/29 ولغاية 2019/11/01.
- مدير تنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2011 -2015.
- نائب رئيس الخدمات المصرفية للشركات في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2006-2011.
- مدير علاقة شركات رئيسي في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2003-2005.
- رئيس قسم / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من1999/5/1 – 2003/11/24.
- محلل ائتمان / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من 1998/10/25-1999/4/30.
- حاصل على شهادة مهنية - مقرض معتمد للخدمات المالية لقطاع الأعمال سنة 2005 من جمعية البنوك الأمريكية.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

السيد سامر خليل أحمد مرعي
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات
اعتباراً من 2021/11/21

تاريخ الميلاد: 1979/3/15 تاريخ التعيين: 2019/8/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة وعلوم مالية ومصرفية سنة 2002 من جامعة بيرمنجهام/ بريطانيا.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2001 من الجامعة الهاشمية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن اعتباراً من 2021/11/21 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي في بنك الأردن - فرع العراق (تحت التأسيس), منذ 2019/10/14 ولغاية 2021/10/31.
- مدير مشروع في بنك الأردن - فرع العراق, منذ 2019/8/1 ولغاية 2019/10/13.
- مدير دائرة تسهيلات الشركات التجارية في بنك ستاندرد تشارترد منذ 2009/9/1 ولغاية 2018/12/7.
- مدير تسهيلات الشركات المتوسطة في بنك HSBC منذ 2009/6/1 ولغاية 2009/8/27.
- مدير علاقات وحدة الأعمال المصرفية في بنك HSBC منذ 2006/1/1 ولغاية 2009/5/31.
- محلل مالي في بنك HSBC منذ 2005/5/11 ولغاية 2005/12/31.
- ممثل الخدمات المصرفية الشخصية في بنك HSBC منذ 2003/6/1 ولغاية 2005/1/24.

السيد ياسر "محمد سهيل" عبد المعطي طهبوب
المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية

تاريخ الميلاد: 1975/1/28 تاريخ التعيين: 2019/11/4

الشهادات العلمية:
- دبلوم عالي في المصارف العالمية والدراسات المالية سنة 2001, من جامعة Heriot Watt, المملكة المتحدة.
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1995, من جامعة عمان الأهلية, الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي – دائرة المعاملات البنكية في بنك الأردن اعتباراً من 2020/5/28 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة المعاملات البنكية في بنك الأردن منذ 2019/11/4 لغاية 2020/5/27.
- نائب رئيس – مدير إدارة النقد والتمويل التجاري في البنك العربي – البحرين ودائرة الأعمال المصرفية الخارجية (OBU) من 2016/8/1 ولغاية 2018/3/26.
- مدير تنفيذي – إدارة المعاملات المصرفية في بنك ستاندرد تشارترد البحرين, عمان, الأردن ولبنان من 2013/6/16 ولغاية 2016/4/15.
- مدير إدارة المعاملات المصرفية في بنك ستاندرد تشارترد – الأردن من 2009/8/1 ولغاية 2013/6/15.
- مدير أول - خدمات الشركات والمؤسسات المالية في بنك ستاندرد تشارترد – الأردن من 2006/10/15 ولغاية 2009/7/31.
- مدير دائرة الائتمان في بنك الكويت الوطني – الأردن من 2003/11/1 ولغاية 2006/10/1.
- موظف رئيسي في دائرة خدمات الشركات والمؤسسات المالية في البنك الأردني الكويتي من 1999/10/13 ولغاية 2003/9/30.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال في بنك الأردن اعتباراً من 2020/9/1 ولغاية تاريخه.
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA - FATCA Responsible Officer في بنك الأردن منذ 2020/12/1 لغاية تاريخه.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية 2020/8/31.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية 2015/9/26.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن من 2014/6/1 –2014/12.
- ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من 2011/1/16 – 2014/6/1.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2006 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS), شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM), شهادة خبير معتمد في مكافحة الفساد.
- حاصلة على شهادة International Compliance Association (ICA) الشهادة الدولية المتقدمة في الامتثال.
- حاصلة على شهادة Board of Directors Certified Program, برنامج عضو مجلس الإدارة المعتمد بالحوكمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد
المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية
اعتباراً من 2021/3/15

تاريخ الميلاد: 1980/1/15 تاريخ التعيين: 2015/10/4

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2004 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة بيت لحم - فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن اعتباراً من 2021/3/15 و لغاية تاريخه.
- مدير إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2019/11/24 ولغاية 2021/3/14.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2015/10/4 – 2019/11/23.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2013/3/10 – 2015/7/27.
- مدير وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2009/1/1 – 2013/3/9.
- مسؤول وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/7/24 – 2008/12/31.
- موظف ودائع/ خدمة عملاء في بنك الأردن من 2004/5/9 – 2005/7/23.
- موظف محاسبة في بنك الأردن من 2003/3/5-2004/5/8.

السيد هاني حسن محمود منسي
مدير إدارة الرقابة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين : 2015/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير إدارة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني
المدير التنفيذي/ إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف) اعتباراً من 2021/6/28

تاريخ الميلاد: : 1978/1/5 تاريخ التعيين: 2015/7/12

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2000 من جامعة العلوم التطبيقية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي – إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع (تكليف) في بنك الأردن اعتباراً من 2021/6/28 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية 2021/6/27.
- مسؤول وحدة الدراسات والأبحاث/ دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن خلال الفترة منذ 2010/10 ولغاية 2015/5 وخلال الفترة منذ 2015/7/12 ولغاية 2016/2/29.
- موظف دراسات وأبحاث/ دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن منذ 2001/2 ولغاية 2010/10.
- حاصلة على الشهادة الاحترافية المعتمدة لنظام إدارة بطاقات الأداء المتوازن سنة 2019 من KPI Institute.
- حاصلة على شهادة EFQM Certified Assessor سنة 2018 من مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.

السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي
مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف) اعتباراً من 2021/6/29

تاريخ الميلاد: 1984/12/9 تاريخ التعيين: 2007/9/16

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس تمويل ومصارف سنة 2006 من جامعة آل البيت/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف) في بنك الأردن منذ 2021/6/29 ولغاية تاريخه.
- مسؤول وحدة السوق النقدي وتداول العملات/ دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2017/12/1 ولغاية 2021/6/28.
- متداول رئيسي في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2015/10/26 ولغاية 2017/11/30.
- رئيس/ موظف في عدة مناصب في بنك الأردن منذ 2007/9/16 ولغاية 2015/8/31.
- أمين صندوق في شركة أبو شيخة للصرافة منذ 2006/12/1 ولغاية 2007/9/16.

السيد نادر عيسى فريد الخواجا
المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع لغاية 2021/5/27

تاريخ الميلاد: 1982/8/14 تاريخ التعيين: 2020/10/25

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة صناعية سنة 2005 من الجامعة الهاشمية – الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع في بنك الأردن اعتباراً من 2020/10/25 ولغاية 2021/5/27.
- مساعد المدير العام - إدارة التحول المؤسسي في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2017 ولغاية 2020/9/30.
- مساعد المدير العام – إدارة الخدمات المصرفية الشخصية في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2014 لغاية سنة 2018.
- مدير إدارة التحول - المصرفية الشخصية في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2011 لغاية سنة 2015.
- مدير مشروع رئيسي – دائرة التخطيط الاستراتيجي والتحول وإعادة الهيكلة منتدب من قبل البنك العربي لدى مصرف الوحدة/ ليبيا من شهر 2010/6 لغاية شهر 2011/11.
- شغل عدة مناصب في البنك العربي من شهر 2005/9 لغاية شهر 2010/6.

السيد موسى يوسف سليمان موسى
مدير دائرة الخزينة والاستثمار لغاية 2021/5/28

تاريخ الميلاد: 1980/2/13 تاريخ التعيين: 2016/3/31

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2016/3/31 ولغاية 2021/5/28.
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 - 2016/1/30 .
- كبير المتداولين في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2009 – 2014.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2007 – 2009.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يمتلكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2021 والمقارنة مع السنة السابقة 2020 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2021	النسبة 2021	عدد الأسهم 2020	النسبة 2020	المستفيد النهائي من الأسهم 2021	عدد الأسهم المرهونة 2021	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة 2021	جهة الرهن 2021
السيد حسني جلال حسني الكردي	الأردنية	-	-	3,914,653	%1.957	-	-	-	-
السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	الأردنية	3,528,054	%1.746	3,528,054	%1.746	نفسه	3,527,785	%99.9	- البنك التجاري الأردني/ الفرع الرئيسي - بنك سوسيته جنرال (الأردن) – الإدارة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	الأردنية	5,391,490	%2.695	5,391,490	%2.695	نفسه	-	-	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	8,033,561	%4.016	8,033,561	%4.016	نفسه	-	-	-
السادة المصرف الليبي الخارجي	الليبية	9,090,909	%4.545	9,090,909	%4.545	رأس المال مملوك بالكامل لبنك ليبيا المركزي	-	-	-
السيدة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	9,518,491	%4.759	5,603,838	%2.802	نفسها	-	-	-
ALARRAKKA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	12,231,424	%6.115	12,231,424	%6.115	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Aljam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqbal Tawfiq Shaker Fakhouri	-	-	-
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	16,000,000	%8	16,000,000	%8	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Aljam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqbal Tawfiq Shaker Fakhouri	-	-	-
ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	17,371,178	%8.685	17,371,178	%8.685	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Aljam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqbal Tawfiq Shaker Fakhouri	-	-	-
AL LOLOUA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	18,000,000	%9	18,000,000	%9	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Aljam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqbal Tawfiq Shaker Fakhouri	12,150,000	%67.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
ARAB GULF FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	18,000,000	%9	18,000,000	%9	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Aljam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqbal Tawfiq Shaker Fakhouri	12,150,000	%67.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
السادة شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	%9.882	19,765,863	%9.882	- السيدة ديما بنت غيث بن رشاد فرعون - السيدة هاله بنت عبدالرحمن بن فرعون - السيد وائل بن غيث بن رشاد فرعون	1,251,153	%6.329	البنك التجاري الأردني/ الفرع الرئيسي

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:

وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2021 (صفحة 25).

6. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً بشكل 10% أكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات.

7. لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.

- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:

- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 291).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 211).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 212).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 213).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن- سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	5	1	-	-
ماجستير	112	8	1	-
دبلوم عالي	3	1	-	-
بكالوريوس	1,392	151	2	5
دبلوم	187	26	-	-
ثانوية عامة	47	9	-	-
دون الثانوية	61	12	1	1
المجموع	1,807	208	4	6

ج- برامج التدريب لسنة 2021 على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	80	10,248
الدورات الخارجية	163	429
المجموع	243	10,677

مجالات الدورات التدريبية على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	العدد	المستفيدون
التدريب المصرفي الشامل	27	771
ائتمانية	14	266
بنكية/ مصرفية	70	3,572
حاسوبية	16	35
إدارة المخاطر والامتثال	52	5,691
إدارية	10	44
التسويق ومهارات البيع	6	184
شهادات مهنية	14	21
تدقيق ومالية	8	13
قانونية	7	17
أخرى	19	63
المجموع	243	10,677

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 255)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:
تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك .

مخاطـر التشغيـل:
وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية .

مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر, وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:
وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية) .
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة:
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:
وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية .

مخاطر أسعار الأسهم:
تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:
وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطـر الامتثـال:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2021:
وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 23), مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2021.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2021 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2017 - 2021:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2017-2021)									المبلغ بآلاف الدنانير	
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		الأرباح المقترح توزيعها		توزيعات الأسهم المجانية	سعر اغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة		
2017	433,665	5,491	67,583	36,000	%18	36,000	%18	-	3.00
2018	411,891	5,566	62,959	36,000	%18	36,000	%18	-	2.45
2019*	414,333	5,774	61,130	-	-	36,000	%18	-	2.10
2020**	454,758	7,649	52,074	-	-	24,000	%12	-	1.93
2021	473,407	12,658	51,894	24,000	%12	36,000	%18	-	2.07

* وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4693/1/1 بتاريخ 2020/4/9 فقد تقرر تأجيل توزيع الأرباح عن عام 2019, وجاء تعميم البنك المركزي رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 ليضيف محددات جديدة على توزيع الأرباح.
** وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 تم تحديد حد أعلى لتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين بما لا يتجاوز 12% من رأس المال المدفوع للبنك.

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2021:
أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 37), وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2021	2020
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%7.66	%8.24
2	العائد على رأس المال	%18.2	%17.7
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.33	%1.31
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	17,728 دينار	17,134 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%4.73	%5.04
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.76	%0.71
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%3.97	%2.66
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%8	%7.80

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2022 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 46).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	141,360
بنك الأردن – سورية	2,256
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,002
شركة الأردن للتأجير التمويلي	4,495
المجموع	152,113

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي الحسابات (10,440) دينار لسنة 2021 والاستشارات الأخرى (9,280) دينار.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الاوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم لغاية 2021/4/18:

الاسـم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2021	2020
شركة الاقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس الإدارة	اردنية	5000	5000
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة/ متفرغاً/ ممثل الشركة	أردنية	5,391,490	5,391,490
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	105,350	105,350
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	21,396	16,396
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	15,018	10,018
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	15,018	10,018
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	372,000	352,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	156,517	156,517
السيدة شذى عبد المجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	51,332	51,332
عائشة وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	27,570	27,570
أحمد وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	24,679	24,679
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	5,000
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	46,736	6,447
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	1,104,000	927,796
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس الادارة	أردنية	5,000	5,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الادارة وممثل الشركة	أردنية	8,290	12,290
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس الادارة وممثل الشركة	أردنية	59,898	59,898
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	أردنية	-	6,447
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	6,447
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	20,000	15,000
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	لبنانية	5,000	5,000
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الادارة	أردنية	5,000	5,000

عدد الاوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم اعتباراً من 2021/4/19:

الاسـم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2021	2020
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	أردنية	5,391,490	5,391,490
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	105,350	105,350
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	21,396	16,396
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	15,018	10,018
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	15,018	10,018
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	372,000	352,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	156,517	156,517
السيدة شذى عبد المجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	51,332	51,332
عائشة وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	27,570	27,570
أحمد وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	24,679	24,679
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	عضو مجلس الإدارة	اردنية	16,000,000	16,000,000
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	46,736	6,447
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	1,104,000	927,796
شركة التوفيق انفستمنت هاوس / الأردن	عضو مجلس الإدارة	اردنية	5,000	5,000
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	8,290	12,290
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس الإدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	59,898	59,898
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	20,000	15,000
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الادارة	أردنية	5,000	5,000
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	أردنية	220,000	220,000
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة	اردنية	5000	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الإدارة العليا:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2021	2020
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	الأردنية	42,079	42,079
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	الأردنية	-	18,000
السيدة شيرين يوسف عبدالرحيم خريشي	الزوجة	الأردنية	25,613	31,113
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	الأردنية	200,950	188,379
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	الأردنية	128,971	128,971
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	الأردنية	35,500	35,500
السيدة نداء حسن محمد ابوزهرة	الزوجة	الأردنية	650	650
شاكر نادر محمد سرحان	الأبناء	الأردنية	5,000	5,000
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	الأردنية	-	-
الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية اعتباراً من 2021/2/1	الأردنية	-	-
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	الفلسطينية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	الأردنية	115,000	114,000
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	الأردنية	37,000	37,000
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي – فرع البحرين	الأردنية	-	-
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	الأردنية	-	-
السيد سامر خليل أحمد مرعي	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات اعتباراً من 2021/11/21	الأردنية	-	-
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهبوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية	الأردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال	الأردنية	-	-
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية اعتباراً من 2021/3/15	الأردنية	-	-
السيدة مي عبدالرحمن عبدالمعطي جعيتم	الزوجة	الأردنية	273	273
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	الأردنية	-	-
الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي/ إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف) اعتباراً من 2021/6/28	الأردنية	-	-
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف) اعتباراً من 2021/6/29	الأردنية	-	-
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع لغاية 2021/5/27	الأردنية	-	-
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار لغاية 2021/5/28	الأردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2021 و2020:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن	
			2021	2020
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	-	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة أبولو للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	7,360	7,360
		شركة الاتجاهات للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية	-	-
		الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاه / محامون	-	-

- لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2021:

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية و حضور اللجان	بدل عضوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	اجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	51,060	43,749.6	5,000	-	99,809.6
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	9,450	24,999.6	5,000	-	39,449.6
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الاقبال فورجنرال انفستمنت	34,530	24,999.6	5,000	-	64,529.6
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس / الأردن	40,800	24,999.6	5,000	-	70,799.6
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	35,100	24,999.6	5,000	-	65,099.6
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	43,080	24,999.6	5,000	-	73,079.6
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	9,450	24,999.6	5,000	-	39,449.6
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	20,850	24,999.6	5,000	-	50,849.6
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة	40,020	24,999.6	1,027.4	-	66,047.0
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/4/19	14,370	17,499.7	-	-	31,869.7
السيد "عمادالدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/4/19	10,380	17,499.7	-	-	27,879.7
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18	3,060	7,569.3	5,000	-	15,629.3
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18	1,920	7,569.3	5,000	-	14,489.3
المجموع		314,070.0	293,884.4	51,027.4	-	658,981.8

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2021:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت سنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل امانة سر	مزايا أخرى (بدل سكن، تعليم، هاتف)	إجمالي المزايا السنوية
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	264,800	-	-	-	264,800
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	179,424	-	-	-	179,424
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	233,328	-	-	-	233,328
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر امين سر مجلس الإدارة	121,372	-	18,000	-	139,372
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي / إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	135,072	-	-	-	135,072
الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية اعتباراً من 2021/2/1	102,589	-	-	-	102,589
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	122,285	18,085	9,000	-	149,370
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التحقيق الداخلي	88,864	-	-	-	88,864
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي /دائرة تنمية اعمال الشركات	103,792	-	-	-	103,792
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي - فرع البحرين	191,942	-	9,033	41,281	242,256
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	83,520	-	-	-	83,520
السيد سامر خليل احمد مرعي	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية اعمال الشركات اعتباراً من 2021/11/21	99,275	-	-	-	99,275
السيد ياسر "محمد سهيل" عبد المعطي طهبوب	المدير التنفيذي / دائرة المعاملات البنكية	81,543	-	-	-	81,543
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال	64,512	-	-	-	64,512
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي / إدارة العمليات المركزية اعتباراً من 2021/3/15	58,626	-	-	-	58,626
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	61,904	-	-	-	61,904
الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي / إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف) اعتباراً من 2021/6/28	28,560	-	-	-	28,560
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف) اعتبارا من 2021/6/29	22,512	-	-	-	22,512
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي / إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع لغاية 2021/5/27	50,499	-	-	-	50,499
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار لغاية 2021/5/28	28,809	-	-	-	28,809
المجموع		2,123,228	18,085	36,033	41,281	2,218,627

*المزايا العينية: مزايا مثل (سيارة، منزل، الخ .....)

19. ملخص سياسة التعيين واستقطاب الكفاءات

تهدف سياسة التعيين واستقطاب الكفاءات إلى تنظيم عملية استقطاب أفضل المواهب, الكفاءات, الخبرات والكوادر البشرية المناسبة والمؤهلة خارجياً أو داخلياً, واتباع طريقة عمل وإجراءات واضحة لضمان استمرارية استقطاب الكفاءات بشكل واضح وفعال وضمان الشفافية بالتعيين, وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بعيداً عن الاعتبارات الشخصية وتعارض المصالح, مع الأخذ بعين الاعتبار الجدارات التقنية والسلوكية للمرشحين لتعبئة الشواغر القائمة وحسب حاجة العمل, والمهارات والثقافة المؤسسية التي يمتلكها المرشح لإتمام متطلبات العمل, مما يجعل البنك جهة عمل مفضلة (Employer of Choice) وتعزيز صورة وسمعة البنك كأفضل مؤسسة للعمل لديها (Employment Branding), وبما يضمن تغطية احتياجات البنك من الموارد البشرية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة وقصير المدى ورؤية البنك في تقديم المنتجات والخدمات وتوفير الحلول المالية الشاملة.

20. ملخص سياسات إدارة الأداء والمكافآت السنوية

تستند فلسفة إدارة الأداء والزيادات والمكافآت السنوية في بنك الأردن على تحديد وقياس أداء الموظفين ومستوى المهارات لديهم, وتحديد نقاط القوة وتعزيزها, وتحديد نقاط الضعف ووضع الخطط التطويرية للارتقاء بمستوى إنتاجية الموظفين, ومن ثم ربط معايير وأسس المكافآت لنتائج ومخرجات عملية التقييم السنوية للأفراد بما يدعم رفع كفاءة العمليات وزيادة الإنتاجية لدى كل موظف وتحفيز الموظفين على جميع المستويات الوظيفية للإرتقاء بمستوى أداء البنك ككل. تتمحور أهم أهداف هذه العمليات ضمن النقاط التالية:

- التوافق ما بين الأهداف الفردية والتنظيمية: حيث تسعى العملية جاهدة لمواءمة الأهداف الفردية والتنظيمية لتتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للبنك.
- بناء ثقافة تتمحور حول رفع الأداء: تتمثل روح هذه العملية في التفريق بين مستويات الأداء بموضوعية لبناء ثقافة قائمة على إدارة الموارد البشرية بناءً على مستوى الأداء والإنتاجية.
- تعزيز الارتباط بين الأداء والمكافآت: يدعم هذا النظام أيضاً تمييزاً قوياً قائماً على مكافأة الأفراد بناءً على نتائج الأداء الفردي وربطها بشكل مباشر مع نتائج أداء البنك ككل.

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 509.2 ألف دينار, وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	123,199
منحة طالبين في King's Academy	79,763
دعم مديرية الامن العام / المراكز الأمنية الذكية	60,000
دعم مشروع إنشار مركز المعلومات لدى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات / فلسطين	32,720
دعم مؤسسة الملكة رانيا - متحف الأطفال الأردن	25,000
دعم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية	70,770
دعم التعليم	25,425
دعم الانشطة الثقافية	5000
دعم الانشطة البيئية	8,415
دعم الانشطة الرياضية وذوي الاحتياجات الخاصة	33,279
دعم أنشطة طبية	28,674
دعم جهات أخرى	17,008
الإجمالي	509,254.7

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

لا توجد أي عقود تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية, والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (42) حول البيانات المالية, وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

23. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

حرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين للأنشطة البيئية, قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة 500 شجرة ضمن برنامج القافلة الخضراء في منطقة مأدبا وقرى الأطفال الأردنية SOS/ عمان, والذي يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مورد دخل للأسر العفيفة, كما قام البنك بتقديم دعمه لمشروع " تربية النحل" بالتعاون مع جمعية أصدقاء البيئة الأردنية بهدف تمكين سيدات المناطق الأقل حظاً من إيجاد مصدر دخل لهن ولعائلاتهن.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

إيماناً من رؤية بنك الأردن وتوجهاته لدعم المؤسسات الوطنية والمساهمة في تطوير وتقدم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية, فقد واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات التي تعنى بتنمية المجتمع المحلي وازدهاره من خلال تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية. ولأهمية قطاع التعليم ودوره الرئيسي في تمكين المجتمعات المحلية, فقد قام البنك بتجديد الشراكة الاستراتيجية مع جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم برنامج "الصناديق التعليمية" بهدف غرس مفاهيم الاشتمال المالي لدى الأطفال من خلال لعبة جماعية ترفيهية.

كما حرص البنك على استمرارية تنفيذ المنح الدراسية لطالبين في مدارس King's Academy, وطالبين في المرحلة الجامعية بالتعاون مع جمعية مؤسسة إيليا نقل. وبهدف تزويد طلاب المرحلة الجامعية بمهارات تأسيس الشركات الخاصة بهم وريادة الاعمال تم تقديم الدعم لمؤسسة إنجاز من خلال تقديم الرعاية لبرنامج "تأسيس الشركة", إضافة إلى تقديم الدعم اللازم للمرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ المشروع الوطني لنشر الثقافة المالية الذي أطلقه البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز. وفي فلسطين, فقد حرص بنك الأردن على مدار سبعة أعوام على تجديد عضويته لدى مؤسسة التعاون دعماً للبرامج التي تنفذها المؤسسة على مدار العام.

كما استمر البنك في تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية, حيث قام البنك بتقديم الدعم لجمعية الأسرّة البيضاء لاستكمال تنفيذ مشروع " متحف رواقنا خزانة ذاكرتنا الجميلة". وقام البنك أيضاً بدعم تكية أم علي من خلال كفالة 20 عائلة لمدة سنة ببرنامج الطرود الغذائية الشهرية, إضافة الى تنفيذ العديد من أنشطة توزيع الطرود الغذائية خلال شهر رمضان المبارك بالتعاون مع التكية والجمعية الأردنية للتنمية والإنتاجية الاجتماعية. وفي ذات السياق, فقد قدم البنك في فلسطين دعمه لجمعية عطاء فلسطين الخيرية و نادي شباب رام الله بهدف توزيع الطرود الغذائية على العائلات العفيفة وكسوة العيد على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة خلال شهر رمضان وعيد الأضحى المبارك.

واحتفاءً بمئوية الدولة الأردنية؛ وانطلاقاً من استراتيجية بنك الأردن في تعزيز التعاون المشترك مع مؤسسات القطاع العام بما يرتقي بالخدمات المقدمة للمواطنين ضمن مبادرة هي الأولى من نوعها في الأردن, فقد وقع بنك الأردن ومديرية الأمن العام مذكرة تفاهم بهدف دعم سلسلة من المراكز والمحطات الأمنية الذكية التي تعكف المديرية لتنفيذها ضمن خطة تطوير المراكز الأمنية في الأردن, ولدعم أفكار مركز الابتكار والإبداع التابع لمديرية الأمن العام.

إضافةً إلى تقديم الدعم للعديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني خلال عام 2021 لمساعدتها على تحقيق أهدافها وتقديم العون والمساعدة لمختلف شرائح المجتمع , نذكر منها (الملتقى الوطني للتوعية والتطوير, مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب, النادي الأردني للصم, جمعية فلسطين الدولية للتنمية وجمعية خطوات).

24. معالجة شكاوى العملاء

يولي بنك الأردن أهمية خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية, وينعكس ذلك واضحاً على الأعمال اليومية التي يمارسها البنك, بدءاً من اعتماد المنتجات وطرحها وتسعيرها وصياغة العقود والنماذج وكذلك الإعلانات والحملات الدعائية.

يعتبر تأسيس وحدة للتعامل مع شكاوى العملاء تابعة لدائرة الامتثال, بوصفها دائرة رقابية, مؤشراً على الأهمية التي يوليها البنك فيما يخص تعامله مع العملاء بعدالة وشفافية, حيث يؤمن بنك الأردن أن شكاوى العملاء من الممكن أن تكون أداة هامة جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامة ووسيلة للتطوير من خلال استقبال الشكاوى وتحليلها والوقوف على أسبابها ومعالجة أي خلل قد يكون تسبب في شكوى العميل, مع عدم إغفال دور شكاوى العملاء في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء من خلال التنسيق بين وحدة شكاوى العملاء ووحدة جودة الخدمة اليومي لغايات معالجة شكاوى العملاء.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء لمجموعة بنك الأردن معتمدة في مجلس الإدارة.
- إجراءات إدارة ومعالجة شكاوى العملاء معتمدة ومعممة على كافة موظفي البنك.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال المباشر على الرقم 0096265692572 أو الرقم المجاني 080022335 متاح على مدار (24/7).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك .
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - الفاكس 0096265600918.

- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2021 عبر مختلف القنوات موزعة حسب طبيعة ونوع الشكوى استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (1/ 2017) بتاريخ 2017/8/28.

بطاقات الدفع	العقود وشروط التعامل	أسعار الفوائد/ العوائد	تسويق الخدمات والمنتجات	الحوالات	بيئة العمل	العمولات والرسوم	الخدمات الإلكترونية	سلوك التعامل المهني	الاستعلام الائتماني	الضمانات/ الكفلاء	تصنيف الحساب	أخرى	المجموع
17	32	15	8	6	40	17	10	152	2	2	3	31	**335**

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

25. البيانات المالية السنوية 2021:

البيانات المالية السنوية 2021 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) والمقارنة مع السنة السابقة 2020, وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 48).

26. تقرير مدققي حسابات البنك:

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية, ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2021 (صفحة 49).

27. الإقرارات:

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية:

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2022.
2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2021 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة الإقبال فور جنرال انفستمنت	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة	
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة	

3. يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى لسنة 2021 غير تلك المفصح عنها في البند رقم 18/ أ.
4. يقر سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة والسيد المدير العام والسيد مدير إدارة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2021.

سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة
شاكر توفيق شاكر فاخوري

السيد المدير العام
صالح رجب عليان حماد

السيد مدير إدارة الرقابة المالية
هاني حسن محمود منسي

الحاكمية المؤسسية

تقرير الحوكمة:

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأن الممارسات السليمة للحاكمية المؤسسية هي الأساس لتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح, وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية, يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن, إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها, كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك, هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com بما يمكّن الجمهور من الاطلاع عليه.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

ينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه, حيث يراعى في هذا الاختيار الفصل بين منصبي رئيس مجلس ومدير عام الإدارة, وأن لا يكون رئيس مجلس الإدارة مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى من الدرجة الرابعة.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً, ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة, هذا ويتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث, كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق, فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2021 (7) مرات, ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد, حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية, يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	1,178,186
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	1,105,003
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الإقبال فورجنرال انفستمنت	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	-
السيد" شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	2,972
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	3,824
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	15,772
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	15,108
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	7	1,141
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	6	-
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/4/19	غير تنفيذي/ مستقل	6	1,719
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/4/19	غير تنفيذي/ مستقل	6	-
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18	غير تنفيذي/ مستقل	1	-
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18	غير تنفيذي/ مستقل	1	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس	-	6	لا ينطبق

تم انتخاب مجلس الإدارة باجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2021/4/19.

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة الإقبال فورجنرال انفستمنت	لا يوجد
السيد" شادي رمزي" عبدالسلام عطا الله المجالي ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	لا يوجد
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	لا يوجد
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد يوسف جان جوزيف شمعون عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/4/19	لا يوجد
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/4/19	لا يوجد
السيد محمد أنور مفلح حمدان عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18	لا يوجد
السيد وسام ربيع صعب عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18	لا يوجد

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك
ضابط ارتباط الحوكمة في البنك/ الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي/ المديرالتنفيذي لدائرة الامتثال

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، اللجنة التنفيذية، لجنة الامتثال، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس وبحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، علماً بأن جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم وخبراتهم المالية والمحاسبية:

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	عدد مرات الحضور	المؤهلات	الخبرات
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري رئيساً للجنة (مستقل)	4	▪ ماجستير محاسبة وتمويل سنة 2007 من الجامعة الهاشمية/ الأردن ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1998 من جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين	▪ المدير العام لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض/ السعودية، منذ شهر 2018/9 لغاية تاريخه. ▪ المدير المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2016 - 2018. ▪ المراقب المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2012 - 2016. ▪ مدير دائرة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2011 - 2012. ▪ المدير المالي لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2009 - 2011. ▪ مسؤول وحدة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2008 - 2009. ▪ مراقب مالي في البنك العربي/ عمّان/ الأردن، منذ سنة 2005 - 2008. ▪ مسؤول علاقات عامة في البنك العربي/ عمّان/ الأردن، منذ سنة 1998 - 2005.
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو (مستقل)	5	▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الاسكندرية/ جمهورية مصر العربية	▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن - إدارة الاستثمار والفروع - المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005. ▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003. ▪ المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001. ▪ مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992. ▪ مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990. ▪ مساعد المدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986. ▪ مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 إلى شباط 1983. ▪ مساعد رئيس قسم في البنك العربي/ فرع عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية من آيار 1969 إلى تموز 1976. ▪ محاسب – دائرة المحاسبة في المملكة الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى آيار 1969. ▪ شارك ونظم ما يزيد عن 50 دورة تدريبية وورشة عمل داخل وخارج الأردن
السيد يوسف جان جوزيف شمعون عضو (مستقل)	4	▪ ماجستير إدارة أعمال (التمويل والشركات) سنة 2006 من جامعة Georgetown واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية ▪ بكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 2002 من جامعة McGill مونتريال/ كندا	▪ الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه. ▪ الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة لشركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية تاريخه. ▪ الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه. ▪ حاصل على شهادة SaaStr Annual سان فرانسيسكو/ الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ حاصل على شهادة Elevating Finance Operation فيلادلفيا/ الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ حاصل على شهادة Growth Forum– EO لندن/ المملكة المتحدة. ▪ حاصل على شهادة Georgetown Leadership Seminar (GLS) واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ حاصل على شهادة Endeavor Leadership Program كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ حاصل على شهادة Bank Rotation/ بنك الأردن.
السيد محمد أنور مفلح حمدان رئيس لجنة (مستقل) لغاية 2021/4/18	1	▪ ماجستير إدارة أعمال MBA سنة 1979 من جامعة University Thunderbird/ USA ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية	▪ نائب المدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 - 2012/6/30. ▪ مساعد المدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994– كانون الثاني 2007. ▪ مساعد المدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمّان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994. ▪ مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990. ▪ مساعد مدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985. ▪ محلل مالي في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978. ▪ محلل مالي في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.
السيد وسام ربيع صعب عضو (مستقل) لغاية (2021/4/18)	1	▪ بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان	▪ مدير مالي للمجموعة في مجموعة زهران الرياض/ المملكة العربية السعودية - دائرة إدارة المالية والاستثمار من كانون الثاني 2019 حتى تاريخه. ▪ مدير استثمار في مجموعة زهران , الرياض/ المملكة العربية السعودية / دائرة إدارة الاستثمار من كانون الثاني 2012 الى كانون الأول 2018 ▪ مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL الرياض/ المملكة العربية السعودية، الأسواق العالمية – دائرة إدارة الأصول من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011. ▪ مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري – دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008. ▪ مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري – دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007. ▪ مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري – دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من آذار 2005 إلى آذار 2007. ▪ مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة ALICO لبنان من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005. ▪ وسيط تأمين في Fidelity General Insurance Co، بيروت – لبنان من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003. ▪ وكيل استثمار في شركة INVESTA وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية بيروت – لبنان من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001. ▪ محلل بيانات، الجامعة اللبنانية الأمريكية – بيروت/ لبنان من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس (حضور جميع الاجتماعات بصفته أمين سر مجلس الإدارة)	5	-	-

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (5) مرات.
وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.
هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2021 (4) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/04/19.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً للجنة/ (مستقل)	4
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً/ غير مستقل	4
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً/ مستقل	3
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً للجنة (غير مستقل) لغاية 2021/4/18	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	4

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (4) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19)

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك, علماً بأنه يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة/ غير مستقل	5
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً/ غير مستقل	5
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضواً/ مستقل	4
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً (مستقل) لغاية 2021/4/18	1
السيد صالح رجب عليان حماد/ المدير العام	عضواً	5
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	عضواً	5
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	عضواً/ أمين سر مجلس الإدارة/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (5) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19)

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة كما يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل)	44
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضواً (غير مستقل)	44
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً (غير مستقل)	45
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (غير مستقل)	49
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً (غير مستقل)	47
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضواً (مستقل)	49
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		49

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (49) مرة
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19)

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	- رئيساً للجنة (مستقل) اعتباراً من 2021/10/7 - عضواً (مستقل) لغاية 2021/10/6	2
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مسقل)	5
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	- عضواً (مستقل) اعتباراً من 2021/10/7 - رئيساً للجنة (مستقل) لغاية 2021/10/6	5
السيد محمد أنور مفلح حمدان	- عضواً (مستقل) لغاية 2021/4/18	2
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	- أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (5) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19)
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 2021/634 بتاريخ 2021/10/7)

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وهي تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	رئيساً للجنة (غير مستقل)	3
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	3
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً (مستقل)	2
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (غير مستقل) لغاية 2021/4/18	1
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (3) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19).

-لجنة الامتثال:

تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	رئيساً للجنة (مستقل)	3
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	4
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	4
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً للجنة (غير مستقل) لغاية 2021/4/18	1
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	4

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (4) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19).

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك، وبناءً عليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الاسم	المنصب
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية اعتباراً من 2021/2/1
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي
السيد عمر احمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات
السيد سلام سلامه يوسف قموه	الرئيس التنفيذي - فرع البحرين
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الاعمال التجارية
السيد سامر خليل أحمد مرعي	المدير التنفيذي - دائرة تنمية اعمال الشركات اعتباراً من 2021/11/21
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهبوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية
السيدة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال
السيد يوسف موسى يوسف ابو حميد	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية اعتباراً من 2021/3/15
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية
الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي/ إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف) اعتباراً من 2021/6/28
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف) اعتباراً من 2021/6/29
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع لغاية 2021/5/27
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار لغاية 2021/5/28

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة, تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:
- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي ((Internal Audit Charter واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.
- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية, وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, عمليات التدقيق ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق, ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن, وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي :

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر, وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها, ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (الائتمان, تشغيل, سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات, دائرة ائتمانSME , دائرة ائتمان الأفراد, دائرة ائتمان فروع فلسطين (ودائرة مخاطر محافظ الائتمان, بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها, هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Revalues System) .

أما بخصوص مخاطر التشغيل, يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE web لإدارة المخاطر التشغيلية, وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة, هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري, أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
   - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
   - تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
   - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
   - التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
   - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك, ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
   - اعتماد الوسائل التي تساعد على إدارة المخاطر ومنها:
     - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
     - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
     - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
3. تقوم لجان البنك, مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
4. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
5. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة, وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.
6. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال, وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك, وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
7. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثـــال (Compliance)

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية, تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال, فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك, وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية, كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى بالتحقق المالي والضريبي(Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير, وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA), ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري) مرة بالسنة كحد أدنى (وكلما دعت الحاجة لذلك.
ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.
د. رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال / مجلس الإدارة.
هـ. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:
   - مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
   - التحقق المالي (Financial Crime).
   - تلبية متطلبات الـ FATCA.
   - إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :
تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:
لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك, بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم, وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية, إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع. وتعزيزاً لهذه العلاقة, يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم, كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته, وكذلك يحرص المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع, والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر, خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه, فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية, بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم(2012/56) تاريخ 2010/10/31, تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

الموضـــوع	الصفحـــة
أولاً : المقدمـــــــــــة	262
التعريفـــــــــات	262
الرؤية والرسالة	263
قيمنا الجوهرية	264
منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	264
نطاق الحاكمية المؤسسية	265
ثانياً : المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)	266
مبادئ وأحكام عامة	266
شروط عضوية مجلس الإدارة	266
تشكيلة مجلس الإدارة	267
رئيس مجلس الإدارة	267
مسؤوليات مجلس الإدارة	268
مجموعة بنك الأردن	270
لجان مجلس الإدارة:	270
لجنة التدقيق	271
لجنة الترشيحات والمكافآت	272
لجنة إدارة المخاطر	273
لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	274
اللجنة التنفيذية	275
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	275
لجنة الامتثال	276
اجتماعات مجلس الإدارة	276
أمانة سر مجلس الإدارة	276
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	277
ثالثاً : المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	277
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	277
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	278
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	278
رابعاً : المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	279
خامساً : المحور الرابع (البيئة الرقابية)	279
التدقيق الداخلي	280
التدقيق الخارجي	280
إدارة المخاطر	281
الامتثال	281
التقارير المالية	281
السلوك المهني	282
سادساً : المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)	282
سابعاً : المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	283
ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	284

المقدمـــــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوَّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبنى الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم, نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك, من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك, وكافة السلطات الرقابية, ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن, قد أخذ على نفسه التزاماً, أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز, نعظم قيمة العمل المؤسسي, ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته, والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية, فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك, وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر, وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفـــــــات:

الحاكمية المؤسسية	النظام الذي يوجَّه ويُدار به البنك, والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن, وحماية مصالح المودعين, والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين, والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
المجلس	مجلس إدارة البنك
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحدّ من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك, والذي تتوفر فيه الشروط التالية: **تنفيذاً لحكم المادة رقم 2 / ز "التعريفات" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د " تشكيلة المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس/ متطلبات استقلالية العضو" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. - أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال, بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية
أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

2.2 الرسالة
بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

3. قيمنا الجوهرية

3.1. النزاهة
تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2. الشفافية
الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3. الابتكار
السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة, والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4. العمل الجماعي
العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5. الانتماء
الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6. الريادة
العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة, تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7. خدمة المجتمع
تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي, حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية), علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك, وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة, ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1. مفهوم الحاكمية
تُعرَّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها, كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها, وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل, وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون, إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2. المبادئ الأساسية
ترتكز الحاكمية المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1. العدالة
العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين, المودعين, المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2. الشفافية
الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمَكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي, مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3. المسؤولية
تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة, وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة
إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين, فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة
وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك, من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده, وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي
بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية, ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ. قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب. قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج. قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د. قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
هـ. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) الصادرة عن البنك المركزي الأردني متضمنة التعديلات الواردة بتعميم رقم 12186/2/10 تاريخ 2016/9/25.
و. قانون التجارة الأردني.
ز. ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة ولجانه)

1- مبادئ وأحكام عامة:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل, ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة, بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية, والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف, وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية, كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية, ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية, والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.
- في حال كان أحد أعضاء مجلس الإدارة ممثلاً للحكومة أو لمؤسسة رسمية عامة أو لشخصية اعتبارية عامة وتعذر حضور العضو لأسباب خارجة عن إرادته كأن يكون مريضاً أو لتواجده خارج المملكة, فإنه يمكن للجهة التي يمثلها العضوان أن تنتدب ممثلاً بديلاً لها, شريطة إعلام البنك المركزي بفترة كافية من خلال التنسيق مع أمانة سر المجلس حتى يتسنى الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلي:
  - تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.
  - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 /ح "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
- اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
- الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أياً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة الآف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلّة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور, أو بأية جريمة أخرى مخلّة بالأدب والأخلاق العامة, أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية, أو بالإفلاس ما لم يُرَدّ له اعتباره.
- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة, ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة, بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- ان يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
- الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي على ترشيح أي من أعضاء مجلس الإدارة أو تسمية ممثل لعضو اعتباري في مجلس الإدارة.

3- تشكيلــة مجلـس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هـذا ويمكـن للمجلـس طـرح موضـوع زيـادة أعضـاء المجلـس علـى الهيئـة العامـة للمسـاهمين إذا كانـت هنالـك مبـررات وظـروف تسـتدعي ذلـك.

4- رئيـس مجلـس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- أن لا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 /هـ "حدود للمسؤولية والمساءلة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

4.3- أن تكـون المهـام والمسـؤوليات المناطـة برئيـس مجلـس الإدارة بموجـب تعليمـات كتابيـة مُقَّـرة مـن مجلـس الإدارة وأن لا تتعـارض مـع القوانيـن والتعليمـات الناظمـة لأعمـال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبيـة احتياجـات أعضـاء المجلـس فيمـا يتعلـق بتطويـر خبراتهـم وتعلمهـم المسـتمر، وأن يتيـح للعضـو الجديـد حضـور برنامـج توجيـه (Orientation Program)، بحيـث تراعـى الخلفيـة المصرفيـة للعضـو علـى أن يحتـوي هـذا البرنامـج وكحـد أدنـى المواضيـع التاليـة:
  - البنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
  - الأوضاع المالية للبنك.
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
- توجيـه دعـوة للبنـك المركـزي لحضـور اجتماعـات الهيئـة العامـة وذلـك قبـل فتـرة كافيـة (لا تقـل عـن 10 أيـام) ليصـار إلـى تسـمية مـن يمثلـه.
- تزويـد البنـك المركـزي بمحاضـر اجتماعـات الهيئـة العامـة وذلـك خـلال مـدة لا تتجـاوز خمسـة أيـام مـن تاريـخ مصادقـة مراقـب عـام الشـركات أو مـن يمثلـه علـى محضـر الإجتمـاع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.
- أية مهام أخرى يكلَّف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بنّاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- خلـق ثقافـة- خـلال اجتماعـات المجلـس- تشـجع علـى النقـد البنّـاء حـول القضايـا التـي يوجـد حولهـا تبايـن فـي وجهـات النظـر بيـن الأعضـاء، كمـا تشـجع علـى النقاشـات والتصويـت علـى تلـك القضايـا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
- التاكـد مـن اسـتلام جميـع أعضـاء المجلـس لمحاضـر الاجتماعـات السـابقة وتوقيعهـا واسـتلامهم جـدول أعمـال أي اجتمـاع قبـل انعقـاده بمـدة كافيـة علـى أن يتضمـن الجـدول معلومـات مكتوبـة كافيـة عـن المواضيـع التـي سـتتم مناقشـتها فـي الاجتمـاع ويكـون التسـليم بواسـطة أميـن سـر المجلـس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- تزويـد كل عضـو مـن أعضـاء المجلـس عنـد انتخابـه بنصـوص القوانيـن ذات العلاقـة لعمـل البنـك وتعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي ذات العلاقـة بعمـل المجلـس وبكتيّـب يوضـح حقـوق العضـو ومسـؤولياته وواجباتـه ومهـام وواجبـات أميـن سـر المجلـس.
- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التـداول مـع أي عضـو جديـد بمسـاعدة المستشـار القانونـي للبنـك حـول مهـام ومسـؤوليات المجلـس وخاصـة مـا يتعلـق بالمتطلبـات القانونيـة والتنظيميـة لتوضيـح المهـام والصلاحيـات والأمـور الأخـرى الخاصـة بالعضويـة ومنهـا فتـرة العضويـة، ومواعيـد الاجتماعـات، ومهـام اللجـان، وقيمـة المكافـآت وإمكانيـة الحصـول علـى المشـورة الفنيـة المتخصصـة المسـتقلة عنـد الضـرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشـراف علـى الإدارة التنفيذيـة العليـا ومتابعـة أدائهـا، والتأكـد مـن سـلامة الأوضـاع الماليـة للبنـك ومـن ملاءتـه واعتمـاد سياسـات وإجـراءات مناسـبة للإشـراف والرقابـة علـى أداء البنـك .

5.2- تحديـد الأهـداف الاسـتراتيجية للبنـك، وتوجيـه الإدارة التنفيذيـة العليـا لإعـداد وتحقيـق هـذه الأهـداف واعتمـاد خطـط عمـل تتماشـى مـع هـذه الاسـتراتيجية.

5.3- اعتمـاد سياسـة مراقبـة ومراجعـة لأداء الإدارة التنفيذيـة العليـا عـن طريـق وضـع مؤشـرات أداء رئيسـية KPIs لتحديـد وقيـاس ورصـد الأداء والتقـدم نحـو تحقيـق الأهـداف المؤسسـية.

5.4- التأكـد مـن توفـر سياسـات وخطـط وإجـراءات عمـل لـدى البنـك شـاملة لكافـة أنشـطته وتتماشـى مـع التشـريعات ذات العلاقـة، وأنـه قـد تـم تعميمهـا علـى كافـة المسـتويات الإداريـة وأنـه يتـم مراجعتهـا بانتظـام.

5.5- تحديـد القيـم المؤسسـية للبنـك، ورسـم خطـوط واضحـة للمسـؤولية والمسـاءلة لكافـة أنشـطة البنـك وترسـيخ ثقافـة عاليـة للمعاييـر الأخلاقيـة والنزاهـة والسـلوك المهنـي لإداريـي البنـك.

5.6- يتحمـل المجلـس مسـؤولية سـلامة كافـة عمليـات البنـك بمـا فيهـا أوضاعـه الماليـة ومسـؤولية تنفيـذ متطلبـات البنـك المركـزي، وكذلـك متطلبـات الجهـات الرقابيـة والتنظيميـة الأخـرى المتعلقـة بعملـه ومراعـاة أصحـاب المصالـح، وأن البنـك يـدار ضمـن إطـار التشـريعات والسياسـات الداخليـة للبنـك، وأن الرقابـة الفعالـة متوفـرة باسـتمرار علـى أنشـطة البنـك بمـا فـي ذلـك أنشـطة البنـك المسـندة لجهـات خارجيـة.

5.7- تعييـن كل مـن المديـر العـام ومديـر التدقيـق ومديـر إدارة المخاطـر ومسـؤول الامتثـال وقبـول اسـتقالاتهم وإنهـاء خدماتهـم بنـاءً علـى توصيـة اللجنـة المختصـة، وللبنـك المركـزي الحـق باسـتدعاء أي إداري فـي البنـك للتحقـق مـن أسـباب الاسـتقالة أو إنهـاء الخدمات.

5.8- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمـام بالتشـريعات والمبـادئ المتعلقـة بالعمـل المصرفـي والبيئـة التشـغيلية للبنـك ومواكبـة التطـورات التـي تحصل فيـه، وكذلك المسـتجدات الخارجيـة التـي لهـا علاقـة بأعمالـه بمـا فـي ذلـك متطلبـات التعييـن فـي وظائـف الإدارة التنفيذيـة العليـا فـي البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.
- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تغليـب مصلحـة البنـك فـي كل المعامـلات التـي تتـم مـع أي شـركة أخـرى لـه مصلحـة شـخصية فيهـا، وعـدم أخـذ فـرص العمـل التجـاري الخاصـة بالبنـك لمصلحتـه الخاصـة، وأن يتجنـب تعـارض المصالـح، وعليـه الإفصـاح للمجلـس بشـكل تفصيلـي عـن أي تعـارض فـي المصالـح فـي حالـة وجـوده مـع الالتـزام بعـدم الحضـور أو المشـاركة بالقـرار المتخـذ فـي الاجتمـاع الـذي يتـم فيـه تـداول مثـل هـذا الموضـوع، وأن يـدون هـذا الإفصـاح فـي محضـر اجتمـاع المجلـس.
- تخصيـص الوقـت الكافـي للاضطـلاع بمهامـه كعضـو مجلـس إدارة. هـذا وعلـى لجنـة الترشـيحات والمكافـآت إيجـاد منهجيـة واضحـة للتحقـق مـن ذلـك بمـا فيهـا (علـى سـبيل المثـال) مـدى تعـدد ارتبـاط العضـو بعضويـات مجالـس إدارة أخـرى/ هيئـات/ منتديـات ... الـخ.

5.9- علـى المجلـس تحديـد العمليـات المصرفيـة التـي تتطلـب موافقتـه، علـى أن يراعـي عـدم التوسـع فـي ذلـك بمـا يخـلّ بالـدور الرقابـي للمجلـس وأن لا يمنـح صلاحيـات تنفيذيـة بمـا فيهـا صلاحيـات منـح ائتمـان لعضـو مـن أعضـاء المجلـس منفـرداً بمـا فـي ذلـك رئيـس المجلـس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.10- اعتمـاد أنظمـة ضبـط ورقابـة داخليـة للبنـك ومراجعتهـا سـنوياً والتأكـد مـن قيـام المدقـق الداخلـي والمدقـق الخارجـي بمراجعـة هيـكل هـذه الأنظمـة مـرة واحـدة علـى الأقـل سـنوياً، وعلـى المجلـس تضميـن التقريـر السـنوي للبنـك بمـا يؤكـد كفايـة هـذه الأنظمـة.

5.11- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.12- اعتمـاد اسـتراتيجية لإدارة المخاطـر ومراقبـة تنفيذهـا، بحيـث تتضمـن مسـتوى المخاطـر المقبولـة وضمـان عـدم تعريـض البنـك لمخاطـر مرتفعـة، وأن يكـون المجلـس ملمـاً ببيئـة العمـل التشـغيلية للبنـك والمخاطـر المرتبطـة بهـا، وأن يتأكـد مـن وجـود أدوات وبنيـة تحتيـة لإدارة المخاطـر فـي البنـك قـادرة علـى تحديـد وقيـاس وضبـط ومراقبـة كافـة أنـواع المخاطـر التـي قـد يتعـرض لهـا البنـك.

5.13- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5.14- التحقـق مـن أن السياسـة الائتمانيـة للبنـك تتضمـن تقييـم نوعيـة الحاكميـة المؤسسـية لعملائـه مـن الشـركات وخاصـة الشـركات المسـاهمة العامـة، بحيـث يتـم تقييـم المخاطـر للعمـلاء بنقـاط الضعـف والقـوة تبعـاً لممارسـاتهم فـي مجـال الحاكميـة.

5.15- التأكـد مـن أن البنـك يتبنـى مبـادرات اجتماعيـة مناسـبة فـي مجـال حمايـة البيئـة والصحـة والتعليـم ومراعـاة تقديـم التمويـل للشـركات الصغيـرة ومتوسـطة الحجـم بأسـعار وآجـال مناسـبة.

5.16- اتخـاذ الإجـراءات الكفيلـة بإيجـاد فصـل واضـح بيـن سـلطات المسـاهمين الذيـن يمتلكـون مصلحـة مؤثـرة مـن جهـة والإدارة التنفيذيـة مـن جهـة أخـرى بهـدف تعزيـز الحاكميـة المؤسسـية السـليمة، وعليـه إيجـاد آليـات مناسـبة للحـد مـن تأثيـرات المسـاهمين الذيـن يمتلكـون مصلحـة مؤثـرة وذلـك مـن خـلال الآتـي علـى سـبيل المثـال لا الحصـر:

- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .
- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.17- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.18- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها, واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات, مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال, وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.19- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5.20- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة, على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.21- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين وأنها تنشىء بنية إدارية فعّالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.22- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكّن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.23- التأكد من عدم تضارب المصالح سواءً من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.24- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 17 /ج "التدقيق الداخلي" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.25- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

5.26- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك, وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.27- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.28- التاكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.29- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي قد يواجهها.

5.30- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.31- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.32- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.33- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.34- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.35- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية والإفصاح عن أي تعارض للمصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث يشمل تعريف الأطراف آخذاً بعين الاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 16 /ب/ج "تعارض المصالح" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.36- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة معتمدة من مجلس الإدارة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 " ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.37- -اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 " ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.38- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.39- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.40- اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يشتمل النظام على ما يلي كحد أدنى:

- إعطاء وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- إجمالي الدخل أو الربح ليسا العنصر الوحيد لقياس الأداء, ويؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضى العميل وغيرها.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/د "تقييم أداء الإداريين" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.41- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقرّه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 15/أ "المكافآت المالية للإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.42- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.43- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

5.44- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.45- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12/ب "ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة, وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة, وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق, المخاطر, ... الخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص, ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين, ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك, وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب/ 1 "اللجان" المنبثقة عن مجلس الإدارة"من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويقرّ المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.
7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها, إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة, أو المقترح اعتبارها هالكة).

تنفيذاً لحكم المادة رقم 32 من قانون البنوك رقم (28 لسنة 2000)

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة, إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين, إنهاء عمل, مكافآت وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته, آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق .
7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.

7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.
7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، ووجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7.1.2.30- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
7.1.2.31- مراجعه جميع تعاملات ذوي العلاقة مع البنك ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
7.1.2.32- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه, ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب /8 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة التدقيق "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ج/1 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة الترشيح والمكافآت "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.
7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك, بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن لا يكون قد شغل عضواً تنفيذياً في المجلس, خلال السنوات الثلاثة السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له, خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك, أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك, أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "والمادة رقم 12/ ب " ملاءمة أعضاء المجلس " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.

7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:
- وضع أهداف محددة.
- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.

7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها، واعتمادها من مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتديات .... الخ.

7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه ولأعضائه وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/ب "تقييم أداء الإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13/ج "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل , ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذية العليا وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/د "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها, ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر التركزات الائتمانية, مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.

7.3.2.14- التحقق من تلبية متطلبات الـ FATCA.

7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.

7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.

7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.3.2.19- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة, ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

7.3.2.20- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ أ "اللجان المنبثقة عن المجلس /لجنة الحاكمية المؤسسية "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.4.2. مهام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليـــة:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر / الترشيحات والمكافآت) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 "اللجان المنبثقة عن المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

- أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء للنظر في الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العليا, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.
- أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً, وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف, وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات, وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى, وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيون بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة.
7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 7 / أ "لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات "تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم 2016/65 تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويلتزم البنك بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها, ويقوم بنشره على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط التالي: www.bankofjordan/governance-manual-pdf

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة تكون أغلبية أعضائها مستقلين, وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 4 / ب "من تعليمات التعامل مع البنوك ذات أهمية نظامية رقم 2017/2 " الصادرة عن البنك المركزي الأردني تاريخ 2017/6/12.

7.7.2. مهام اللجنة

7.7.2.1- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
7.7.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.7.2.3- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية.
7.7.2.4- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
7.7.2.5- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
7.7.2.6- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.7.2.7- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
7.7.2.8- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دائرة الامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.7.2.9- إعداد تقييم سنوي لمدير دائرة الامتثال.
7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال, وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع, فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلّمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد, وفقاً للمعطيات التالية:

- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس, وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيّد في سجل البنك ويدوّن فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك, وللمساهمين, وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبله ومن قِبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه. وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي الأردني بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات كل من مسؤولي التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر وذلك قبل اتخاذ قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمات لأي منهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "احكام عامة وانتقالية "والمادة 8 / ز " مهام مجلس الإدارة " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.
- على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك. وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1.1- شروط ملاءمة العضوية:

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1.2- المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 / ز "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 / هـ "حدود المسؤولية والمساءلة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- على المدير العام العمل على ما يلي:
  - تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
  - تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتاكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعَدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا :

3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.

3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الادنى:
  - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
  - قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
  - الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.

3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:
- أن تكون معدّة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
- أن تعبر عن أهداف البنك وقيّمه واستراتيجيته.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التاجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

3.16- أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

1.1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
1.2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
1.4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
1.6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
2- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
- مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
- إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
- تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).

7- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.
1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.
1.11- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عيّن من أجلها.

- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.
- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد, أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال تتبع مباشرة للجنة الامتثال المنبثقة عن المجلس, والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافأتها بشكل كاف, هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة, وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة الامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

6.1- تبنّى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به من قبل كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية :(قواعد عامة, واجبات ومسؤوليات الموظفين, التعامل مع العملاء, التوثيق ودقة السجلات, وسائل الإعلام, سلوكيات محظورة, تعارض المصالح, آلية التبليغات والتحقيقات, أمن المعلومات).

6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:

- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.
- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله,وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
  - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
  - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فعالية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد, كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

2- تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.

5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

6- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
10-توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
11-بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمون حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ , علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي ,أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).
- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
6- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
7- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم غير مستقل، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك، مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينيه وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.
8- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها, وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
9- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
10- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
11- على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح.
12- على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
13- على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / د "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

14-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/3, 2/3, 3,3) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / هـ "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

15-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/4, 2/4, 3,4) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:
1- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
2- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات, تعليمات جديده من السلطات الرقابية...الخ).
3- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
4- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة , الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

شبكة فروع
بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن
فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمّان/ الشميساني/ ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ بناية رقم 15
bankofjordan.com
هاتف: 5609200 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة عمّان

الفرع الرئيسي/ الشميساني
ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ رقم البناية: 15
هاتف: 5609200 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عمّان/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 35
هاتف: 4624340 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79
هاتف: 4617005 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبداللّـه الأول/ رقم البناية: 68
هاتف: 4616212 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر/ ش. اليرموك/ رقم البناية: 71
هاتف: 4910331 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2
هاتف: 4653915 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239
هاتف: 4614748 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52
هاتف: 4680026 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182
هاتف: 4655808 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98
هاتف: 5696810 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200
هاتف: 5514864 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163
هاتف: 4646981 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. الشهيد/ مجمع البركة التجاري بجانب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ رقم البناية 46
هاتف: 5061758 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبداللّـه الأول/ رقم البناية: 394
هاتف: 4891980 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. الحارث بن عوف/ رقم البناية: 335
هاتف: 4765237 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77
هاتف: 4166385 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 48
هاتف: 5812780 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101
هاتف: 5852969 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين
هاتف: 5356895 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الحجاز/ رقم البناية: 70
هاتف: 4720833 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هدية – حي البسالة
هاتف: 5235573 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري/ رقم البناية: 32
هاتف: 4649026 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. سليمان المشاقبة/ رقم البناية: 15
هاتف: 5856045 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات
هاتف: 4387574 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد بن محمد/ رقم البناية: 88
هاتف: 5712825 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22
هاتف: 5866714 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ قرية الطيبات ش. المثنى بن حارثة (صحابي) / رقم البناية: 16
هاتف: 4735717 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 164
هاتف: 5542609 فاكس: 5542389 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65
هاتف: 5534706 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ رقم البناية: 292
هاتف: 5347937 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ داخل حرم الجامعة الأردنية
هاتف: 5355971 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5829970 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبداللّـه بن رواحة / رقم البناية: 14
هاتف: 5520746 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي/ رقم البناية: 15
هاتف: 5929871 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني/ رقم البناية: 6
هاتف: 5829216 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية
هاتف: 4203289 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش/ (ش. يحيى بن الأكثم) رقم البناية: 10
هاتف: 5159271 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930485 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100
هاتف: 5051591 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 324
هاتف: 5510948 فاكس: 5511416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 251
هاتف: 5513129 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب/ رقم البناية: 21
هاتف: 4025704 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول/ ش. سليمان النابلسي
هاتف: 0796888561/50800 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص/ رقم البناية: 37
هاتف: 5543950 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الحرية مول/ ش. الحرية
هاتف: 5609220 فاكس: 4202104 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية النخيل/ ش. الأمير حمزة بن الحسين/ رقم البناية 9
هاتف: 4791112 فاكس: 5737128 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الإذاعة والتلفزيون/ ش. الصخرة المشرفة/ رقم البناية 168
هاتف: 5600904 فاكس: 4011425 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة الطبية/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5600910 فاكس: 5412471 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع حي الزيتونة/ ش. ياجوز رقم البناية 57
هاتف: 5600907 فاكس: 5349825 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الأمير راشد / ش. الأميرة ثروت
هاتف: 5600925 فاكس 5825726 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الرشيد/ ش. عاكف الفايز
هاتف: 5600917 فاكس 5162557 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دابوق/ عمّان/ حي الرحمانية/ ش. الإكرام
هاتف: 5600910 فاكس 5412471 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دابوق/ ش. الحجاز/ عمّان/ حي دابوق
هاتف: 5600902 فاكس 5411585 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك
هاتف: 05/3554925 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين (ش. السعادة)/ رقم البناية: 92
هاتف: 05/3935740 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 2
هاتف: 05/3932481 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 142
هاتف: 05/3862582 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826192 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 160
هاتف: 05/3746912 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 4451310 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة - المطار / مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 5600915 فاكس: 5600920 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ الشارع الصحراوي
هاتف: 4460180 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبداللّـه الأول
هاتف: 05/3245080 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. الملك عبدالله الثاني/ رقم البناية: 220
هاتف: 05/3744043 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834310 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سوق باب المدينة مول/ الزرقاء/ ش. الجيش
هاتف: 05/3850674 فاكس: 05/3850675 ص.ب 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)/ رقم البناية: 30
هاتف: 02/7279704 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبداللّـه بن الحسين
هاتف: 02/7270495 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات
هاتف: 02/7258707 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ ش. عمر المختار
هاتف: 02/7260120 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. فضل الدلقموني
هاتف: 02/7408039 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/5621619 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/ إربد/ مدينة الحسن الصناعية / ش. فيصل الثاني / رقم البناية: 5
هاتف: 02/7395396 فاكس: 02/7395445 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ الطريق الدولي – خط الشام – مدخل مدينة الرمثا
هاتف: 02/7382535 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420842 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الملك عبدالله
هاتف: 02/6454350 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّـه/ رقم البناية: 34
هاتف: 02/6352034 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 18
هاتف: 02/6230390 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587588 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة (ش. البنوك)
هاتف: 03/2354107 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع معان/ طريق معان الشوبك/ ش. معان الجديد
هاتف: 03/2131590 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2016542 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3581099 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ المغادرين العرب
هاتف: 05/5609200 فرعي 59900 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام الله/ ش. المعارف/ عمارة بحور
هاتف: 0097022411466 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّـه/ ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1328

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120 فاكس: 0097092381129 ص. ب. 1328

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 1328

مكتب بلدية جنين/ ش. السكة/ مبنى بلدية جنين
هاتف: 0097042505234 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 1328

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 1328

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 1328

فرع النصر/ غزة/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 1328

فرع الخليل/ ش. عين خير الدين - دوار ابن راشد
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 1328

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 1328

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ ش. طوكيو/ عمارة أبراج هاوس
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1328

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسر عرفات
هاتف: 0097092687881 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 1328

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749940 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 1328

فرع رفيديا/ ش. الشهيد ياسر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 1328

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّـه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

فرع ضاحية البريد/ القدس/ ضاحية البريد/ ش. الياسمين
هاتف: 0097022347482 فاكس: 0097022347484 ص. ب. 1328

فرع الطيرة/ رام الله/ ش. الطيرة
هاتف: 0097022956211 فاكس: 0097022956232 ص. ب. 1328

فرع الخضر/ بيت لحم/ بلدة الخضر/ ش. القدس الخليل بالقرب من بوابة الخضر التاريخية
هاتف: 009702727430 فاكس: 009702727427 ص. ب. 1328

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين

مملكة البحرين/المنامة/ مرفأ البحرين المالي/ البرج الغربي/الطابق 42
هاتف: 0097316676767 فاكس: 0097316676768
ص.ب.60676 المنامة-البحرين

الهيكل الإداري / بنك الأردن - الإدارة العامة